

Distr.
GENERAL

A/C.5/47/88
4 March 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة السابعة والأربعون

اللجنة الخامسة

البندان ١٠٣ و ١٠٤ من جدول الأعمال

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة
الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣

تقديرات منقحة وفقا لما طلبته الجمعية العامة في القرار ٢١٢/٤٧

تقرير الأمين العام

يقدم هذا التقرير تنقيحات للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٣-١٩٩٢ مقترحة على الجمعية العامة فيما يتعلق بالمرحلة الثانية من إعادة تشكيل الأمانة العامة التي يادر بها الأمين العام في مذكرته المؤرخة ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ (A/47/753). وقد أصدرت الجمعية العامة، في قرارها ٢١٢/٤٧، توجيهات لتقديم هذه التقديرات المنقحة.

وترجمة العبارة المتعلقة بإعادة التشكيل إلى تدابير تتصل بالميزانية والبرامج تستلزم إنشاء إدارات جديدة ونقل وظائف وإعادة توزيع الموارد فيما بين مختلف أبواب الميزانية البرنامجية للجزء المتبقي من فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣. فالإدارات والوحدات المشمولة بإعادة التشكيل ستتولى تنفيذ الولايات والأنشطة المحددة الواردة في الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية الحاليين. أما تحديد أوجه الإزدواج والنواحي الزائدة على الحاجة التي قد توجد في مختلف وحدات الأمانة العامة التي تعمل على تنفيذ الأنشطة التي صدر بها تكليف، فسيتحقق في سياق إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥. كما ستقدم إلى الجمعية العامة الوفورات الناشئة عن ذلك في الوظائف والموارد الأخرى.

وتلك التعديلات الأخرى في تنظيم الوسائل المتاحة في متناول الأمين العام ستنشأ أيضا عن إدماج الوحدات المتباينة بالأمانة، عن طريق عملية إعادة التشكيل، في كيانات متماسكة. وينبغي من الآن فصاعدا الاضطلاع، في إطار تلك الكيانات، بالتحضير والمتابعة للأحداث الدولية الرئيسية. ولن يستلزم الأمر إنشاء وحدات تنظيمية ووظائف إضافية. وعموما، ستعكس في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ ما سينجم عن إعادة التشكيل الراهنة من وفورات في الحجم وتحسن في إنجاز البرامج.

ومن شأن إنشاء ثلاث إدارات جديدة بالمقر لمعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية الدولية، بما في ذلك مسألة التنمية المستدامة، أن يستلزم إعادة توزيع ٧٧١ وظيفة. ومن المقترح أن تنقل إلى المقر الأنشطة المتصلة بالتنمية الاجتماعية والنهوض بالمرأة، مع الوظائف المقترنة بها وعددها ٥٩، هي والوظائف الخاصة بمجلس الأغذية العالمي وعددها ٢٧. ومن المقترح أيضا أن تنقل الأنشطة المتصلة باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية إلى فيينا هي و ١٦ وظيفة، مع نقل ما مجموعه ٥٥ وظيفة صافية إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) فيما يتعلق ببرامج الشركات عبر الوطنية وتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وهذا الإجمالي يشمل ١٣ وظيفة ملحقة بالوحدات المشتركة الخاصة بالشركات عبر الوطنية، ويجري الاحتفاظ بها في مقر اللجان الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، ستحصل إدارة شؤون الإعلام على ١٦٠ وظيفة من إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية، جنبا إلى جنب مع المسؤوليات المتعلقة بخدمات المكتبة والمهام المتصلة بالنشر. وفي سياق تعزيز إدارة الشؤون الإنسانية، ستنتقل وظيفتان من الفئة الفنية إلى الإدارة فيما يخص الأنشطة المتصلة بتنسيق استجابة منظومة الأمم المتحدة لكارثة تشيرنوبل. ومن المقترح أيضا نقل الموارد الأخرى المقترنة بهذه الأنشطة والوظائف.

وستوضع خلال عام ١٩٩٣ تفاصيل وسائل إدماج مكتب خدمات المشاريع التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الإدارة الجديدة لخدمات الدعم الإنمائي والخدمات الإدارية، فضلا عن توزيع الأنشطة والموارد توزيعا لا مركزيا من المقر على اللجان الإقليمية، والمستوى الميداني والقضايا المتصلة بمكتب الأمم المتحدة في فيينا.

ومن المقترح أن يتوفر، للجزء المتبقي من فترة السنتين ما مجموعه ٣٥ وظيفة من الرتب العليا تمول من الميزانية العادية - ٢٠ برتبة وكيل الأمين العام و ١٥ برتبة الأمين العام المساعد. وهذا يقابل ما مجموعه ٤٨ من تلك الوظائف اعتمدها الجمعية العامة في الميزانية البرنامجية في دورتها السادسة والأربعين. وتقدر الوفورات الناجمة عن ذلك بمبلغ ١٠٠ ٥١٦ ٤ دولار.

ويرد في الجزء الأول من هذه الوثيقة الأساس النظري للسلمات المحددة لهذه المرحلة الثانية من إعادة التشكيل، كما يرد موجز لمهام الإدارات الجديدة الثلاث. وستعكس الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين المقبلة الهياكل التنظيمية المحددة لتلك الإدارات والتوزيع الداخلي للموارد فيما يتعلق بالبرامج والبرامج الفرعية.

ومن خلال هذه التقديرات المنقحة، يلتزم الأمين العام موافقة الجمعية العامة على رصد اعتماد منقح بمبلغ ٨٠٠ ٧٧٥ ٤٦٧ ٢ دولار، وعلى العمليات ذات الصلة بالمناقشات فيما بين أبواب الميزانية البرنامجية. وهذا الاعتماد المنقح سيمثل نقصانا قدره ٢٦٣ ٤٠٠ دولار عن المبلغ الذي وافقت عليه الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ عن طريق القرار ٤٧/٢٢٠ ألف. كما تلتزم موافقة الجمعية العامة على التغييرات التي أدخلت على عدد وتوزيع الوظائف من الرتب العليا في الأمانة العامة للجزء المتبقي من فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣.

التقديرات المنقحة

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٤	٦ - ١	لمحة عامة - أولا -
٥	١٧ - ٧	ألف - النهج الإدارية والوظائف من الرتب العليا
٩	-	الجدول الأول - الوظائف الرفيعة المستوى
١٣	-	باء - التفسيرات في الهيكل التنظيمي للأمانة العامة
١٣	٦٥ - ١٨	١ - القطاعان الاقتصادي والاجتماعي
٢٦	٦٨ - ٦٦	٢ - القطاعان السياسي والإنساني
٢٧	٧٢ - ٦٩	٣ - الإعلام وخدمات الدعم المشتركة
٢٨	٧٧ - ٧٣	جيم - المسائل المتعلقة بملاك الموظفين
٣١	٨٤ - ٧٨	دال - الجوانب الأخرى من التقديرات المنقحة
٣٣	-	الجدول الثاني - التقديرات المنقحة حسب الأبواب
٣٦	-	الجدول الثالث - ملاك الموظفين المنقح حسب الأبواب
٤١	-	ثانيا - التقديرات المنقحة حسب القطاعات الرئيسية
٤١	-	ألف - القطاعات الاقتصادي والاجتماعي والإنساني
٤١	٩٢ - ٨٥	١ - إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة
٥١	٩٩ - ٩٣	٢ - إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات
٥٩	١١١ - ١٠٠	٣ - إدارة دعم التنمية والخدمات الادارية
٦٧	١١٤ - ١١٢	٤ - أجهزة تقرير السياسة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي
٧٠	١١٩ - ١١٥	٥ - إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
٧٤	١٢٦ - ١٢٠	٦ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)
٧٨	١٣٠ - ١٢٧	٧ - التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية
٨١	١٣٢ - ١٣١	٨ - التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي: مجلس الأغذية العالمي
٨٤	-	باء - القطاع السياسي
٨٤	١٣٥ - ١٣٣	إدارة الشؤون السياسية
٨٨	-	جيم - الإعلام وخدمات الدعم المشتركة
٨٨	١٤٣ - ١٣٦	١ - الإعلام
٩٣	١٥٥ - ١٤٤	٢ - الإدارة والتنظيم
٩٩	١٥٨ - ١٥٦	ثالثا - الخلاصة

أولا - لمحة عامة

١ - في الجزء الأول من الدورة السابعة والأربعين، كان معروضا على الجمعية العامة تقديرات منقحة فيما يتعلق بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣. وقد قدم ذلك التقرير (A/C.5/47/2 و Corr.1) استجابة لقرار الجمعية العامة ١٨٥/٤٦ الذي طلب إلى الأمين العام أن يبين، في تقديرات منقحة للميزانية البرنامجية لفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ التي وافقت عليها الجمعية العامة مبدئيا، التغييرات المقترحة في تنظيم الأمانة العامة وعدد وتوزيع الوظائف من الرتب العليا، واستجابة لقرار الجمعية العامة ٢٣٢/٤٦ المؤرخ ٢ آذار/مارس ١٩٩٢، الذي أحاطت بموجبه علما، في جملة أمور، بالاجراءات التي اتخذها الأمين العام كمرحلة أولى من عملية إعادة التشكيل.

٢ - وتشمل تلك التقديرات المنقحة الجوانب المالية للمرحلة الأولى من عملية إعادة تشكيل الأمانة العامة، التي قدمها الأمين العام في شباط/فبراير ١٩٩٢ والتي انصب تركيزها، في المقام الأول، على كيانات الأمانة العامة بالمقر. وقد غطت توحيد وتبسيط عدد من الأنشطة المتصلة بالشؤون السياسية، والشؤون القانونية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والشؤون الإنسانية، والإدارة والتنظيم، وخدمات المؤتمرات. وتضمنت التقديرات المنقحة اقتراحا ذا صلة يدعو إلى إلغاء ١٣ وظيفة من الرتب العليا، وأوردت وصفا لمعالجة الشواغل خلال عملية إعادة التشكيل. وأثناء الجزء الثاني من عام ١٩٩٢، استعرضت لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة التقرير ذي الصلة المقدم من الأمين العام.

٣ - وفي مذكرة لاحقة قدمت الى الجمعية العامة في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ (A/47/753)، أوجز الأمين العام الإصلاحات الأخرى التي كان يعتزم إدخالها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي من عمل المنظمة، في ضوء الخبرة المكتسبة من المرحلة الأولى من إعادة التشكيل، فضلا عن التطورات التشريعية والتطورات الأخرى التي شهدتها السنة. وأفاد الأمين العام، في استنتاجاته، من المشورة المسداة من فريق من الخبراء المستقلين الرفيعي المستوى، اضطلع باستعراض شامل للمنظمة، وأوصى، بناء على هذا الأساس، بالأخذ بمتوجيات جديدة لتحديد مهام المقر، ولتوزيع المسؤوليات بين المقر وغيره من برامج الأمم المتحدة وكياناتها الإقليمية، في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

٤ - وتشمل الإصلاحات المبينة في مذكرة الأمين العام إقامة هياكل جديدة في الأمانة العامة بالمقر. كما تتوخى إعادة توزيع الأنشطة عبر القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في المنظمة. وبهذه الكيفية، تترتب على تلك الإصلاحات آثار برنامجية ومالية وفيما يخص الموظفين بما في ذلك عدد وتوزيع الوظائف من الرتب العليا.

٥ - واستنادا الى المذكرة، أحاطت الجمعية العامة علما، في القرار ٢١٢/٤٧ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، بالتقديرات المنقحة الناشئة عن المرحلة الأولى من إعادة تشكيل الأمانة العامة،

بما في ذلك المقترحات الخاصة بالمناقشات فيما بين الأبواب، على أساس أن تقدم، في أوائل عام ١٩٩٣، تقديرات منقحة أخرى للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣. وبالقرار نفسه، قررت الجمعية العامة أن تنظر، في أوائل عام ١٩٩٣، في خفض المقترح للوظائف من الرتب العليا الوارد في التقديرات المنقحة المعروضة عليها، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم، في التقديرات المنقحة الجديدة، مقترحات بشأن عدد الوظائف من الرتب العليا وتوزيعها في الأمانة العامة عن الجزء المتبقي من فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣. وطلبت الجمعية العامة كذلك إلى الأمين العام أن يقدم، في تلك التقديرات المنقحة، جميع ما يرتبط بعملية إعادة التشكيل من تنقيحات للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣، فضلا عن الجوانب البرامجية لإعادة تشكيل الأمانة العامة ومبرراتها، حسب المطلوب في القرار ٢٢٣/٤٦.

٦ - وبناء عليه، فإن هذا التقرير، بالإضافة إلى تبيان الآثار المترتبة على الإصلاحات المضطلع بها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، والموجزة في مذكرة الأمين العام، فإنه يغطي ما تخلل تلك الفترة من تغييرات تنظيمية وذات صلة في مجالات أخرى، بما في ذلك ما يتعلق منها ببعض الأنشطة السياسية، وفي مجال الإدارة والتنظيم.

ألف- النهج الإدارية والوظائف من الرتب العليا

٧ - في البيان الذي أدلى به الأمين العام أمام الجمعية العامة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، كرر تأكيد التزامه بالعمل في سبيل زيادة فعالية وإصلاح الأمانة العامة، بما يؤدي إلى تحسين الخدمة المقدمة إلى الدول الأعضاء وإلى الجهاز الحكومي الدولي. ولاحظ أن وجود أمانة عامة قوية، ذات مقصد حسن التحديد وتسلسل قيادي واضح أمر تزداد أهميته وأثره في تعزيز جهود الدول الأعضاء. ولذلك فإن عملية إعادة التشكيل التي يضطلع بها ترمي إلى إقامة أمانة أكثر تجاوبا وفعالية من حيث التكاليف وتنظيما، وتضم وحدات تنظيمية تناط بها اختصاصات أكثر تركيزا ودقة، وتتوفر فيها أسس واضحة للمسؤولية والمساءلة. وفي إطار الجهود التي يبذلها الأمين العام للقضاء على التداخل في الأنشطة والازدواجية، وللارتقاء بمستوى الأداء التنظيمي، فإنه يتخذ حاليا التدابير اللازمة لضمان زيادة التعاون المؤسسي وإدارة الأنشطة الفنية والتنفيذية على حد سواء بمزيد من الفعالية.

٨ - وهذا الجهد الإصلاحي يمتد، بما يتجاوز إدارات المقر وغيرها من الكيانات العالمية للأمم المتحدة، ليشمل المستويات الإقليمية والوطنية، مع الاهتمام بتحقيق لامركزية الأنشطة، حسب الاقتضاء، وما ينشأ عن ذلك من تفويض بالمسؤولية. ومن ثم، فإنه ولئن كان يرد أدناه تبرير برنامجي لكل عنصر من عناصر إعادة التشكيل، فمن الجدير بالملاحظة أن هذه التدابير وثيقة الترابط، فنيا وإداريا على حد سواء. وقد تم تصورها على هذا النحو بما يكفل أن يعزز بعضها بعضا، كجزء من نهج شامل لعملية إصلاح هياكل الأمانة ومواصلة تحسين فعاليتها وأدائها.

٩ - والميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣، بالصيغة التي اعتمدها الجمعية العامة، تشمل على ٤٨ وظيفة من الرتب العليا، منها ٢٨ برتبة وكيل الأمين العام و ٢٠ برتبة الأمين العام المساعد. ومما تجدر الإشارة إليه أنه قبل تنفيذ التوصية ١٥ "لغريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة" بشأن الوظائف من الرتب العليا، كان عدد الوظائف من الرتب العليا في الأمانة العامة يبلغ ما مجموعه ٥٧.

١٠ - وتضمنت التقديرات المنقحة المقدمة خلال الجزء الأول من الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة اعتماداً لتغطية ما مجموعه ٣٦ وظيفة من الرتب العليا في الميزانية العادية، بما في ذلك الوظائف المتكررة الثابتة والمؤقتة، وشاملة وظيفة الأمين العام المساعد المخصصة لرئيس مركز التجارة الدولية. ونظراً لأن وظائف المركز، التي تشترك في تمويلها مجموعة الإنفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") والأمم المتحدة، تحت الباب ١٦ من الميزانية العادية، لا تعتبر جزءاً من ملاك وظائف الأمانة العامة، إن عدد الوظائف من الرتب العليا يصبح، على وجه التحديد، ٣٥، أي ٢٠ برتبة وكيل الأمين العام و ١٥ برتبة الأمين العام المساعد. ويعكس ذلك الرقم الاجراءات التي اتخذت في المرحلة الأولى من اعادة تشكيل الأمانة العامة، على النحو المبين في الفقرة ٦ من تقرير الأمين العام (A/C.5/47/2)، أي إلغاء ١٨ وظيفة وإنشاء ٥ وظائف من الرتب العليا، أي بتخفيض صافيه ١٣ من تلك الوظائف، وهو ما اقترح على الجمعية العامة أن توافق عليه. وعلى النحو المبين في الفقرة ٥ أعلاه، قررت الجمعية العامة، في القرار ٢١٢/٤٧، أن ترجئ اتخاذ إجراءات بشأن هذه المقترحات إلى أوائل عام ١٩٩٣.

١١ - وفي أعقاب تعليق أعمال الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، قرر الأمين العام التقدم بالمقترحات التالية الأخرى المتعلقة بالوظائف من الرتب العليا، بما يتماشى مع الأهداف الموجزة أعلاه:

(أ) إنشاء ثلاث وظائف برتبة وكيل الأمين العام تخصص لرؤساء الإدارات الثلاث الجديدة بالمقر في المجال الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وإلغاء وظيفة وكيل الأمين العام المخصصة لإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

(ب) إنشاء وظيفة مؤقتة برتبة أمين عام مساعد تخصص للأمين العام للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة؛

(ج) إلغاء وظيفة وكيل الأمين العام المخصصة لرئيس إدارة شؤون الإعلام، وإنشاء وظيفة برتبة أمين عام مساعد؛

(د) إلغاء وظيفة واحدة برتبة أمين عام مساعد في إدارة الشؤون السياسية؛

(هـ) إلغاء أربع وظائف برتبة أمين عام مساعد في إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية؛

(و) إنشاء وظيفة برتبة أمين عام مساعد تخصص لرئيس مركز حقوق الإنسان؛

(ز) إلغاء وظيفة وكيل الأمين العام المخصصة للمدير التنفيذي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، تأييدا لقرار للأمين العام يقضي بوضع الموئل وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تحت إدارة مشتركة؛

(ح) إلغاء وظيفة واحدة برتبة أمين عام مساعد في الأونكتاد.

١٢ - ومن ثم، فإن إعادة التشكيل الراهنة ستؤدي، في المقام الأول، إلى تخفيض ثلاث وظائف أخرى من الرتب العليا، وبذلك يصبح إجمالي التخفيض ١٦.

١٣ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأمين العام يعتزم، فيما يتعلق بوظيفة الأمين العام المساعد المخصصة لرئيس مركز التجارة الدولية، التي تشترك في تمويلها المنظمة ومجموعة "غات"، أن يخطر المدير العام لمجموعة "غات"، رهنا بموافقة الجمعية العامة، بأن موقف الأمم المتحدة يتمثل في أن يجري إلغاء الوظيفة وأن يكون رئيس المركز برتبة مد-٢.

١٤ - وفي البيان الذي أدلى به الأمين العام أمام اللجنة الخامسة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، أكد التزامه بتعزيز الخدمة المدنية الدولية. وشدد على الفوائد التي تعود على الدول الأعضاء من وجود خدمة مدنية دولية على أعلى المستويات تقوم على الاستقلال الحقيقي والتوازن الجغرافي، بما يوفر للدول الأعضاء الدعم الفعال والمتكامل. وأوضح أن أحد العناصر المهمة لمفهومه لاستقلال الخدمة المدنية الدولية هو التمييز الواضح بين التعيينات السياسية والتعيينات المهنية. وفي هذا السياق، أوضح الأمين العام أنه يقوم بدراسة إمكانية إدخال رتبة مهنية عليا أعلى من رتبة مد-٢ (مد-٣)، تكافئ من حيث المرتبات والاستحقاقات ذات الصلة رتبة الأمين العام المساعد، بغرض مباشرة مسؤوليات إدارية مختارة رفيعة المستوى. وستعتمد الدراسة عددا محدودا من المناصب التي ستخصص لها الرتبة المهنية العليا الوارد وصفها أعلاه، وذلك بالنظر إلى طابع ومستوى المسؤوليات الإدارية المسندة لها في المجالات الرئيسية لعمل المنظمة في الميدانيين السياسي والاجتماعي - الاقتصادي، وفي المجال الإداري، لا سيما إدارة السياسة الخاصة بالميزانية وشؤون الموظفين.

١٥ - وينوي الأمين العام أن يقدم، على أساس هذه الدراسة، التي يأمل في أن تنجز بأسرع ما يمكن، تقريرا آخر بشأن هذا الموضوع إلى الجمعية العامة. ولكي يكون في موقف يسمح له بالأخذ بنظام جديد خلال العام الراهن، يقترح الأمين العام أن تبقى الوظائف الثلاث من رتبة الأمين العام المساعد المشار إليها في الفقرة ١١ أعلاه شاغرة في الوقت الحالي. وستكون هذه الوظائف في الأبواب ١٥ و ٣٧ و ٤١، التي

من المقترح إلغاء وظائف الأمين العام المساعد القائمة فيها، وسيؤدي إلغاء هذه الوظائف في النهاية إلى معادلة إنشاء وظائف من الرتبة مد - ٢ في الأبواب التي ستحدد في ضوء الدراسة. ومن المعتزم أن يكون العدد الكلي من الوظائف التي ستقترح لهذه الرتبة محدودا جدا وقد يقابله مزيد من التخفيضات في وظائف الأمين العام المساعد، وفقا للهدف الشامل للأمين العام المتمثل في تنسيق هيكل الوظائف العليا في المنظمة.

١٦ - وعلى هذا الأساس ستؤدي إعادة التشكيل الحالية إلى خفض صاف مقداره ١٣ وظيفة من المستوى الرفيع، مع الاحتفاظ مؤقتا بثلاث وظائف إضافية وإبقائها شاغرة بانتظار المقترحات الأخرى المشار إليها أعلاه. وبذلك سيشمل ملاك موظفي المنظمة ٢٥ وظيفة من المستوى الرفيع ممولة من الميزانية العادية، وهي بالتحديد ٢٠ من رتبة وكيل الأمين العام و ١٥ من رتبة الأمين العام المساعد.

١٧ - ويعلق الأمين العام أهمية على مشاركة جميع أجزاء المنظمة في عملية الإصلاح. وفي هذا السياق أجرى، وفقا للتوصيات العديدة للجمعية العامة، استعراضا لعدد الوظائف الرفيعة المستوى الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية، وبخاصة في البرامج التنفيذية للمنظمة. ونتيجة لذلك، سيقتراح على هيئات الإدارة المعنية خلال هذه السنة إلغاء عدد من الوظائف الرفيعة المستوى. وسوف تقدم معلومات مستكملة إلى الجمعية العامة شفويا في مرحلة لاحقة.

الجدول الأول
الوظائف الرفيعة المستوى

الوظائف المقترحة في A/C.5/47/88		A/C.5/47/2 في A/C.5/47/88		التفسيرات الواردة في Cont.1 و		الوظائف الموافق عليها في الأمانة العامة		
مجموع الوظائف المقترحة	الوظائف التي سيتمثل بها مؤقتاً	الوظائف المتقاربة أو المتشابهة	الوظائف المتقاربة أو المتشابهة	ملاحظات الوظائف بين الأبواب	الوظائف المتقاربة أو المتشابهة	الوظائف المتقاربة أو المتشابهة	الوظائف المتقاربة أو المتشابهة	
أمين عام مساعد	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	وكيل أمين عام مساعد	وكيل أمين عام مساعد	أمين عام مساعد	وكيل أمين عام مساعد	أمين عام مساعد	١ - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً
٣	١	-	-	(٢)	-	٢	٣	
٢	١	-	-	-	-	٢	١	٢ - عمليات حفظ السلام
-	-	-	-	-	(١)	-	١	٣ - الشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن
-	-	-	-	(١)	-	-	١	٤ - الشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة وخدمات الأمانة العامة
-	-	-	-	(١)	-	١	١	٥ - نزاع السلاح
-	-	-	-	-	(١)	-	١	٦ - المسائل السياسية الخاصة والسكان الإقليمي والوصاية وإنهاء الاستعمار
-	-	-	-	(١)	-	١	-	٧ - القضاء على العمل العنصري
١	-	-	-	-	-	١	-	٨ - محكمة العدل الدولية
-	-	-	-	-	(١)	-	١	٩ - الأنشطة القانونية
-	-	-	-	(١)	-	-	١	١٠ - قانون البحار وشؤون المحيطات

الوظائف المعترجة في A/C.5/47/88		A/C.5/47/2 في A/C.5/47/88		التغييرات الواردة في Corr.1 و		الوظائف الموافق عليها في الاعتبارات الأولية		
مجموع الوظائف المعترجة	الوظائف التي سيجتهد بها بشكل مؤقت ^(٥)	الوظائف المعلقة أو المتأجلة	الوظائف المعلقة أو المتأجلة	مناقشات الوظائف بين الأوباب	مناقشات الوظائف بين الأوباب	الوظائف الموافق عليها في الاعتبارات الأولية	الوظائف الموافق عليها في الاعتبارات الأولية	
أمين عام مساعد	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	وكيل أمين عام مساعد	أمين عام مساعد	وكيل أمين عام مساعد	أمين عام مساعد	وكيل أمين عام	١١ - التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي
-	-	-	-	(٧)	(١)	٧	١	١٢ - البرامج المملية للتعاون التنمى
-	-	-	-	(١)	(١)	١	١	١٣ - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية
-	-	-	-	-	(١)	-	١	١٤ - إدارة التعاون التنمى لأغراض التنمية
-	-	-	-	-	-	١	١	١٥ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
-	-	(١)	-	-	-	-	-	١٦ - مركز التجارة الدولية ^(ب)
-	-	-	-	-	-	٢	١	١٧ - برنامج الأمم المتحدة للبيئة
-	-	-	-	(٧)	-	١	-	١٨ - مركز تفسير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية
-	-	-	-	(١)	-	-	١	١٩ - مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)
-	-	-	(١)	-	-	-	١	٢٠ - مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية
-	-	-	(١)	-	-	١	-	٢١ - مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية

.. / ..

مجموع الوظائف المقترحة	الوظائف المقترحة في A/C.5/47/88	التعبيرات الواردة في A/C.5/47/2 Corr.1 و		الوظائف الموافق عليها في الاعتبارات الأولية		
		الوظائف المتبعة أو المستأجرة	الوظائف المتبعة أو المستأجرة	مناقشات الوظائف بين الأوباب	الوظائف المتبعة أو المستأجرة	
أمين عام مساعد	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	وكيل أمين عام	٣٥ - التشييد والتعديلات والتجسيات وأعمال الصيانة الرئيسية
-	-	-	-	-	-	
-	-	-	-	-	-	٣٦ - الاقطاعات الإدارية من ممرات الموظفين
-	-	(١)	-	-	-	٣٧ - إدارة الشؤون السياسية
-	-	-	-	-	-	٣٨ - الأنشطة القانونية
١	١	١	١	-	-	٣٩ - ألف - تنسيق السياسات والتنمية المستدامة باء - المعلومات الاقتصادية والاجتماعية تحليل السياسات
-	-	-	-	-	-	جيم - دعم التنمية والخدمات الإدارية هـاء - إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
١	١	-	-	-	-	٤٠ - إدارة الشؤون الانسانية
-	-	-	-	-	-	
١	١	(ب)	-	٣	١	٤١ - الإدارة والتنظيم
-	-	-	-	-	-	باب الإيرادات ٣ - الخدمات المقدمة للجمهور
-	-	-	-	-	-	
١٥	٢٠	(٢)	-	-	٢٠	٢٨

باء - التغييرات في الهيكل التنظيمي للأمانة العامة

١ - القطاعان الاقتصادي والاجتماعي

١٨ - ذكر الأمين العام في تصديره للتقرير المقدم إلى الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ١٩٩٢ (E/1992/82/Add.1) أن الخبرة المكتسبة في المرحلة الأولى من عملية إعادة تنظيم الأمانة العامة للأمم المتحدة، التي استهلكت في بداية العام، يجري استعراضها وأنه يجري البدء في اتخاذ الخطوات لتوسيع نطاق عملية الإصلاح لتشمل أجزاء أخرى من القطاعين الاقتصادي والاجتماعي للمنظمة. وفي الفقرة ١٠٥ من تقريره السنوي عن أعمال المنظمة (A/47/1)، المقدم إلى الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، أوجز الأمين العام الأهداف التي ستسترشد بها المراحل التالية من العملية.

١٩ - وفي وقت لاحق عندما ألقى الأمين العام كلمته أمام الجمعية العامة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ لدى فتح باب المناقشة حول أعمال المتابعة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، أشار إلى الحاجة إلى إعادة بناء "وحدة الهدف للقطاعات الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمنظمة" بوصف ذلك هدفا رئيسيا لمجهوده. وأعلن أن استراتيجيته الإدارية تتمثل في أن تحدد بوضوح المهام المتعلقة بالتنمية والتعاون والتي ينبغي أن تنفذها المنظمة نفسها وداخل منظومة الأمم المتحدة من الوكالات المتخصصة والمؤسسات. وفي هذا السياق، قال إنه يسعى في المقام الأول، إلى تحديد المهام التي يمكن أن تنفذ بأكبر درجة من الفعالية في المقر، وأنه سينتقل بعد ذلك إلى اتخاذ قرارات بشأن زيادة ترشيد توزيع المسؤوليات بين المقر ومراكز الأمم المتحدة في جنيف ونيروبي وفيينا، وكذلك فيما بين الهياكل العالمية والاقليمية والميدانية. وقال إنه يرى أن ما سيتبع ذلك من نقل الأنشطة ينبغي أن يوفر غرضا أوضح لكل برنامج من برامج الأمم المتحدة، كما أنه سيزيد التركيز الموضوعي لكل مركز من المراكز. وأضاف "أن وضع خطوط واضحة للمسؤولية في هيكل مبسط، مع اتخاذ خطوات للقضاء على الازدواجية والتداخل، يمكن أن يقطع شوطا بعيدا في حل مشاكل التنسيق".

٢٠ - أما فيما يتعلق بهياكل المقر، فقد أوجزت مذكرة الأمين العام (A/47/753) الاحتياجات الإدارية والفنية التي يركز عليها ما انتهى إليه من إنشاء ثلاث إدارات جديدة في المقر، تركز على التوالي على تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، والمعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، ودعم التنمية وخدمات الإدارة. وهذه تشمل تحسين التوازن في المقر بين هياكل الأمانة العامة في الميادين السياسي والإنساني والاقتصادي والاجتماعي؛ وتكوين وحدات تنظيمية أساس إدارة، مع اختصاصات واضحة ومميزة وخطوط واضحة للمسؤولية؛ ورفع مستوى الخدمات المقدمة للهيئات الحكومية الدولية المركزية وزيادة تكاملها؛ وتحسين القدرة فيما يتعلق بما يقدم إلى عملية رسم السياسات على الصعيد الوطني وكذلك على الصعيد الدولي من الدعم بالبيانات والاحصاءات؛ وزيادة تركيز التعاون التقني.

٢١ - وفي السياق نفسه، أبرز بيان الأمين العام ومذكرته اللاحقة المقدمة للجمعية العامة ثلاثة اهتمامات أساسية التي يتوقع أن تساعد الإدارات الجديدة الثلاث في معالجتها. وهذه الاهتمامات هي:

(أ) الحاجة إلى تنظيم هياكل الأمانة العامة بحيث يمكنها أن تساعد في تعزيز الجهود الراهنة الرامية إلى تعزيز دور وعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأجهزته الفرعية، وضمان أن تسهم لجنة التنمية المستدامة الجديدة إسهاماً رئيسياً في مساندة مسؤوليات المجلس المتعلقة بتعزيز الترابط والتنسيق؛

(ب) الحاجة إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة كمركز للخبرة الرفيعة في مجال إعداد البيانات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل الاتجاهات الإنمائية الوطنية والإقليمية وتفاعلاتها الدولية؛

(ج) الحاجة إلى زيادة تركيز المساعدة التقنية للأمم المتحدة وتعزيز أثرها وذلك لتلبية الاحتياجات ذات الأولوية للبلدان النامية وبلدان مرحلة الانتقال فيما يتعلق ببناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية.

٢٢ - وبعد أن عرفت المذكرة المهام الشاملة لعدة قطاعات والتي يرى الأمين العام أنه يمكن تنفيذها بشكل يتسم بأكبر درجة من الفعالية في المقر، حددت مبدأين توجيهيين عامين تستند إليهما نهج الأمين العام فيما يتعلق بتوزيع المسؤوليات بين المقر وغيره من أجزاء الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للمنظمة. المبدأ الأول هو أن المسؤولية عن كل قطاع أو مجموعة من القضايا التي تدخل في نطاق أنشطة الأمم المتحدة ينبغي القيام: إلى أبعد حد ممكن، بإسنادها بشكل واضح إلى وحدة أو كيان وحيد داخل الأمانة العامة، وتركيز الكتلة الحرجة الضرورية لمعالجتها في هذه الوحدة أو الكيان دون ازدواج وكجزء من استراتيجية شاملة للمنظومة بأسرها. والشرط الثاني ذو الصلة هو أنه ينبغي النظر إلى توفير الدعم الفني للهيئات الحكومية الدولية المركزية كنشاط ذي أولوية بالنسبة لجميع الكيانات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأمم المتحدة في قطاع كل منها، مع قيام المقر بتنسيقه. وعلى العكس، ينبغي ألا توضع قدرات المقر المتعلقة بالقضايا الشاملة لعدة قطاعات تحت تصرف الأجهزة الحكومية الدولية المركزية فحسب بل أن توضع أيضاً تحت تصرف هيئات الإدارة والهيئات الحكومية الدولية الأخرى في كل من الكيانات الموجودة بعيداً عن المقر كما ينبغي أن تساعد في توجيه المداولات في تلك الأجهزة والهيئات.

تنسيق السياسات والتنمية المستدامة

٢٣ - المحور الأساسي لاهتمام الإدارة الجديدة التابعة للمقر والمسؤولة عن تنسيق السياسات والتنمية المستدامة هو توفير الدعم للمهام المركزية المتعلقة بالتنسيق ورسم السياسات والموكولة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية، فضلاً عن اللجنتين الثانية والثالثة التابعتين للجمعية العامة. وفي هذا السياق، ستركز الإدارة على ما يلي:

(أ) وضع سياسات تحقق التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للقضايا الرئيسية المتعلقة بالسياسات العامة من قبيل النمو والتكيف، والفقر، والجوع وسوء التغذية، والنهوض بالمرأة؛

(ب) رصد تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١؛

(ج) توفير خدمات الأمانة التقنية للهيئات الحكومية الدولية المركزية؛

(د) تقديم الدعم للأمين العام في ممارسة مسؤولياته المتعلقة بالتنسيق على نطاق المنظومة كلها والقيام، إلى جانب الكيانات التنظيمية الأخرى، بتقديم المساعدة اليه فيما يتعلق بضمان ترابط السياسات وتنسيقها وإدارتها بشكل يتسم بالكفاءة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي داخل الأمم المتحدة نفسها؛

(هـ) تنسيق متابعة المؤتمرات والأنشطة العالمية من قبيل البرامج المتعلقة بأقل البلدان نمواً والبرنامج الجديد للتنمية الافريقية.

٢٤ - وعلاوة على ذلك ستشمل الهيئات الحكومية الدولية الرئيسية التي ستقدم لها الإدارة الدعم الفني، إضافة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أجزاء "الرفع المستوى"، و "التنسيقي" والمتعلق بـ "الأنشطة التنفيذية" من دورته واللجنتين الثانية والثالثة التابعتين للجمعية العامة، لجنة التنمية المستدامة، ولجنة التنمية الاجتماعية، ولجنة مركز المرأة، وريثما ينتهي الاستعراض الحكومي الدولي الراهن، مجلس الأغذية العالمي؛ وعلى صعيد الخبراء، المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛ وعلى الصعيد المشترك بين الأمانات، اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة وغيرها من الهيئات الفرعية التابعة للجنة التنسيق الإدارية والتي تعمل في مجال المسائل التنفيذية والبرنامجية على حد سواء. وستقوم الإدارة أيضاً بتنسيق توفير المدخلات الفنية لأعمال الهيئات الحكومية الدولية الأخرى في مجالات من قبيل العلم والتكنولوجيا، والشركات عبر الوطنية، والموارد الطبيعية والطاقة، وستكون مسؤولة عن الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة.

٢٥ - وينبغي لدمج المهام المتعلقة بوضع السياسات وتنسيق الخدمات الفنية المقدمة للهيئات الحكومية الدولية المركزية في هذه الإدارة أن يعزز ترابط الدعم الموفر لهذه الهيئات، في إطار الترتيبات التي ستوسّع، في الوقت نفسه، قاعدة هذا الدعم وتحسن نوعيته، بإشراك جميع الأجزاء ذات الصلة من القطاعين الاقتصادي والاجتماعي للمنظمة. وقد خطط نقل الموارد إلى هذه الإدارة بطريقة تتفادى ازدواج القدرات الفنية المتاحة في أجزاء أخرى من المنظومة ككل، مع ضمان تزويد الإدارة بالقدرات الكافية لتمكينها أولاً من حشد المدخلات والمساهمات اللازمة لسائر المنظمات والكيانات التي يتوفر لها الاختصاص

اللازم، والاستعانة بها ودمجها، بشكل ملائم لعملية رسم السياسات ذات الصلة، وثانيا ملء أي ثغرات باقية في هذه المساهمات.

٢٦ - أما فيما يتعلق بإعداد التقارير عن السياسات، فإضافة إلى التقارير المحددة الموضوع التي قد تطلبها الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة، ستتحمل الإدارة المسؤولية الرئيسية عن إعداد تقرير سنوي عن السياسات يقدمه الأمين العام ويركز على عدد مختار من القضايا الرئيسية المتعلقة بالسياسات، والتي من رأي الأمين العام أنها تتطلب عملا دوليا متضافرا. وسيعتمد هذا التقرير على الأعمال ذات الصلة لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات والأونكتاد وغيرها من الكيانات المعنية وسينسق معها.

٢٧ - وتعنى المسؤوليات الموجزة أعلاه ضمينا أن تنقل إلى هذه الإدارة المهام والأنشطة ذات الصلة لمركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية في فيينا، وأمانة برنامج الأغذية العالمي في روما. وستساعد عمليات النقل هذه على تعزيز قدرة الأمم المتحدة، من خلال هذه الإدارة، فيما يتعلق بوضع السياسات بشكل أكثر ترابطا وتقديم الدعم بشكل أكثر فعالية وتنسيقا إلى الهيئات الحكومية الدولية المركزية، وتشجيع اتباع نهج متكامل للتنمية بطريقة يتجلى فيها بشكل كامل طابعها المتعدد الأوجه.

٢٨ - وأكدت الجمعية العامة بقوة، في إعلانها المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، المعتمد في ١ أيار/مايو ١٩٩٠ (القرار د/٣ - ١٨/٣، المرفق)، ضرورة "أن يعالج معا" تنشيط النمو والتنمية في البلدان النامية ومشكلتا الفقر المدقع والجوع "اللتان لا يزال يعاني منهما عدد هائل من الناس في العالم". وتشدد على أنه "ينبغي أن تتمثل الأهداف النهائية للسياسات الاقتصادية في تحسين الظروف الانسانية وزيادة مساهمة جميع الأشخاص في التنمية". كما أكدت الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع التي اعتمدها الجمعية العامة بتاريخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، على أساس ذلك الإعلان، عند ايراد الجوانب ذات الأولوية للتنمية على أن

"يجب أن يشهد عقد التسعينات تحسنا كبيرا في الحالة الانسانية في كل مكان وأن يقيم علاقة تعزيز متبادل بين النمو الاقتصادي والرفاه الانساني. وأن الحاجة الى تدعيم هذه العلاقة هي في الواقع موضوع رئيسي من مواضيع هذه الاستراتيجية". [قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٥، المرفق، الفقرة ٧٨]

٢٩ - وبالرغم من أن النمو الاقتصادي هو القوة الدافعة للتنمية فإن المساواة والمسؤولية الاجتماعية والمشاركة والقابلية الايكولوجية للإدامة تهدي توجهاته. وحيث أنه يزداد الاعتراف بالروابط بين النمو الاقتصادي والرفاه الانساني، فمن الضروري تعديل هياكل أنشطة المنظمة طبقا لذلك. فالمنظمة تحتاج الى تجاوز النهوض بالعناصر التقليدية للسياسة الاجتماعية لضمان أن تدخل الاعتبارات الاجتماعية على الدوام في نسج السياسة الاقتصادية والاستراتيجية الانمائية.

٢٠ - وهكذا فإن مهمة تنمية السياسات المسندة الى ادارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة سوف تركز على النهوض بنهج متكامل للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من التنمية بما في ذلك مهمة وضع مناظير تنص على التنمية المستدامة والمنصفة والقائمة على المشاركة. وسوف تعمل على وضع وتعزيز نهج منسق لقضايا السياسات الأساسية مثل النمو والتكيف والفقر والجوع وسوء التغذية والنهوض بالمرأة وإدماج جميع الفئات السكانية في عملية التنمية بما في ذلك الفئات ذات الاحتياجات الخاصة. وفيما يتعلق بالنهوض بالمرأة فإن نقل شعبة النهوض بالمرأة الى ادارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة سوف يضع أنشطتها في المجال الرئيسي للأعمال الاقتصادية والاجتماعية التي تتولاها المنظمة مما يسهم في ضمان إدماج القضايا المتعلقة بالجنسين منذ البداية في جميع السياسات الانمائية.

٢١ - وبينما ستشدد الادارة، حسب الاقتضاء، على إبراز قضايا التنمية الاجتماعية بصورة مستقلة، فإنها سوف ترمي الى تجميع عناصر السياسة الاجتماعية والاقتصادية لكي تدفع قدما النموذج المتكامل الجديد للتنمية التي محورها الناس. وتحقيقا لهذا الهدف أوكل الأمين العام الى هذه الادارة المسؤولية الرئيسية عن التحضير لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وإن وجود مجموعة مؤثرة من الخبرات الفنية في الادارة في مجال السياسة الاقتصادية والاجتماعية من شأنه أن يسمح بتولي هذه المهام الجديدة بدون الحاجة الى إنشاء أمانات مخصصة مستقلة. وبالمثل فإن تنسيق تنفيذ الاستراتيجيات وبرامج العمل المنبثقة من مثل هذين المؤتمرين العالميين سوف يقع ضمن اختصاصات الادارة بما يمنع من زيادة تشعب كيانات الأمانة العامة.

٢٢ - ومن شأن إدماج القطاع الاجتماعي في ادارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة أن يمكن هذه الادارة من الاستفادة بالكامل من خبرتها في إعداد التقرير الذي يقدمه الأمين العام سنويا عن السياسات المشار إليها في الفقرة ٢٦ أعلاه. وبالمثل فإن التقرير العالمي السنوي عن "حالة الاقتصاد العالمي" الذي تنشره ادارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات سوف يضم معلومات اجتماعية واقتصادية وتحليل للسياسات [انظر الفقرة ٣٩ أدناه].

٢٣ - وقد استنتج الأمين العام بالمثل أن مهمة توفير دعم من الموظفين للتنسيق في مجال الأغذية، والموكل حتى الآن الى أمانة مجلس الأغذية العالمي ينبغي أن تدمج في هذه الادارة. ومن رأي الأمين العام أن ذلك سوف يعزز قدرة الأمم المتحدة على معالجة قضايا النمو الاقتصادي والرفاه الانساني بطريقة أكثر شمولاً وتكاملاً وسوف يمكنها من معالجة مشاكل الجوع وسوء التغذية من منظور إنمائي أوسع يقوم على توجيهات وسلطات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجال تنسيق السياسات عموماً. ويتمشى إدماج هذه المهام في الادارة مع التركيز الذي وضعته الاستراتيجية الانمائية الدولية على الحاجة الى اتباع نهج متكامل إزاء النمو الاقتصادي والرفاه الانساني، وإزاء إزالة الفقر والجوع كأحد الأهداف الرئيسية المتعين تحقيقها من خلال مثل هذا النهج المتكامل. وينبغي أن يحقق هذا الإدماج وفورات حجم محددة في الأمم المتحدة ذاتها وأن يضفي، على مستوى منظومة الأمم المتحدة، مزيداً من الوضوح في توزيع المسؤوليات فيما بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي من ناحية.

والأمم المتحدة من الناحية الأخرى فيما يتعلق بقضايا وبرامج الأمن الغذائي والتخفيف من الجوع. وينبغي لهذا بدوره أن يفيده في تجنب الازدواجية وتعزيز دور الوكالات ذات الصلة ومساهماتها في الوقت الذي يعزز فيه دور الأمم المتحدة التنسيق الشامل.

٣٤ - ويدرك الأمين العام أن المشاورات الحكومية الدولية جارية حالياً بشأن مستقبل مجلس الأغذية العالمي. ويرى الأمين العام أن إعادة توزيع مهام الأمانة العامة على غرار ما سلف بيانه سوف يعزز قدرة الأمانة العامة، مع الاستفادة من مساهمات الوكالات ذات الصلة في قطاعات اختصاصاتها في تقديم الدعم الفعال لأي ترتيبات حكومية دولية مركزية قد تتمخض عنها هذه المشاورات، وسوف تفيد في تشجيع تعزيز الإدارة والتنسيق العالميين لقضايا وبرامج الأمن الغذائي وتخفيف الفقر من نطاق المنظومة ككل.

المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات

٣٥ - ستركز الإدارة الجديدة في المقر للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات على ما يلي:

(أ) تجميع وتحسين ونشر الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية؛

(ب) تحليل الاتجاهات الطويلة الأجل بما في ذلك الاتجاهات السكانية؛

(ج) رصد وتقييم السياسات والاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية من منظور عالمي بما في ذلك تحليل إدارة الاقتصاد الكلي الوطني بكفاءة وقضايا الاقتصاد الكلي ذات الصلة؛

(د) وضع الإسقاطات وتحديد القضايا الجديدة الناشئة التي تتطلب اهتمام المجتمع الدولي.

٣٦ - وسوف تشمل مسؤوليات إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات في مجالي الإحصاء والسكان، الى جانب البحوث وتحليل السياسات، مسؤوليات التنفيذ فيما يتعلق بأنشطة التعاون التقني. وهذا سوف يسهل تبادل الاستفادة بين البحث/تحليل السياسات، وهو أمر له وزن مسيطر في الأنشطة ذات الصلة، من ناحية، وفي التعاون التقني من الناحية الأخرى، وسوف يساعد على إيجاد ارتباط وثيق في كل من المجالين في هاتين المجموعتين من الأنشطة في الحدود المؤثرة اللازمة لدوامهما. وسوف تكون جوانب التنفيذ لأنشطة التعاون التقني هذه، كما هو الحال بالنسبة لجميع الأنشطة الأخرى في مقر الأمم المتحدة من مسؤولية مكتب خدمات المشاريع التابع "لإدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية" الجديدة.

٣٧ - كما ستعمل هذه الإدارة بوصفها الوحدة الرائدة بالنسبة للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية داخل الأمم المتحدة وستقوم بتقديم الدعم الإحصائي لجميع أجزاء المنظمة. وفي هذا الصدد ستعاونا

وثيقا مع مؤسسات بريتون وودز وغيرها من الوكالات ذات الصلة، وستربط أنشطتها بقدرات الإشعار المبكر التي يجري تطويرها في القطاعين السياسي والإنساني للمنظمة، وستقوم أيضا بتقديم الدعم الفني للهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة بما في ذلك اللجنة الإحصائية ولجنة السكان.

٢٨ - ومن المتوخى أن تشمل قدرات الإدارة في مجال رصد الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية قدرة لإجراء تحليلات على صعيد الاقتصاد الكلي للاستفادة من آليات السوق ودور الشركات مع الاستعانة في ذلك بالقدرات ذات الصلة في الإدارة السابقة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبالمثل سيراعى في تزويد الإدارة بالموارد احتياجاتها للخبرة في شؤون رصد وتقييم التطورات والاتجاهات في المجالات الرئيسية مثل أسواق الطاقة العالمية ولا سيما أسواق النفط الدولية.

٢٩ - وتتحجج النية الى أن تنشر الإدارة سنويا تقريراً عالمياً عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية العالمية الراهنة بالتنسيق مع اللجان الإقليمية والتعاون الوثيق مع الأونكتاد ومؤسسات بريتون وودز والمصارف الإنمائية الإقليمية وغيرها من المنظمات المعنية في منظومة الأمم المتحدة. ويجري استعراض ما يوجد من صلات بين هذا التقرير والتقرير عن السياسات المشار إليها في الفقرة ٢٦ أعلاه والتقارير القائمة مثل دراسة الحالة الاقتصادية في العالم والتقرير عن الحالة الاجتماعية العالمية وسوف تظهر نتيجة هذا الاستعراض في مقترحات الأمين العام للفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥.

دعم التنمية والخدمات الإدارية

٤٠ - سيكون لـ "إدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية" الجديدة تركيز ذو وجهين: فسوف:

(أ) تعمل بوصفها وكالة منفذة، حسب الاقتضاء، للبرامج/المشاريع المتصلة، على الترتيب، بالتنمية المؤسسية وبتمنية الموارد البشرية، في مجالات مختارة مثل التخطيط والسياسات والهيكل الأساسية الإنمائية، والإدارة العامة، وإدارة المشاريع، والموارد الطبيعية وتخطيط الطاقة وإدارتها. ولدى تنفيذ أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها مع البلدان النامية في المجالات السابقة، ستعطى أهمية خاصة الى احتياجات أقل البلدان نمواً والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال؛

(ب) تكون مركز التنسيق في مقر الأمم المتحدة لتوفير الخدمات الإدارية ومهام التنفيذ لأغراض التعاون التقني. وفي هذا الصدد يتوخى الأمين العام أن يتضمن مكتب خدمات المشاريع الموجود حالياً ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وذلك بوصفه كياناً شبه مستقل. وستقوم بالإضافة الى ذلك بتولي بعض مهام الإدارة المالية على نحو ما يسند له إليها المراقب المالي.

٤١ - وسوف تسهم الإدارة في توفير الدعم الفني للهيئات الحكومية الدولية التي تعالج قضايا في المجالات المذكورة أعلاه. كما أنها ستعمل بوصفها مركز تنسيق لتقديم التقارير الى المجلس الاقتصادي

والاجتماعي ومجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

٤٢ - وسوف تشمل مجالات تركيز هذه الإدارة على النحو المفصل أعلاه مسؤولية تقديم المساعدات في مجال تخطيط وإدارة الموارد الطبيعية والطاقة عموماً كجزء متكامل من بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية. وانتظاراً لما قد يتقرر بشأن تحويل بعض الأنشطة إلى اللجان الإقليمية على سبيل اللامركزية، سيتم الإبقاء على الخدمات التقنية والاستشارية في ميادين أخرى للموارد الطبيعية والطاقة في كيان مستقل داخل إدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية.

٤٣ - وإدماج مكتب خدمات المشاريع التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ككيان شبه مستقل في هذه الإدارة يشكل استجابة من ناحية، إلى المشاغل التي أعربت عنها الحكومات مراراً على مدى بضع السنوات الماضية بشأن ملاءمة مهام مكتب خدمات المشاريع ومكانه الحالي مع الغرض الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه آلية مركزية للتنسيق والتمويل. كما أنه يستجيب للحاجة إلى زيادة الفعالية من حيث التكاليف والقضاء على الازدواجية في تقديم خدمات التعاون التقني من قبل الأمم المتحدة. ومن الناحية الأخرى ينبغي أن ينظر إليه كجهد لتعزيز جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ككل. وإن زيادة التركيز في أعمال شتى كيانات الأمم المتحدة التنفيذية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي)، وإنشاء نظام أكثر توحيداً وتعاوناً هدفان أساسيان لعملية إعادة التشكيل. وفي هذا السياق، فإن نقل مكتب خدمات المشاريع داخل الأمانة العامة ينبغي أن يعزز دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه الهيئة الرئيسية لتمويل وتنسيق الأنشطة التنفيذية وأن يساعد في التركيز على هذه الولاية الأساسية.

٤٤ - كما يوفر إدماج مكتب خدمات المشاريع في الأمانة العامة فرصة لنقل تلك الأجزاء المتصلة بتنفيذ خدمات التعاون التقني والخدمات الاستشارية من قدرة المنظمة بحيث تكون أقرب من الأوساط التي يراد خدمتها. وتحتل اللامركزية مركز الصدارة بالفعل في جدول أعمال المكتب. وقد أنشئت أو يجري حالياً إنشاء مكاتب إقليمية ودون إقليمية تابعة لمكتب خدمات المشاريع جار. ويعتزم الأمين العام مواصلة تشجيع هذه العملية.

٤٥ - وعند وضع هذه الترتيبات الجديدة، يلتزم الأمين العام بالحفاظ على قدرة المكتب التي أثبتتها التجربة، على التنافس بنجاح كمكتب يوفر خدمات بالكامل، ويقدم مجموعة من الخدمات التي تتراوح من القيام بعملية تعيين واحدة إلى إدارة برامج انمائية معقدة إدارة كاملة. ويجب تلبية عدة شروط من أجل المحافظة على القدرة التنافسية للمكتب ومزاياه النسبية وتوفير درجة أكبر من الكفاءة والفعالية للهيكل الجديد. وسيتم، بوجه خاص، الإبقاء على مبدأ التمويل الذاتي للمكتب - وهو المبدأ الذي بموجبه تتوسع أو تنكمش أي منظمة مع توسع أو انكماش أعمالها -؛ وسيتم مواصلة عملية الانتقال إلى كيان جديد بحيث

لا تفضي الى تعطيل الأنشطة الحالية، وسيتم تجميع قدرات الكيانات التنظيمية المعنية لتكوين منظمة جديدة وأقوى، وبذلك يتم القضاء على الأزدواجية وتحقيق إمكانات الوفرة التي ينطوي عليها هذا الاندماج.

الأنشطة المتصلة بالشركات عبر الوطنية وبالعلم والتكنولوجيا

٤٦ - أدى التغير الهيكلي الذي حدث على مدى العقدين السابقين الى تغيير شكل الاقتصاد العالمي. ويرجع جزء كبير من هذا التغيير الى التقدم التكنولوجي. فقد أفضى الابتكار التكنولوجي الى تيسير ظهور سوق عالمية ضخمة للأموال والصكوك المالية، أطلقتها اتجاهات التحرر من الأنظمة السائدة في السبعينات. وشهدت الثمانينات، بسبب التقدم الذي أحرز الى حد كبير في مجال تكنولوجيات الإعلام، موجة أخرى من الترابط الدولي، الذي اتسم بغلبة تدفقات الاستثمار والتكنولوجيا عن طريق الشركات عبر الوطنية وزيادة إقامة شبكات من الشركات والأبحاث الدولية.

٤٧ - وتتمثل إحدى نتائج هذه العملية الرامية الى اضعاف الطابع العالمي في أن قدرا متزايدا من التجارة الدولية يتم الآن في نطاق الشركات أو فيما بين شركات متصلة بها. ومن النتائج الأخرى أن أصبحت قرارات الشركات، فيما يتعلق بتحديد مصادر الشراء والانتاج والتسويق، تتخذ على نحو متزايد في إطار مرجعي عالمي، وفي كثير من الأحيان، في إطار تحالفات استراتيجية بغرض تقاسم المخاطر، وتكاليف البحث والتطوير وسائر الأنشطة الابتكارية. وبناء عليه، زاد من حيث الكثافة التفاعل بين التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والخدمات فضلا عن دعائمه المالية، وأعطى ذلك حافزا اضافيا لنمو الترابط.

٤٨ - وقد تزايد الاعتراف بهذه الروابط في مجموعة متنوعة من مبادرات السياسة العامة المتخذة على الصعيدين الوطني والدولي. فعلى الصعيد الدولي، كان من الأحداث الهامة اتخاذ قرار بإدراج المسائل المتصلة بالاستثمار الأجنبي والتكنولوجيا والخدمات في جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي تعتبر "تعهدا وحيدا". وقد قدم الأونكتاد في هذه المجالات، مثلما فعل في مجالات أخرى تغطيها الجولة، مساهمة بناءة في سبيل تقارب المفاهيم وبناء توافق الآراء. واعتمدت ترتيبات اقليمية من قبل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ومشروع مبادرة الأمريكتين نهجا مماثلا، وكذلك فعلت بعض الترتيبات الثنائية. وتبرز هذه التطورات أهمية التساوق بين سياسات التجارة والسياسات المتعلقة بالاستثمار والتكنولوجيا، وأهمية معالجتها في المحافل الدولية بطريقة شمولية وليست مجزأة. كما اعترف بترابط مجالات هذه القضايا في المشاورات التي جرت مؤخرا في اللجنة الثانية التابعة للجمعية العامة وفي الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

٤٩ - وقد أكد الأمين العام في تقريره لعام ١٩٩٠ المقدم الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين بشأن هيكل ووظائف الجهاز الحكومي الدولي للأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي (A/45/714)، الفقرات ٦٤ - ٧٥)، على الترابط بين مجالات شتى القضايا المذكورة أعلاه. وجرى أيضا التأكيد على ذلك

في تقرير الأمين العام بشأن أعمال المنظمة المقدم الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين المعقودة في عام ١٩٩٢ (A/47/1).

٥٠ - وفي تقرير عام ١٩٩٠ المذكور أعلاه، خلص الأمين العام الى أن نوعية وتماسك المدخلات التي تقدمها أمانة مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية وأمانة الأونكتاد الى الهيئات الحكومية الدولية في المجالات المتصلة بالتجارة والاستثمار، ستعزز بدرجة كبيرة بالتدابير التي من شأنها تحقيق أكبر تكامل برنامجي ممكن فيما بينهما. كما اقترح أن إحدى سبل تعزيز عمل الأمم المتحدة فيما يتعلق بتحسين فرص حصول البلدان النامية على التكنولوجيا يتمثل في ربط عمل مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بعمل الأونكتاد ومركز شؤون الشركات عبر الوطنية بصورة أوثق. وهذه التدابير في رأي الأمين العام من شأنها أن تعكس بصورة أفضل العلاقة الوثيقة بين الاستثمار والتجارة ونقل التكنولوجيا، كما ستساعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة على النظر في هذه المواضيع المتصلة بصورة أكثر تكاملاً.

٥١ - ونظراً الى أن تركيز الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين كان منصباً على هيئاتها الفرعية، ولاسيما على إمكانية جعل عضوية بعض منها مؤلفة من خبراء، حسب الاقتضاء، فإن هذه التوصيات وغيرها المتعلقة بالأمانة العامة لم تخضع للمناقشة.

٥٢ - وبالتالي، في الدورة الثامنة للأونكتاد المعقودة في كرتاخينا دي اندياس، كولومبيا، في شباط/فبراير ١٩٩٢، اتفق المؤتمر على أن :

"مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يوفر أنسب مركز تنسيق في الأمم المتحدة نفسها للمعالجة المتكاملة لقضايا التنمية وما يتصل بها من قضايا في مجالات رئيسية تشمل التجارة والتمويل والاستثمار والخدمات والتكنولوجيا، بما يخدم مصالح جميع البلدان، ولاسيما مصالح البلدان النامية".

وتكرر تأكيد هذا المضمون في قرار الجمعية العامة ١٨٣/٤٧ الذي اعتمد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ والذي أيد نتائج الدورة الثامنة للأونكتاد.

٥٣ - وعلى ضوء ما جاء أعلاه، خلص الأمين العام الى أن التشتت الحالي لأنشطة الأمم المتحدة في مجالات التجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا والخدمات، وهي مجالات ذات علاقات متبادلة وثيقة، يؤدي على نحو يتعذر اجتنابه الى إضعاف تأثير تلك الأنشطة، وأن ادماجها بالكامل سوف يخلق ميادين للتعاون تخدم أهداف الهيئات الحكومية الدولية المعنية.

٥٤ - وتجدر الإشارة في هذا السياق الى أن أنشطة البحث والتحليل المضطلع بها في السنوات الأخيرة في مقر الأمم المتحدة فيما يتعلق بالشركات عبر الوطنية قد شددت تشديداً أكبر على طرق تعزيز إسهام

الشركات عبر الوطنية في التنمية؛ وتعزيز التعاون بينها وبين البلدان النامية المضيفة، وتيسير تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي، وبحث الصلات بين تدفقات رؤوس الأموال، والتعاون في مجال التكنولوجيا والتجارة في الخدمات. وقد زاد هذا التحول من العناصر المشتركة بين هذه الأنشطة والأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأعمال مجلس التجارة والتنمية وهيئاته الفرعية المعنية (وبخاصة الفريق العامل المخصص لموضوع الاستثمار ونقل التكنولوجيا، والفريق العامل المخصص لموضوع الاستثمار والتدفقات المالية والفريق العامل المخصص بتوسيع الفرص التجارية للبلدان النامية وفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية).

٥٥ - وسيؤدي توحيد هذه الأنشطة المشتركة في الأونكتاد إلى القضاء على هذا التداخل وخلق قاعدة أعرض لتعزيز نوعية الدعم الفني المقدم إلى اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية ولجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، فضلاً عن مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد وهيئاته الفرعية المعنية.

٥٦ - ولدى تنفيذ هذا التوحيد، أخذ الأمين العام في الاعتبار احتياجات إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات لتكملة ما لديها من قدرات في مجال التحليل الاقتصادي الجزئي، وخاصة فيما يتعلق باستخدام آليات السوق ودور الشركات؛ واحتياجات إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة في أداء مهامها المتعلقة بتنسيق المدخلات الفنية للجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية، واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وتوفير أو تعبئة الدعم الفني للجنة المعنية بالتنمية المستدامة فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالتكنولوجيا؛ واحتياجات إدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية في تنفيذ أعمالها في مجال التعاون التقني فيما يتعلق بتطوير القطاع الخاص وتنظيم المشاريع والإدارة العامة. ونظراً إلى أن كثيراً من عناصر هذه الأنشطة يوجد حالياً في شعبة شؤون الشركات عبر الوطنية وإدارتها، والشعبة المعنية بالعلم والتكنولوجيا والطاقة والبيئة والموارد الطبيعية التابعة لإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فسيتم الإبقاء على بعض القدرات ذات الصلة في مقر الأمم المتحدة من أجل تلبية احتياجات الإدارات الجديدة.

٥٧ - على أن الشغل الشاغل للأمين العام هو الحفاظ على المجموعة الرئيسية المؤثرة الموجودة من القدرات وتعزيزها لا تفتيتها. علاوة على ذلك، فإنه سوف يكفل وضع هذه المجموعة الرئيسية المؤثرة، في الأونكتاد، في إطار مؤسسي حيث تمنح هذه الأنشطة ما يلزم من وضوح وجلاء، وحيث تنعكس في الوقت نفسه بالكامل الروابط المدروسة أعلاه في الدعم الفني المقدم إلى الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة.

اللامركزية

٥٨ - أكد الأمين العام في البيان الذي أدلى به أمام الجمعية العامة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، أهمية إلغاء المركزية بالنسبة للصعيدين الوطني والإقليمي، باعتبارها وسيلة تجعل الأمم المتحدة أقرب إلى الصلة.

الدول الأعضاء التي تخدمها. كما أشار الى عزمه على تعزيز الدور الذي تضطلع به اللجان الاقليمية ومساهماتها، مؤكداً في الوقت نفسه على ضرورة أن تعمل هذه اللجان في إطار استراتيجية تنظيمية مترابطة، وعلى ضرورة إلغاء المركزية وإنشطة سلطات أكبر بها تكون مصحوبة بتدابير ترمي الى تعزيز المساواة.

٥٩ - وتضطلع اللجان الاقليمية بوظائف هامة في مجال جمع المعلومات وإجراء تحليلات اجتماعية - اقتصادية في مناطق كل منها. وما برحت تقوم بدور رئيسي في وضع السياسات المتعلقة بالتكامل الاقتصادي وفي توضيح القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية المتصلة بالتنمية المستدامة. وهكذا فإنها توفر محفلاً وشبكة للتعاون فيما بين الدول الأعضاء، وبين تلك الدول وغيرها على الصعيد التقني. إضافة الى ذلك، فقد أصبحت تشكل على نحو متزايد مصادر لتوفير أنشطة التعاون التقني، لا سيما في المجالات المشتركة بين القطاعات وفي المجالات التي لا يتمتع فيها أي كيان آخر للأمم المتحدة بميزة نسبية.

٦٠ - ويشكل الاعتراف الأكبر بالمساهمات الهامة التي يمكن أن تقدمها اللجان الاقليمية، عن طريق التدابير الرامية الى تعزيز وظائفها وزيادة مسؤولياتها، جزءاً هاماً لا يتجزأ من عملية إعادة التشكيل الحالية. وينبغي أن تشمل هذه التدابير وضع ترتيبات تهدف الى تعزيز مساهماتها، باعتبارها الفروع الاقليمية لبرنامج واحد متكامل للأمم المتحدة في الميدان الاجتماعي والاقتصادي، في الأعمال العالمية التي تضطلع بها الإدارات في المقر وكذلك في التدابير المحددة لتطبيق اللامركزية.

٦١ - ويجري تشكيل فرقة عمل مشتركة بين الإدارات، تشترك فيها اللجان الاقليمية، بغرض استعراض الأنشطة الفنية المضطلع بها في المقر، التي يمكن تنفيذها بقدر أكبر من الفعالية على الصعيد الاقليمي، إما لأن برنامج عمل اللجان يتضمن أنشطة مماثلة كجزء منه بالفعل، أو لأنه لا يوجد في المقر ما يكفي من الكتلة الحرجة اللازمة لضمان فعاليتها من حيث التكلفة. وسوف تنظر فرقة العمل في جملة أمور من بينها أنشطة المقر في ميادين الموارد الطبيعية والطاقة والمياه بغية احتمال نقلها الى الصعيد الاقليمي. وفي السياق نفسه، سيتم استعراض الصلات بين هذه الأنشطة والأعمال ذات الصلة التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد. وستظهر نتائج هذه المشاورات في اقتراحات الأمين العام بالنسبة للميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥. وسيتم في السياق نفسه استعراض أنسب توزيع للخدمات الاستشارية القائمة، بما في ذلك توزيع المستشارين التقنيين ودخل الأقاليم على السواء، وستظهر النتائج في الميزانية البرنامجية المقترحة.

٦٢ - وعلى الرغم من أن اللجان الاقليمية تقوم بنشاط متزايد في مجال الأنشطة التنفيذية، وبخاصة في تنفيذ الخدمات الاستشارية، فلا تزال معظم قدرة المنظمة على تنفيذ هذه الخدمات مركزة في المقر. وترد اشارة الى الخطط اللازمة لإجراء مزيد من اللامركزية في هذا الصدد في الفقرة ٤٤ أعلاه. وتشمل المسائل الأخرى التي يجري النظر فيها بنشاط إمكانية توحيد المكاتب الاقليمية للمنظمات ذات الصلة - في المقام

الأول مكاتب الصناديق والبرامج التي تقع في نطاق سلطة الأمم المتحدة - في نفس الموقع الطبيعي للجانب الإقليمية، وكذلك التدابير الرامية إلى تعزيز الدور التنسيقي المشترك بين الوكالات الذي يقوم به الأمناء التنفيذيون على الصعيد الإقليمي.

٦٣ - وما برح التوافق في الآراء بشأن الحاجة إلى وجود نهج موحد للأمم المتحدة على الصعيد القطري أخذاً في الزيادة. وفي هذا الصدد، يعد الدور الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، باعتباره الهيئة الرئيسية الممولة والمنسقة في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، دوراً حاسماً. وستتم متابعة التدابير التي بادر باتخاذها الأمين العام من أجل تنسيق وتوحيد وجود الأمم المتحدة على الصعيد القطري، دون المساس بالخصائص المميزة لكل برنامج، وذلك على ضوء الأحكام ذات الصلة من قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧. ويوجد المفتاح اللازم لإجراء قدر أكبر من التنسيق الفعال على الصعيد القطري؛ دعماً لجهود الحكومات، في اختيار ممثل الأمم المتحدة، الذي سيعمل أيضاً كمنسق مقيم لمنظومة الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، ينبغي اتخاذ خطوات في مرحلة مبكرة لكي يترجم إلى حقيقة واقعة الاتفاق الذي تم التوصل إليه على مستوى لجنة التنسيق الإدارية، بشأن أهمية وضع استراتيجية قطرية متكاملة واحدة للأمم المتحدة بتوجيه عام من ممثل الأمم المتحدة. ويجري اتخاذ خطوات تكفل جعل إدارة أنشطة التعاون التقني أقرب إلى الأوساط المراد خدمتها من خلال إيجاد قدر أكبر من اللامركزية وتفويض المكاتب الميدانية في سلطات أكبر.

آليات التنسيق الداخلية

٦٤ - ذكر الأمين العام في البيان الذي أدلى به أمام الجمعية العامة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ أن قيامه بتكريس الوقت اللازم والاهتمام الشخصي بمسؤولياته الإدارية والتنسيقية في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة يعتبر شرطاً أساسياً لازماً لتحسين الاتساق. ومضى يسجل التزامه بالقيام بذلك للحصول على الدعم الذي يحتاج إليه في مهمته من جميع أنحاء الأمانة العامة. كما أشار الأمين العام في مذكرته المقدمة إلى الجمعية العامة (A/47/753)، إلى أنه بالإضافة إلى إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة التي ستكون مصدر الدعم الأساسي له في ممارسته لمسؤولياته المتعلقة بتوفير التنسيق العام لمنظومة الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، فإنه سيستعين، حسب الاقتضاء، بهذه الإدارة بالإضافة إلى غيرها من الكيانات التنظيمية المعنية، في الاضطلاع بمسؤولياته المتعلقة بكفالة اتساق السياسات، وتنسيق الأنشطة المضطلع بها داخل الأمم المتحدة ذاتها وإدارتها بكفاءة.

٦٥ - ويجري العمل على إنشاء شبكة ترتيبات التنسيق الداخلي لمساعدة الأمين العام في مهمته وكفالة التشاور المنتظم فيما بين الكيانات المعنية بشأن المسائل التي تقتضي من الأمانة العامة اتباع نهج متماسك، لدعم المناقشات ذات الصلة التي تجري في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وأجهزتهما الفرعية. ويتمثل أحد أوجه التركيز الرئيسية الأخرى لهذه الترتيبات في وضع نهج مشتركة لمعالجة الدراسات الاستقصائية العالمية، التي تعتبر مختلف كيانات الأمم المتحدة مسؤولة عنها حالياً. وسيتم بالمثل تعزيز الترتيبات الاستشارية لكفالة التماسك الداخلي في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في الخطط

المتوسطة الأجل والميزانيات البرنامجية. ويجري بالمثل استعراض وتعزيز نظام اجتماعات الأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية بمشاركة الأمين العام شخصياً. وفيما يتعلق بالأنشطة الفنية، يجري إيلاء اهتمام خاص لتشجيع زيادة التنسيق والتكامل في كل من الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة، بما في ذلك إدارات المقر ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لدعم البرامج المتعلقة بإفريقيا وأقل البلدان نمواً.

٢ - القطاعان السياسي والإنساني

٦٦ - تجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة، كجزء من المرحلة الأولى لإعادة تشكيل هيكل الأمانة العامة، وافقت على دمج عدد من الإدارات والمكاتب السياسية في إدارة جديدة للشؤون السياسية تم رصد الاعتماد اللازم لها تحت الباب الجديد ٣٧. وكان من المعتمد أن يؤدي هذا الترتيب الجديد إلى تبسيط خدمات الأمانة العامة وتعزيز طاقة المنظمة المتعلقة بالدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وصيانة السلم. وبعد استعراض آخر، من المقترح نقل مكتب شؤون الفضاء الخارجي، المدمج حالياً في إدارة الشؤون السياسية، من نيويورك إلى فيينا، حيث عقدت الجمعية العامة في عام ١٩٦٨ وعام ١٩٨٢ مؤتمرات عالميين معنيين باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. ويضطلع مكتب شؤون الفضاء الخارجي ببرنامج متعدد القطاعات يتألف من مكونات للمساعدة القانونية والسياسية والتكنولوجية والتقنية تتصل عناصرها بكثير من الكيانات الموجودة حالياً في فيينا. وسيؤدي نقل المكتب من إدارة الشؤون السياسية إلى مساعدة الإدارة على التركيز على ولايتها المركزية المتمثلة في الدبلوماسية الوقائية وصيانة السلم، بالإضافة إلى توفير الخدمات للأجهزة الرئيسية. وسيجري التكفل بنفقات المكتب تحت الباب الفرعي الجديد ٣٧ بـ٤.

٦٧ - ويولي الأمين العام أهمية للمحافظة على وضع فيينا كمركز مقر رئيسي للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يقوم الأمين العام كذلك باستعراض البرامج السياسية فضلاً عن الاقتصادية والاجتماعية، للقيام بالاستناد إلى النهج التي تشكل أساس العملية الراهنة لإعادة التشكيل بتحديد الأنشطة التي، بالإضافة إلى برنامج شؤون الفضاء الخارجي، ستستفيد من النقل إلى فيينا. ومن المتوخى أن تقابل الموارد المتصلة بهذه الأنشطة، إلى جانب الموارد المتصلة بالفضاء الخارجي الموارد المقترحة للنقل من فيينا إلى نيويورك. وستدرج الاقتراحات ذات الصلة في الميزانية البرنامجية المقبلة.

٦٨ - كما تقرر نقل الوظائف المتصلة بتعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبل وتخفيفها وتقليلها من مكتب الممثل الخاص للأمين العام للشؤون العامة إلى إدارة الشؤون الإنسانية. ومن المقترح في هذا الصدد وللمساهمة في التعزيز الإجمالي لإدارة الشؤون الإنسانية، نقل وظيفتين (١ مد - ٢ و ١ ف - ٣) والموارد المتصلة بمسألة تشيرنوبل من الباب ١ إلى الباب ٤٠.

٣ - الإعلام وخدمات الدعم المشتركة

٦٩ - يتمثل أحد العناصر الرئيسية الأخرى في المرحلة الأولى من إعادة تشكيل هيكل الأمانة العامة في إدماج إدارة شؤون المؤتمرات سابقا في إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية وتوفير الاعتمادات اللازمة للإدارة الجديدة الموسعة في باب جديد ٤١. وفي أعقاب هذا القرار، تم استعراض تنظيم ووظائف الإدارة ببعض التفصيل بالاعتماد على أمور في جملتها نتائج الاستعراض السابق لمكتب شؤون المؤتمرات التي تم الاضطلاع به استجابة لطلب من الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين.

٧٠ - وبعد هذا الاستعراض، تم على النحو الذي أعلنه الأمين العام في البيان الذي أدلى به أمام اللجنة الخامسة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز اتباع نهج متكامل لمعالجة جميع المسائل التنظيمية المترابطة وتخفيض التجزؤ الموجود في إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية وإدارة شؤون الإعلام. ومن المقترح في هذا الصدد، إلغاء وظائف الأمين العام المساعد الأربع الموجودة في إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية، ولكن مع الاحتفاظ بوظيفة واحدة منها شاغرة بصورة مؤقتة للأغراض الموضحة في الفقرة ١٥ أعلاه.

٧١ - وقد تقرر، كخطوة أولى في عملية إعادة تشكيل هيكل إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية، أن يركز مكتب شؤون المؤتمرات حصرا على توفير الخدمات للمؤتمرات والاجتماعات "بالمعنى الضيق". وانسجاما مع هذا المفهوم، فقد تم نقل المكتبة، التي تقوم بتوفير خدمات إعلامية هامة إلى إدارة شؤون الإعلام. ومن المقترح كذلك أن ينقل إلى تلك الإدارة مهام شعبة النشر التي تتصل بتخطيط المنشورات وتقدير تكاليفها والعرض التخطيطي ورسم الخرائط، في حين أن الوظائف المتصلة بالشراء تناسب مكتب الخدمات العامة بصورة أفضل حيث سيتم تركيز هذه العمليات. كما أن من المقترح نقل المسؤولية عن فرع المبيعات بما في ذلك مكتبة بيع منشورات الأمم المتحدة، إلى مكتب الخدمات العامة. ومن شأن هذا العمل أن يضفي الطابع المركزي على جميع مهام الإدارة الخاصة بتوليد الإيرادات في ذلك المكتب.

٧٢ - وتشمل العناصر الأخرى لإعادة تشكيل هيكل إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية في نقل الدائرة الاستشارية التنظيمية من مكتب تخطيط البرامج والميزانية والشؤون المالية إلى مكتب وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم. ونظرا للأهمية المتزايدة للمهام التي تضطلع بها شعبة عمليات الميدان فستصبح هي ومواردها ذات الصلة تابعة لمكتب وكيل الأمين العام كذلك (انظر كذلك في هذا الصدد الفرع الثاني، جيم - ٢ أدناه).

عمليات النقل إلى الخارج:				عمليات النقل إلى الداخل:			
إدارة التنمية والاجتماعية	الاقتصادية	الفنية	الخدمات العامة	المجموع	إدارة التنمية والاجتماعية	الاقتصادية	الفنية
٢٤٧	٧٢	٧٤	١٤٧	٦٨٣	٢٣٨	٢٤٥	٦٨٣
٢٦٨	١٢٨	١٤٠	٢٦٨	١٨٩	١١٧	٧٢	١٨٩
٥٧	٢٠	٣٧	٥٧	٢٢	-	٢٢	٢٢
٥١	٢٠	٢١	٥١	٨	٢	٦	٨
٢٧	١٥	١٢	٢٧	٢	-	٢	٢
٧٧١	٣٧٥	٣٩٦	٧٧١	٣٧٥	٣٩٦	٣٩٦	٧٧١

جيم - المسائل المتعلقة بملاك الموظفين

٧٣ - اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، يشمل ملاك الموظفين المنقح للمنظمة ٨٤٤ ٣ وظيفة في الفئة الفنية وما فوقها (باستثناء الوظائف العليا) و ٢٢٦ ٦ في فئة الخدمات العامة والفئات الأخرى. ومن المقترح إجراء عمليات إعادة توزيع هامة في الوظائف نتيجة للمرحلة الثانية من عملية إعادة التشكيل. والأبواب التي تأثرت بعمليات إعادة التوزيع هي:

(أ) في المجال الاقتصادي والاجتماعي والإنساني:

١١' الأبواب ٣٩ ألف وباء وجيم التي تقابل الإدارات الجديدة الثلاث، وهي إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، وإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحديد السياسات، وإدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية على التوالي؛

٢٢' الباب ٣٩ سابقاً (إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية) حيث تم نقل جميع الوظائف من الرتب الفنية باستثناء ٢٢ وظيفة منها إلى الإدارات الجديدة وإلى الأونكتاد؛

٣٠ الباب ١١ بء، مجلس الأغذية العالمي، والباب ١٥، الأونكتاد، والباب ٢١، التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية؛

٤٠ الباب ٤٠، (إدارة الشؤون الإنسانية)، التي ستنقل إليها الموارد من الباب ١.

(ب) في المجال السياسي:

٣٧ ألف وباء اللذان يقابلان إدارة الشؤون السياسية ومكتب شؤون الفضاء الخارجي على التوالي؛

١٠ الباب ١، تقرير السياسات عموماً، والتوجيه والتنسيق؛

(ج) في مجال الإعلام وخدمات الدعم المشتركة:

٣١ الباب ٣١، الإعلام؛

٤١ الباب ٤١، الإدارة والتنظيم؛

أما عمليات نقل الوظائف بين الأبواب في المجال الاقتصادي والاجتماعي فتد في الجدول الثالث ويرد أدناه موجز لها.

٧٤ - وعلاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الأمين العام في التقديرات المنقحة التي سبق له أن قدمها (A/C.5/47/2 و Corr.1)، أورد وصفا للمعالجة الجديدة للشواغل التي أحدثها في سياق استعراض احتياجات الإدارات المتأثرة بإعادة التشكيل من الموظفين، والتي يعتزم مواصلتها، عن طريق إنشاء الإجراءات المناسبة، كلما أصبحت الوظائف شاغرة في غضون فترة السنتين وكلما تم استعراض استمرار صلتها بالبرامج التي أدرجت في ميزانيتها أصلاً. وتم مبدئياً تحديد خمس وستين وظيفة لاحتمال إعادة توزيعها وقت التقديرات المنقحة الأولى. ومن هذه الوظائف، تم إعادة توزيع ٥٣ وظيفة منها بصورة مؤقتة لفترة ستة أشهر. ويبين الجدول الرابع أدناه الفروع والإدارات الأصلية التي لا تزال هذه الوظائف مسجلة فيها والفروع/الإدارات المستقبلية. وسيتم إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ استعراض إمكانات النقل الدائم لهذه الوظائف وعندئذ ستقدم الاقتراحات ذات الصلة لكي توافق عليها الجمعية العامة.

٧٥ - وتم تحديد اثنتين وعشرين وظيفة شاغرة في القطاع الاقتصادي والاجتماعي في المرحلة الراهنة من إعادة التشكيل. وهي ١ وظيفة مد - ٢، و ٣ مد - ١، و ٢ ف - ٥، و ٥ ف - ٤، و ٦ ف - ٣، و ٥ ف - ٢.

ومع مراعاة أن هناك ١١ وظيفة شاغرة (١ ف - ٣ و ١٠ ف - ٢) سبق تحديدها لإمكان إعادة توزيعها في الأمانة العامة ككل، فإن هناك ما مجموعه ٢٣ وظيفة شاغرة جاهزة لإعادة التوزيع في هذه المرحلة.

٧٦ - ومن المطلوب ١٥ وظيفة إضافية (٢ مد - ٢، و ٤ مد - ١، و ٢ ف - ٥، و ٤ ف - ٤، و ٢ ف - ٣ و ١ ف - ٢) لتوزيعها إلى إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة بصدد الولايات الجديدة التي وافقت عليها الجمعية العامة في الجزء الأول من دورتها السابعة والأربعين (متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، التصحر والمناخ العالمي). ومن المقترح تأمين ١٣ وظيفة من هذه الوظائف من خلال إعادة توزيع الوظائف الشاغرة الموجودة، أي ٢ وظيفة ف - ٣ من إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تم تحديدها في المرحلة الأولى من إعادة التشكيل (انظر الجدول الرابع) و ١١ وظيفة التي تم تحديدها في المرحلة الراهنة من عملية إعادة التشكيل في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي (١ مد - ٢، و ٣ مد - ١، و ٢ ف - ٥، و ٤ ف - ٤ و ١ ف - ٢). وسيتم تدبير الوظيفتين المتبقيتين (١ مد - ٢ و ١ مد - ١)، أثناء عام ١٩٩٣ من خلال إعادة التوزيع المؤقت من الباب ٤١، إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية. وسيتم اقتراح الترتيبات الدائمة اللازمة لهاتين الوظيفتين في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ وفيما يتعلق بالوظائف الثلاث المتبقية التي تم إعادة توزيعها مؤقتا من أجل تنفيذ هذه الولايات الجديدة (١ ف - ٤ و ١ ف - ٢ من إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية و ١ ف - ٣ من إدارة شؤون الإعلام)، من المقترح الاحتفاظ بها تحت تصرف الأمين العام من أجل أي عملية أخرى لإعادة التوزيع. وسيكون هناك ٢٣ وظيفة شاغرة، بما فيها هذه الوظائف الثلاث بالنسبة للأمانة العامة ككل (٢ ف - ٤، و ٦ ف - ٣، و ١٥ ف - ٢)، ستترك تحت تصرف الأمين العام في إطار سياسة المرونة المستمرة في إدارة الشواغر.

٧٧ - وبالإضافة إلى ذلك، هناك وظيفتان مد - ٢ مشغولتان حاليا في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ستكونان هدفا لاقتراحات الأمين العام الأخرى.

دال - الجوانب الأخرى من التقديرات المنقحة

٧٨ - وبالإضافة الى مناقلات الوظائف بين أبواب الميزانية البرنامجية، فإن هذه المرحلة من اعادة التشكيل سوف تشمل أيضا عمليات نقل الموظفين الى مراكز عمل جديدة. وهذه هي الحالة فيما يتعلق بنقل معظم الأنشطة المتصلة بالشركات عبر الوطنية، والعلم والتكنولوجيا التي تباشر حاليا في نيويورك الى الأونكتاد في جنيف، وكذلك نقل الأنشطة المتصلة بالتنمية المستدامة من الأونكتاد الى إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، ونقل الأنشطة المشتركة بين القطاعات التي يباشرها حاليا مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية في فيينا الى مركز إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة ونقل أمانة مجلس الأغذية العالمي في روما الى إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة ونقل مكتب شؤون الفضاء الخارجي من نيويورك الى فيينا.

٧٩ - أما العناصر المكونة للكلفة النظرية لهذه المناقلات فهي فروقات تكاليف الموظفين بين مراكز العمل والنفقات المتصلة بنقل الموظفين الفنيين الى أماكن جديدة والتكاليف التي يمكن تكبدها بالنسبة لموظفي الخدمات العامة المعيّنين محليا الذين يتعذر تنسيبهم:

(أ) تقدر التكاليف الإضافية الناجمة عن فروقات المرتبات بين مراكز العمل بمبلغ ٨٠٠ ٧٥٧ دولار. ويستند هذا الى افتراض بأن تحركات الموظفين بين مراكز العمل سوف تتم في ١ تموز/يوليه ١٩٩٣؛

(ب) تقدر التكاليف الإضافية المرتبطة بالنقل الفعلي للموظفين الفنيين بمبلغ ٧٠٠ ٩٨٣ دولار. ويستند هذا الى الاستحقاقات الراهنة وكذلك الى التجربة الماضية المتعلقة باستخدامهم. وهو يمثل حدا أقصى فليس من المرجح أن يتم فعليا اعادة تنسيب جميع شاغلي الوظائف المقترحة للنقل؛

(ج) وفيما يتعلق بموظفي الخدمات العامة الذين سيتأثرون بنقل الوحدات الى مركز عمل آخر، لا يشار الى أي تكاليف إضافية في هذه الوثيقة. وسوف يعطي الأمين العام الأولوية في اهتمامه لتنسيب جميع الموظفين المعيّنين محليا في أجزاء أخرى من الأمانة العامة للأمم المتحدة وكذلك في وكالات منظومة الأمم المتحدة.

٨٠ - وكما هو مبين في الجدول الثاني أدناه، فإن الوفورات الصافية الناجمة عن مختلف تدابير اعادة التشكيل المقترحة في التقرير تقدر في هذه المرحلة بمبلغ ٦٠٠ ٧٧٤ دولار. ومن ناحية أخرى، تجدر

الإشارة إلى أن الاعتمادات التي وافقت عليها الجمعية العامة في الجزء الأول من دورتها السابعة والأربعين لدى صدور القرارات ١٨٨/٤٧ بشأن التصحر و ١٨٩/٤٧ بشأن المؤتمر المعني بالتنمية المستدامة للبلدان النامية الجزرية الصغيرة، و ١٩١/٤٧ بشأن الترتيبات المؤسسية لمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والقرار ١٩٥/٤٧ بشأن حماية المناخ العالمي، لا تغطي سوى جزء من الاحتياجات لسنة ١٩٩٣ على أساس أن الرصيد الذي يقدر حالياً بمبلغ ٢٠٠ ٥١١ دولار سيظهر في سياق هذه التقديرات المنقحة. أما هذه الاحتياجات فسوف يتم تلبيتها عادة من واقع الاعتمادات الإضافية بمقتضى القواعد السارية ومع استعمال صندوق الطوارئ.

٨١ - وبما أن الوفورات المسقطه فيما يتصل بهذه المرحلة من إعادة التشكيل تتجاوز الاحتياجات الناجمة عن الاختصاصات الجديدة، لا يتطلب الأمر لجوءاً إلى صندوق الطوارئ.

٨٢ - ولأغراض متصلة بتنظيم الميزانية، فإن موعد سريان مناقلة الموارد بين الأبواب سيكون ١ نيسان/أبريل ١٩٩٣. أما الآثار المترتبة في التكاليف على الإجراءات المتصلة بعدد وتوزيع الوظائف الرفيعة المستوى فيما عدا تلك المفاد عنها في التقديرات المنقحة الأولى، فقد تم تقديرها على أساس السريان في المواعيد الفعلية لتنفيذ المقررات ذات الصلة.

٨٣ - كذلك فإن الموارد المعتمدة في إطار أوجه الانفاق بخلاف المرتبات والتكاليف العامة للموظفين أعيد توزيعها على أساس وظيفي أو تناسبي، فيما روعي بالذات الحد الأدنى من احتياجات الإدارات الجديدة فيما يتصل ببرنامج عملها الشامل. ومن ثم فالبند التي تم توزيعها بهذا الشكل ستدار بطريقة مرنة لكي تستوعب احتياجات الأولوية للإدارات الثلاث مع تطور برنامج عملها بالنسبة لبقية السنة.

٨٤ - وتحتوي هذه التقديرات المنقحة على سرد وجداول موارد منفصلة لكل باب يتأثر على نحو ملموس بهذه المرحلة الثانية من إعادة التشكيل. ولا تقدم جداول تفصيلية سوى لموارد الميزانية العادية.

الجدول الثاني
التقديرات المبتدئة حسب الأوباب
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الزيادة على الاعتبارات للاعتبارات المتوقعة	التقديرات المتوقعة	الولايات الجمهورية بمؤتمر الأمم المتحدة بالبنية والتنمية	إعادة التشكيل				الاغتمادات المتوقعة القرار ٢٢٠/٤٧		
				الاجمعة القرعسي	الوظائف الرفعية المتقوي	تكليف تقبل الموظفين ن الى اماكن جديدة	المعاقلات بين الولايات المتقوي القرعسي			
١	(٣٢٠,٨)	٣٤ ٢٩٠,٩	-	(٣٢٠,٨)	١١٤,٩	-	(٣٤٥,٧)	٣٤ ٦١١,٧	تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما	
٢	-	١٠٩٠٨٨,٤	-	-	-	-	-	١٠٩٠٨٨,٤	عمليات حفظ السلم	
٣	-	٤٠٠١,٧	-	-	-	-	-	٤٠٠١,٧	الشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن	
٤	(٢٩٠,٦)	٣ ٩٧١,١	-	(٢٩٠,٦)	(٢٩٠,٦)	-	-	٣ ٢٦١,٧	الشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة وخدمات الأمانة العامة	
٥	(١١٢,٤)	٣ ٩٦٤,١	-	(١١٢,٤)	(١١٢,٤)	-	-	٤ ٥٧٧,٥	نوع السلاح	
٦	-	٢ ٨٥١,٥	-	-	-	-	-	٢ ٨٥١,٥	المسائل السياسية الخاصة، والتعاون الإقليمي؛ والوصاية وإنهاء الاستعمار	
٧	(٣٦٩,٦)	١ ٨٦١,٣	-	(٣٦٩,٦)	(٣٦٩,٦)	-	-	٢ ١٢٠,٩	القضاء على الفصل العنصري	
٨	-	١٨ ٤٨٥,٠	-	-	-	-	-	١٨ ٤٨٥,٠	محكمة العدل الدولية	
٩	-	٥ ٣٤٢,٦	-	-	-	-	-	٥ ٣٤٢,٦	الأنشطة الخاضعة	
١٠	(٢٩٠,٦)	٢ ٠٢٢,٣	-	(٢٩٠,٦)	(٢٩٠,٦)	-	-	٢ ٣١٢,٩	قانون البحار وشؤون المحيطات	
١١	(٣ ١٣٨,٩)	١١ ٣٦٠,٢	-	(٣ ١٣٨,٩)	(٨٧٣,٣)	-	(٢ ٦٦٥,٦)	١٤ ٤٩٩,١	التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي	
١٢	-	٤٠ ١٤٦,٢	-	-	-	-	-	٤٠ ١٤٦,٢	البرنامج العالمي للتعاون التقني	
١٣	(٥٦٠,٢)	١٣ ١٧٧,٤	-	(٥٦٠,٢)	(٥٦٠,٢)	-	-	١٣ ٧٣٧,٦	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية	
١٤	-	٦ ٧٨٦,٣	-	-	-	-	-	٦ ٧٨٦,٣	إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية	
١٥	٤ ٥٦٤,٣	٩٧٠٧٨,٣	-	٤ ٥٦٤,٣	-	٥٧٥,١	٣ ٩٨٩,٢	٩٧ ٥١٤,٠	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	
١٦	-	١٨ ٤٨٩,٨	-	-	-	-	-	١٨ ٤٨٩,٨	مركز التجارة الدولية	
١٧	(٤٩٩,٨)	١٢ ٣٢٢,٣	-	(٤٩٩,٨)	(٤٩٩,٨)	-	-	١٢ ٨٢٢,١	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	
١٨	(٢٦٩,٦)	١ ١٣٣,١	-	(٢٦٩,٦)	(٢٦٩,٦)	-	-	١ ٤٠٢,٧	مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	

الزيادة على الاعتبارات المتوقعة	التقديرات المتوقعة	الولايات الجمهورية المختارة بمقتضى الاسم المتحد بالهيئة والتبعية	إعادة التشكيل				الاعتبارات المتوقعة القرار ٢٠١٤/٢٧		
			المجموع العمومي	الوظائف الرفعية المستوى	تكاليف مقابل الموظفين ن إلى أماكن جدة يسيرة	المناقشات المختارة بين الأوباب/ الاعتبارات الفرعية			
(١٣٥,٩)	١١ ٨٩٤,٠	-	(١٣٥,٩)	(١٣٥,٩)	-	-	١٢ ٠٧٩,٩	١٩	مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
(٣١٩,٦)	٣ ٤٧٨,٧	-	(٣١٩,٦)	(٣١٩,٦)	-	-	٣ ٧٤٨,٣	٢٠	مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية
(٤ ٧٠٧,٤)	١٠ ٤٩٢,٩	-	(٤ ٧٠٧,٤)	-	-	(٤ ٧٠٧,٤)	١٤ ٧٠٠,٣	٢١	التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية
-	١٣ ٢٨٣,٨	-	-	-	-	-	١٣ ٢٨٣,٨	٢٢	الرقابة الدولية على المخدرات
-	٧٢ ٠٤٩,٣	-	-	-	-	-	٧٢ ٠٤٩,٣	٢٣	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
-	٥٥ ٣٠١,٩	-	-	-	-	-	٥٥ ٣٠١,٩	٢٤	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
-	٤٢ ٥٠٩,٨	-	-	-	-	-	٤٢ ٥٠٩,٨	٢٥	اللجنة الاقتصادية لأوروبا
-	٦٧ ٣٥٠,٧	-	-	-	-	-	٦٧ ٣٥٠,٧	٢٦	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
-	٤٥ ٣٣٢,٩	-	-	-	-	-	٤٥ ٣٣٢,٩	٢٧	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
١٥١,١	٢٥ ١٥٨,٦	-	١٥١,١	١٥١,١	-	-	٢٥ ٠٠٧,٥	٢٨	حقوق الإنسان
-	٦٣ ٦١١,٧	-	-	-	-	-	٦٣ ٦١١,٧	٢٩	توفير الحماية والمساعدة للاجئين
-	٢ ٠١٠,٦	-	-	-	-	-	٢ ٠١٠,٦	٣٠	عمليات الإغاثة في حالات الكوارث
٨ ٨٣١,٠	١١١ ٨٤٢,٠	٨٧,٨	٨ ٧٤٨,٢	(١٣,٤)	-	٨ ٧٦١,٦	١٠٣ ٠٠٦,٠	٣١	الإعلام
(٢٩٠,٦)	١٠٦ ١٥٠,٨	-	(٢٩٠,٦)	(٢٩٠,٦)	-	-	١٠٦ ٤٤١,٤	٣٢	خدمات المعلومات
-	١٠٣ ١١٠,٢	-	-	-	-	-	١٠٣ ١١٠,٢	٣٣	الإدارة والتخطيط
-	٤٧ ٦٦١,٧	-	-	-	-	-	٤٧ ٦٦١,٧	٣٤	المصروفات الخاصة
-	٩٨ ٨٥٠,٢	-	-	-	-	-	٩٨ ٨٥٠,٢	٣٥	التشيد والتعديل والتحسين وأعمال الصيانة الرئيسية
(٨٢٩,٥)	٤٠١ ٢٠٥,٠	-	(٨٢٩,٥)	(١ ١٠٦,١)	-	٧٦١,٦	٤٠٢ ٠٢٤,٥	٣٦	الاقتطاعات الإزائية من مبررات الموظفين
٨٢٩,٠	٤٣ ١٦١,٣	-	٨٢٩,٠	٥٣٩,٢	٢٥٥,٦	٣٧,٢	٤٣ ٠٨٥,٣	٣٧	إدارة الشؤون السياسية
-	٧٤ ١٥٥,٦	-	-	-	-	-	٧٤ ١٥٥,٦	٣٨	الأنشطة القانونية

البيانات المتعلقة بالولاية على (الامتدادات) للاعتبارات المتخذة	البيانات المتعلقة بالولاية على (الامتدادات) للاعتبارات المتخذة	البيانات المتعلقة بالولاية على (الامتدادات) للاعتبارات المتخذة	إعادة التكوين				البيانات المتعلقة بالولاية على (الامتدادات) للاعتبارات المتخذة	البيانات المتعلقة بالولاية على (الامتدادات) للاعتبارات المتخذة	البيانات المتعلقة بالولاية على (الامتدادات) للاعتبارات المتخذة
			المجموع الفرعي	الوظائف الوظيفية المستوى	تكاليف تشغيل الموظفين إلى أماكن جديدة	المناقصات المعترضة بين الأوبيا/الامتدادات الفرعية			
١٦ ٩٦٦,٥	١٦ ٩٦٦,٥	١٠٠٨,٧	١٥ ٩٥٧,٨	٧٩٠,٤	١ ١٥٣,٠	١٤ ٥١٤,٤	-	تسويق السياسات والتنمية المستدامة	٧٩
١٦ ٦٦٤,٧	١٦ ٦٦٤,٧	-	١٦ ٦٦٤,٧	١٥٣,٦	-	١٦ ٥١٧,١	-	المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات	٧٩
١٠ ٨٤٣,٥	١٠ ٨٤٣,٥	-	١٠ ٨٤٣,٥	١٥٣,٦	-	١٠ ٦٩٠,٩	-	خدمات الدعم الإداري والإدارة	٧٩
٧٠٠٧,١	٧٠٠٧,١	٤١٤,٧	١ ٥٨٧,٤	-	-	١ ٥٨٧,٤	-	أجهزة تفرير السياسات	٧٩
(٤٠ ٥٧٩,٦)	٤١ ٥٨٧,٠	-	(٤٠ ٥٧٩,٦)	(١٥٣,٦)	-	(٤٠ ٣٧٧,٠)	٨٧ ١١٦,٦	إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية	٧٩
٧٤٥,٧	١٠ ٢١٦,٤	-	٧٤٥,٧	-	-	٧٤٥,٧	٩ ٨٧٠,٧	إدارة الشؤون الإنسانية	٧٩
(٨ ٩٤٣,٧)	٦٣٤ ٦٤٤,٩	-	(٨ ٩٤٣,٧)	(١٨١,٦)	-	(٨ ٧٦١,٦)	٦٤٣ ٥٨٨,١	الإدارة والتخطيط	٧٩
(٢١٣,٤)	٧ ٤٦٧ ٧٧٥,٨	١ ٥١١,٢	(١ ٧٧٤,٦)	(٤ ٥١٦,١)	١ ٩٨٣,٧	٧٥٧,٨	٧ ٤٦٨ - ٣٩,٧		

(١) بما في ذلك اعتماد مالي للممثل الخاص للأمين العام للشؤون السياسية والممثل الخاص للأمين العام للشؤون الاقتصادية والعميل الخاص إلى المحادثات المتعددة الأطراف المتعلقة بعملية السلام في الشرق الأوسط في عام ١٩٩٣.

الجدول الثالث

ملاك الموظفين المتبع حسب الأوباب
الوظائف الثابتة والوقتية (بما في ذلك الوظائف الزمنية المستوى)

ملاك الموظفين المتبع			المعاملات بين الأوباب			ملاك الموظفين المتبع عليه			
خدمات عامة	فنية	رفيعة المستوى	خدمات عامة	فنية	رفيعة المستوى	خدمات عامة	فنية	رفيعة المستوى	
٧١	٤١	٤	(١)	-	(٧)	٧١	٤٣	٥	١ تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما
٤٧٨	١٩	٣	-	-	-	٤٧٨	١٩	٣	٢ عمليات حفظ السلم، والأبحاث وجمع المعلومات
-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣ الشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن
-	-	-	-	-	-	-	-	-	٤ الشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة وخدمات الإقامة العامة
-	-	-	(١)	-	-	-	-	١	٥ نزاع السلاح
-	-	-	(٧)	-	-	-	-	٢	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	٦ المسائل السياسية الخاصة، والتعاون الإقليمي، والوصاية وانهاء الاستعمار
-	-	-	(١)	-	-	-	-	١	٧ القضاء على الفصل العنصري
٨٧	٧١	١	-	-	-	٨٧	٧١	١	٨ محكمة العدل الدولية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	٩ الأنشطة القانونية
-	-	-	(١)	-	-	-	-	١	١٠ قانون البحار وشؤون المحيطات
-	-	-	(٧)	(١٥)	(١٧)	١٥	١٧	٣	١١ التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي
-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٢ البرنامج المعادي للتعاون الثقافي
-	-	-	(٧)	-	-	-	-	٣	١٣ ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٤ ادارة التعاون الثقافي لأغراض التنمية
٧٠٠	١٦٧	٧	-	٧٠	٧٥	١٨٠	٣٣٧	٣	١٥ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

ملاك الموظفين المنح			المساقلات بين الأبواب			ملاك الموظفين الموافق عليه			
خدمات عامة	فنية	رفيعة المستوى	خدمات عامة	فنية	رفيعة المستوى	خدمات عامة	فنية	رفيعة المستوى	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٦ مركز التجارة الدولية ^(١)
٤٩	٢٥	١	(٩)	-	-	٤٩	٢٥	٧	١٧ برنامج الأمم المتحدة للبيئة
-	-	-	(١)	-	-	-	-	١	١٨ مركز نسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية
٤٥	٤٧	-	(١)	-	-	٤٥	٤٧	١	١٩ مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
-	-	-	(١)	-	-	-	-	١	٢٠ مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية
٨	١٤	-	-	(٢٧)	(٣٧)	٢٠	٥١	-	٢١ التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية
٢٨	٤٢	١	-	-	-	٢٨	٤٢	١	٢٢ الرقابة الدولية على المخدرات
٢٧٧	٢٢١	١	-	-	-	٢٧٧	٢٢١	١	٢٣ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
٢١٥	١٨٣	١	-	-	-	٢١٥	١٨٣	١	٢٤ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
٩٢	١١٤	١	-	-	-	٩٢	١١٤	١	٢٥ اللجنة الاقتصادية لأوروبا
٢٤٥	١٧٧	١	-	-	-	٢٤٥	١٧٧	١	٢٦ اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
١٨٨	٩٨	١	-	-	-	١٨٨	٩٨	١	٢٧ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا
٢٧	٥٦	١	١	-	-	٢٧	٥٦	-	٢٨ حقوق الإنسان
١٦٥	١٦٧	٤	-	-	-	١٦٥	١٦٧	٤	٢٩ توفير الحماية والمساعدة للاجئين
-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣٠ عمليات الإغاثة في حالات الكوارث
٥٢٢	٢٠٥	١	-	٩٠	٧٠	٤٤٢	٢٢٥	١	٣١ الإعلام
-	-	-	(١)	-	-	-	-	١	٣٢ خدمات المؤتمرات
-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣٣ الإدارة والتنظيم
٢١	٢٩	-	-	-	-	٢١	٢٩	-	٣٤ المصروفات الخاصة

ملاك الموظفين المنقح			ملاك الموظفين بين الإجاب			المساقيات بين الإجاب			ملاك الموظفين المواق عليه			
خدمات عامة	فنية	رفيعة المستوى	خدمات عامة	فنية	رفيعة المستوى	خدمات عامة	فنية	رفيعة المستوى	خدمات عامة	فنية	رفيعة المستوى	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣٥ التشييد والتعديل والتحسين وأعمال الصيانة الرئيسية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣٦ الانقطاعات الزمنية من مرئيات الموظفين
١٢٣	١٦٩	٤	٢	-	-	١٢٣	١٦٩	٢	-	-	-	٣٧ ادارة الشؤون السياسية
٧٧	٨١	١	-	-	-	٧٧	٨١	١	-	-	-	٣٨ الأنشطة القانونية
١٠٨	١١٩	٢	٢	١٠٨	١١٩	-	-	-	-	-	-	٣٩ ألف - تنسيق السياسات والتنمية المستدامة
١٣٠	١٤٦	١	١	١٣٠	١٤٦	-	-	-	-	-	-	باء - المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات
١١٧	٧٧	١	١	١١٧	٧٧	-	-	-	-	-	-	جيم - خدمات الدعم الاماني والادارة
-	٧٢	-	(١)	(٧٨٨)	(٣٣٦)	٣٣٨	٣٤٥	١	-	-	-	هاء - ادارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
٧٧	٣٣	١	-	-	٢	٧٧	٣١	١	-	-	-	٤٠ ادارة الشؤون الانسانية
٧٥٥	١ ٧٣٩	٢	(٧)	(٩٠)	(٧٠)	٢ ٦٤٩	١ ٤٠٩	٤	-	-	-	٤١ الادارة والتنظيم
١٣٧	٧٧	-	-	-	-	١٣٧	٧٧	-	-	-	-	باب الابراعات ٣ - الخدمات المقدمة للجمهور
٦ ٢٢٦	٢ ٤٤٧	٥٥	(١٣)	-	-	٦ ٢٢٦	٢ ٨٤٤	٤٨	-	-	-	

(٦) انظر الفقرتين ١٠ و ١٣ أعلاه.

الجدول الرابع

بيان مفصل بإعادة التوزيع المؤقتة للوظائف الفنية الشاغرة

من الباب الأصلي	مد-١/٢	الوظائف الفنية الأخرى	إلى الباب المعاد التوزيع إليه
٢١- إدارة شؤون الاعلام		١	١١ زاي - مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية
		٢	٢٨ - مركز حقوق الانسان
	١	٢	٢١ - إدارة شؤون الاعلام ^١
		٢	٢٧ - إدارة الشؤون السياسية
		١	٢٨ - مكتب الشؤون القانونية
٢٧- إدارة الشؤون السياسية	١	١	١ - المكتب التنفيذي للأمين العام
	١	٢١ -	إدارة شؤون الاعلام
٢٨- مكتب الشؤون القانونية	١	٢٨ -	مكتب الشؤون القانونية ^٢
٢٩- إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية	١	١ -	مكتب المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في فيينا
		١	٢ - إدارة عمليات حفظ السلم
		١	١١ واو - المناخ العالمي
		٢	٢٨ - مركز حقوق الانسان
		٢	٢٧ - إدارة الشؤون السياسية
		١	٤٠ - إدارة الشؤون الانسانية
٤١- إدارة شؤون الادارة والتنظيم		٤	١ - المكتب التنفيذي للأمين العام
		١	٢ - إدارة عمليات حفظ السلم
		١	١١ واو - المناخ العالمي
	٢	١	١١ زاي - مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية
		٢	٢١ - مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية
		١٠	٢٨ - مركز حقوق الانسان
		٢	٢١ - إدارة شؤون الاعلام
	١	٢	٢٧ - إدارة الشؤون السياسية
	١	٤٠ -	إدارة الشؤون الانسانية
	٢	١	٤١ - إدارة شؤون الادارة والتنظيم ^٣

من الباب الأصلي	مد-١/٢	الوظائف الفنية الأخرى	إلى الباب المعاد التوزيع إليه
المجموع الفرعي	١١	٤٢	
<u>مطلوب إعادة توزيعها</u>			
٢٩- إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية		١(ب)	
٤١- إدارة شؤون الإدارة والتنظيم ^(١)		١٠	
المجموع	١١	٥٢(٤)	

(أ) وظائف حددت أساسا لاعادة التوزيع ثم أعيد إلى الباب الأصلي.

(ب) مقترحة حاليا لاعادة توزيعها إلى إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة.

(ج) أجلت الجمعية العامة اتخاذ إجراء يتصل باستحداث وظيفة أمين عام مساعد (إدارة شؤون الاعلام) محددة أساسا لاعادة التوزيع، في الجزء الأول من دورتها السابعة والأربعين.

ثانيا - التقديرات المنقحة حسب القطاعات الرئيسية

الف - القطاعات الاقتصادية والاجتماعي والانساني

١ - ادارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة

(الباب ٢٩ الف)

٨٥ - ستضطلع إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة بخمس مهام رئيسية، مستعينة في ذلك بجميع الكيانات التنظيمية ذات الصلة ومتعاونة معها.

(أ) وضع السياسات وتنسيقها:

١٠ صياغة وترويج نهج متكامل داخل منظومة الأمم المتحدة إزاء الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية، بما في ذلك صياغة منظورات للتنمية تكفل في آن واحد الكفاءة الاقتصادية والمشاركة الكاملة والمثمرة من جميع العناصر في المجتمع؛

٢٠ صياغة وترويج نهج منسق إزاء قضايا السياسات الرئيسية مثل النمو والتكيف، والقضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية، والنهوض بالمرأة. وإدماج جميع الفئات السكانية، بما في ذلك ذوي الاحتياجات الخاصة، في عملية التنمية؛

٣٠ ترويج المعاملة المتكاملة للقضايا القطاعية والشاملة لعدة قطاعات، بما في ذلك على وجه الخصوص القضايا المتصلة بالتنمية المستدامة مثل تطوير التكنولوجيات ونشرها، والتدفقات المالية، وأنماط الاستهلاك، والزيادة السكانية؛

٤٠ تنسيق إعداد تقارير الأمين العام بشأن السياسات ذات الصلة؛

٥٠ تنسيق الأعمال التحضيرية، ما لم يتقرر خلاف ذلك، للمؤتمرات العالمية للأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما في ذلك مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة؛

٦٠ تنسيق تنفيذ الاعلانات والاستراتيجيات وبرامج العمل الصادرة عن المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة والأحداث العالمية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي؛

٧٠ تقديم الدعم الفني الى الهيئة الاستشارية الرفيعة المستوى بما في ذلك تنسيق المدخلات الواردة من إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، وغيرها من إدارات المقر، والأجهزة والبرامج والوكالات الأخرى ذات الصلة؛

٨٠ العمل كمركز تنسيق في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالقضايا المتصلة بالنهوض بالمرأة.

(ب) تقديم الدعم التقني الى الجمعية العامة، حسب الاقتضاء، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والهيئات الفرعية ذات الصلة؛

١٠ تنسيق وإعداد المدخلات المقدمة الى اللجنة الثانية التابعة للجمعية العامة وكذلك، حسب الاقتضاء، الى اللجنة الثالثة؛

٢٠ تقديم الدعم الفني الى جزأي التنسيق والأنشطة التنفيذية الرفيعة المستوى من أعمال المجلس؛

٣٠ تقديم الدعم الفني الى اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، ولجنة التنمية الاجتماعية، ولجنة مركز المرأة؛

٤٠ تنسيق تقديم الأشكال الأخرى من الدعم التقني الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي حسبما يلزم ذلك، وأيضاً، حسب الاقتضاء الى الهيئات الفرعية التابعة للمجلس التي تمارس مهام تقرير السياسات المتصلة بالتنمية المستدامة (مثل لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية واللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية، ولجنة الموارد الطبيعية، واللجنة المعنية بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة)؛

٥٠ تقديم الدعم الفني الى العمليات التفاوضية المحددة، مثل لجنتي التفاوض الحكوميتين الدوليتين المعنيتين بتغير المناخ والتصحر، التي تنشئها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة المعنية بالتنمية المستدامة؛

٦٠ تنسيق وتقديم الدعم الفني، حسبما يلزم ذلك، في مجال الشؤون المتصلة بإعادة تشكيل هياكل الأجهزة الحكومية الدولية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة.

(ج) الدعم الفني للجنة المعنية بالتنمية المستدامة:

١٠ تقديم الدعم الفني فيما يتعلق برصد التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والأنشطة المتصلة بإدماج الأهداف البيئية والإنمائية في منظومة الأمم المتحدة بأسرها؛

٢٠ تقديم الدعم الفني فيما يتعلق باستعراض كفاية التمويل والآليات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك الجهود الرامية الى التوصل الى أهداف متفق عليها، وخصوصا هدف المساعدة الإنمائية الرسمية المحدد بنسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو؛

٣٠ تقديم الدعم الفني فيما يتعلق باستعراض التقدم المحرز في بناء القدرات وفي تيسير وتشجيع نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً؛

٤٠ تعزيز الحوار مع المنظمات غير الحكومية والقطاعات المستقلة، بما في ذلك قطاع الشركات والأوساط الأكاديمية والعلمية.

(د) التنسيق فيما بين الوكالات:

١٠ المساعدة في خدمة لجنة التنسيق الإدارية وتقديم أو تنسيق، حسب الاقتضاء، الدعم الفني للعناصر ذات الصلة من أجهزتها الفرعية، بما في ذلك اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية والتابعة للجنة التنسيق الإدارية؛

٢٠ تقديم الدعم الفني فيما يتعلق بجهود التنسيق البرنامجي المضطلع بها على نطاق المنظومة، بما في ذلك إعداد ماتطلبه الهيئات الحكومية الدولية المركزية من تحليلات للبرامج والخطط على نحو شامل لعدة قطاعات؛

٣٠ مساعدة الأمين العام في تقديم التوجيهات المتعلقة بالسياسات الى البرامج التنفيذية والمكاتب الميدانية؛

٤٠ تقديم الدعم اللازم لنظم المعلومات المنشأة على نطاق المنظومة بهدف تعزيز التنسيق فيما بين الوكالات.

(هـ) خدمات الأمانة التقنية :

١٠ توفير خدمات الأمانة التقنية للمؤتمرات العالمية التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة؛

٢٠ توفير خدمات الأمانة التقنية للجنة الثانية والثالثة التابعتين للجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والهيئات الفرعية ذات الصلة، فضلا عن أجهزة التنسيق فيما بين الوكالات؛

٣٠ العمل كمركز تنسيق لتخطيط وبرمجة الوثائق المتعلقة بالهيئات الحكومية الدولية المركزية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة؛

٤٠ توفير الخدمات التحريرية المتعلقة بالوثائق والمنشورات ذات الصلة في تلك الميادين.

(و) العلاقات العامة الخارجية :

١٠ الاحتفاظ بعلاقات تعاونية مع المنظمات غير الحكومية، والوسط الأكاديمي، وقطاعات الشركات، دعما لأعمال الأمانة العامة والهيئات الحكومية الدولية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة؛

٢٠ تقديم الدعم الفني الى اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية.

٨٦ - ويتسم عدد من المهام المذكورة أعلاه بطابع الاستمرار وبأنه ينتمي من الناحية البرنامجية، كليا أو جزئيا، إلى البرامج التالية من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧، بالصيغة التي نفتحها الجمعية العامة في قرارها ٢١٤/٤٧ المتعلق بتخطيط البرامج: البرنامج ١١، القضايا والسياسات العامة، بما في ذلك التنسيق، والبرنامج ١٢، قضايا التنمية العالمية وسياساتها (وبخاصة البرامج الفرعية ٦ و ٧ و ٨)؛ والبرنامج ١٧، تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (وبخاصة البرنامج الفرعي ٣)؛ والبرنامج ١٩، الموارد الطبيعية (وبخاصة البرنامج الفرعي ١)؛ والبرنامج ٢٠، الطاقة (وبخاصة البرنامج الفرعي ٣)؛ والبرنامج ٢٥، القضايا والسياسات الاجتماعية العالمية (وبخاصة البرنامج الفرعيان ١ و ٢)؛ والبرنامج ٢٦، إدماج الفئات الاجتماعية؛ والبرنامج ٢٧، النهوض بالمرأة؛ والبرنامج ٤٥، أفريقيا: الحالة الاقتصادية الحرجة والانتعاش والتنمية. وقد ورد وصف كثير من الأنشطة المتصلة بهذه المهام في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ في إطار الأبواب/الأبواب الفرعية الحالية أو السابقة التالية: ٤ باء، مكتب الشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة وخدمات الأمانة العامة؛ و ١١ ألف، مكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي؛ و ١١ باء، مجلس الأغذية العالمي؛ و ١٣، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية؛ و ١٨، مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛ و ٢٠، مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية؛ و ٢١ ألف، القضايا والسياسات الاجتماعية العالمية؛ و ٢١ باء، إدماج الفئات الاجتماعية؛ و ٢١ جيم، النهوض بالمرأة.

٨٧ - وتشمل الموارد العامة المقترحة للإدارة الجديدة من ١١٨ وظيفة من وظائف الفئة الفنية والرتب العليا (وظيفة واحدة برتبة وكيل أمين عام، ووظيفة واحدة مؤقتة برتبة أمين عام مساعد، و٤ وظائف برتبة مد-٢، و ١٦ وظيفة برتبة مد-١، و ٢٨ وظيفة برتبة ف-٥، و ٢٤ وظيفة برتبة ف-٤، و ١٨ وظيفة برتبة ف-٣، و ١٦ وظيفة برتبة ف-٢)، و ١٠٦ وظائف من فئة الخدمات العامة، ومبلغ ٣٠٠ ١٧١ ٢ دولار لوجوه الإنفاق الأخرى. ويبلغ مجموع الموارد اللازمة لهذه الإدارة ٣٠٠ ٥٩١ ١٦ دولار. أما بقية الموارد المقترحة في إطار هذا الباب (٢٠٠ ٣٧٥ دولار) فستتولى إدارتها إدارة شؤون الاعلام واللجنة الاقتصادية لأفريقيا (انظر الفقرة ٩١ أدناه). وبالإضافة إلى ذلك، نقلت مؤقتا إلى هذه الإدارة وظيفتان برتبة مد-٢ و مد-١ من إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية على النحو المشار إليه في الفقرة ٨٩ أدناه. ولا تشمل هذه الوظائف وظائف جديدة سوى الوظيفتين العاليتين الرتبة. أما وظائف الفئة الفنية الأخرى البالغ عددها ١١٦ وظيفة فستنقل من الأبواب الحالية ١١ باء، مجلس الأغذية العالمي؛ و ١٥، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ و ٢١، التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية؛ و ٣٩، إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك على النحو التالي:

(أ) ستنتقل وظائف الفئة الفنية وما فوقها الإثنتا عشرة الخاصة بأمانة مجلس الأغذية العالمي (الباب ١١ باء) إلى الإدارة الجديدة، حيث ستواصل تلك الوظائف تقديم الدعم الفني إلى المجلس، حسب الاقتضاء، وتعزيز قدرة الإدارة على صياغة وترويج نهج منسق لإزاء قضايا السياسات ذات الصلة، مثل الجوع وسوء التغذية؛

(ب) ستنتقل وظيفتان من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الباب ١٥) وهما مخصصتان لمعالجة أنشطة التنمية المستدامة الشاملة لعدة قطاعات. وستعزز هاتان الوظيفتان الإدارة الجديدة في الاضطلاع بأنشطتها الفنية المتعلقة بالتنمية المستدامة؛

(ج) ستنتقل ٣١ وظيفة من الفئة الفنية وما فوقها من مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية (الأبواب ٢١ ألف و ٢١ باء و ٢١ جيم) من أجل تزويد الإدارة الجديدة بالقدرة اللازمة على صياغة وترويج نهج منسق لإزاء قضايا إدماج جميع الفئات السكانية، بما في ذلك ذوي الاحتياجات الخاصة، في عملية التنمية؛ والعمل كمركز تنسيق في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالقضايا المتصلة بالنهوض بالمرأة؛ وتقديم الدعم الفني إلى لجنة التنمية الاجتماعية ولجنة مركز المرأة؛ وتنسيق الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، فضلا عن تنفيذ شتى برامج العمل والإعلانات والاستراتيجيات المعتمدة في الميدان الاجتماعي؛

(د) يقترح نقل ما مجموعه ٧١ وظيفة من الفئة الفنية من إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبعض هذه الوظائف سيظل مخصصا للاضطلاع بالمسؤوليات الموكلة حاليا إلى إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وسيظل هذا هو الحال بصفة خاصة بالنسبة للأنشطة المتصلة بجدول الأعمال الجديد لأفريقيا، والتنسيق فيما بين الوكالات، وتوفير خدمات الأمانة التقنية للهيئات الحكومية الدولية. وستوفر وظائف أخرى للإدارة القدرة اللازمة على أداء مهمتها فيما يتعلق بتنسيق أو تقديم الدعم الفني إلى الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والهيئات الفرعية ذات الصلة، بما في ذلك اللجنة الجديدة المعنية بالتنمية المستدامة ولجنة التفاوض الحكوميتين الدوليتين المعنيتين بتغير المناخ والتصحر. أما بقية الوظائف فستمكن الإدارة الجديدة من أداء مهمتها المتعلقة برصد التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، بما في ذلك كفاية التمويل والآليات الأخرى، والتقدم المحرز في بناء القدرات وفي تيسير وتشجيع نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا.

٨٨ - ومما يذكر أن رصد الموارد المتعلقة بالأنشطة المتصلة بالولايات الجديدة المنبثقة من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية قد اعتمدته الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، للفترة الممتدة من ١ كانون الأول/ديسمبر - ٣١ آذار/مارس ١٩٩٣ فقط، على أساس أن مستوى هذه الموارد سيجري استعراضه في سياق هذه التقديرات المنقحة. وقد اعتمدت هذه الموارد على أساس الاحتياجات الواردة في بيانين للآثار المتعلقة بالميزانية البرنامجية بشأن ما يلي، على وجه الترتيب: (أ) الترتيبات المؤسسية لمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وإنشاء لجنة تفاوض حكومية دولية لوضع اتفاقية دولية بشأن التصحر، وعقد مؤتمر عالمي بشأن التنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة (A/C.5/47/81)؛ و (ب) ومواصلة الترتيبات الحكومية الدولية وترتيبات الأمانة العامة بشأن الاتفاقية الاطارية المتعلقة بتغير المناخ حتى انعقاد الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية (A/C.5/47/83).

٨٩ - وباستثناء وظيفتين اثنتين (وظيفة واحدة برتبة مد-٢ ووظيفة واحدة برتبة مد-١)، سيكون من الممكن تلبية الاحتياجات من الوظائف فيما يتعلق بهذه الولايات الجديدة من داخل موارد الوظائف الاجمالية المقترحة أعلاه للإدارة الجديدة. أما بالنسبة لهاتينوظيفتين، فيقترح تمديد النقل المؤقت لوظيفتين خاليتين برتبة مد-٢ ومد-١ من إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وكانت الجمعية العامة قد وافقت بصفة أولية على نقل هاتينوظيفتين للفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٣.

٩٠ - وفي إطار وجوه الإنفاق الأخرى، غير الموظفين، تقدر الاحتياجات المتصلة بهذه الولايات الجديدة بمبلغ ٢٠٠ ٥١١ دولار. ويمثل هذا المبلغ بقية الاحتياجات المتعلقة بالسنة الكاملة التي قدرت في البداية بمبلغ ٢٠٧٦ ٠٠٠ دولار، باستثناء المساعدة المؤقتة العامة. ويقترح إجراء زيادات متصلة بذلك في إطار الأبواب الثلاثة المعنية على النحو التالي: الباب ٣١، الإعلام (٨٧ ٠٠٠ دولار)؛ والباب ٣٩ ألف، إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة (٧٠٠ ٠٠٨ دولار)؛ والباب ٣٩ دال، أجهزة تقرير السياسات (٧٠٠ ٤١٤ دولار للجنة المعنية بالتنمية المستدامة). وهذه الزيادات كانت ستؤدي كالمعتاد إلى طلب رصد اعتمادات إضافية طبقاً لقواعد استخدام وتشغيل صندوق الطوارئ. بيد أنه بالنظر إلى الوفورات المسقطه العامة المشار إليها في الفقرة ٨١ أعلاه. لا يلزم رصد أي اعتماد إضافي.

٩١ - كما يشمل الباب ٣٩ ألف (إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة) موارد تتولى إدارتها إدارة شؤون الاعلام (وظيفة واحدة برتبة ف-٥، ووظيفة واحدة برتبة ف-٣، ووظيفتان من فئة الخدمات العامة، ومبلغ ١١٦ ٩٠٠ دولار لوجوه الإنفاق الأخرى) وللجنة الاقتصادية لأفريقيا (وظيفة واحدة برتبة ف-٥، ومبلغ ٤٢ ٧٠٠ دولار لوجوه الإنفاق الأخرى) في سياق تنفيذ الأنشطة المشمولة في البرنامج ٤٥، أفريقيا: الحالة الاقتصادية الحرجة والانتعاش والتنمية، من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧.

٩٢ - وترد في الجدولين ٣٩ ألف-١ و ٣٩ ألف-٢ أدناه تفاصيل التحويلات المقترحة والتغييرات الأخرى والاحتياجات الإضافية.

الباب ٢٩ ألف - إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة
الجدول ٢٩ ألف - ١ موجز الاحتياجات (الميزانية العادية)
(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التعهد برات المتبقية للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧	الولايات الجديدة	المتصلة بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية	وجوه الزيادة / التقصان الخصري (معدلة)	التحويلات من				الاعتسلا الموافق عليه بموجب القرار ٢٢٠/٤٧	
				الباب ٢٩ هاء البارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية	الباب ٢١ (مركز التنمية الاجتماعية والمشؤون الاقتصادية)	الباب ١٥ (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)	الباب ١١ (مجلس الاغذية العالمي)		
١٤ ٦٧٥,٦	٩,٨	١٤٣,٤	٨ ٤٢٢,٧	٧ ٨٧٥,٨	١٦٥,٢	١ ٧٥٨,٧	-		تكاليف الموظفين
٧٢٩,٠	٥٤٤,٨	-	١٢,٢	١٢١,٥	-	٣٩,٤	-		الخبراء الاستشاريون والخبراء
٥٨٨,٢	٧٥٠,٠	-	١٤٨,٥	٦٥,٢	-	١٧٤,٤	-		السفر
٧٩١,١	٧,٨	-	١٨٢,٨	٥٢,٤	-	٤٨,١	-		الخدمات التعاقدية
٤٧٥,١	١٠٥,٢	-	١١٦,٦	-	-	٧٥٢,٢	-		معدات التشغيل العامة
٨٢,٥	٤٦,٠	-	١٦,٩	-	-	٧٠,٦	-		اللوازم والمواد
١٠٥,٢	٤٥,٠	-	٤٠,٨	١١,٩	-	٧,٦	-		الأثاث والمعدات
٥٨,٧	-	-	-	٢٠,٨	-	٣٧,٩	-		الرمالات والتمج والتبرعات
١٦ ٩٦٦,٥	١٠٠٨,٧	١ ٤٤٣,٤	٨ ٩٤١,٦	٣ ١١٧,٧	١٦٥,٢	٧ ٧٨٩,٩	-		المجموع

الباب ٢٩ ألف - إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة

الجدول ٢٩ ألف - ٧ الاحتياجات من الوظائف (الميزانية العادية)

ملاك الموظفين المتفرج	التغييرات الأخرى	الوظائف المستولة من				ملاك الموظفين عليه الموافق القرار بموجب ٧٢٠/٤٧ ألف	الرتبة
		الباب ٢٩ هاء (إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية)	الباب ٧١ (مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية)	الباب ١٥ (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)	الباب ١١ (مجلس الأغذية العالمي)		
١	١	-	-	-	-	-	المنحة الفنية وما فوقها
١	١	-	-	-	-	-	وكيل أمين عام
٤	-	٣	١	-	-	-	أمين عام مساعد
٥٩٦	-	١١	٧	١	٧	-	مد - ٧
٣٠	-	٧١	٤	-	٥	-	مد - ١
٧٤	-	١٩	١٠	١	٤	-	ف - ٥
١٩	-	١٤	٤	-	١	-	ف - ٤
١٦	-	٦	١٠	-	-	-	ف - ٣
							١/٧ - ف
١٢١	٢	٧٤	٣١	٢	١٢	-	المجموع
٩٩	-	٤	٧	-	٧	-	فئة الخدمات العامة
	-	٦٩	١٨	-	١٢	-	الرتبة الرئيسية
١٠٨	-	٧٧	٧٠	-	١٥	-	الرتبة الأخرى
							المجموع
-	-	-	-	-	-	-	المنافع الأخرى
-	-	-	-	-	-	-	المنافع المحلية
-	-	-	-	-	-	-	المجموع
٧٢٩	٧	١٤٧	٥١	٧	٧٧	-	المجموع الكلي

(٦) بالإضافة إلى ذلك ، شغلت مؤقتا وظيفة واحدة برتبة مد - ٧ ووظيفة واحدة برتبة مد - ١ من إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية .

٢ - إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات

(الباب ٢٩ باء)

٩٢ - ستكون المهام التي ستضطلع بها إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، بالاستعانة بجميع الكيانات التنظيمية ذات الصلة وبالتعاون معها، كما يلي:

- (أ) تجميع ونشر المعلومات الاقتصادية والاجتماعية:
- ١' نشر الاحصاءات والمؤشرات المتعددة القطاعات على الصعيد الدولي من خلال المنشورات المتكررة وعن طريق وسائط الاعلام الأخرى لتلبية احتياجات المستعملين:
- ٢' وضع ونشر مفاهيم وتعريف وتصنيفات وأساليب سليمة لجمع البيانات وتصنيفها ونشرها لأغراض الاحصاءات الوطنية والدولية:
- ٣' العمل على تحسين الاحصاءات الوطنية والدولية وبخاصة موثوقيتها وإعدادها في حينها ونطاقها وشمولها وقابليتها للمقارنة :
- ٤' العمل على زيادة التنسيق والتكامل بين الاحصاءات الوطنية والدولية، بما في ذلك اتمام ونشر نظام الحسابات القومية المنقح والأدلة ذات الصلة به واستعراض التصنيف المركزي للمنتجات وتنقيحه إذا لزم الأمر:
- ٥' إعداد توصيات وتقارير احصائية دولية جديدة أو منقحة في ميادين مثل إحصاءات الصناعة والطاقة والتجارة والإحصاءات الديموغرافية والاجتماعية والبيئية، مع إيلاء الأولوية الواجبة لإحصاءات البيئة بجوانبها المفاهيمية والمتعلقة بالقياس:
- ٦' تطبيق التكنولوجيا المتقدمة في جمع الاحصاءات الدولية وتصنيفها وتجهيزها ونشرها، مع إتاحة وسائل أكثر كفاءة لإنتاج وتخزين الاحصاءات والوصول إلى قواعد البيانات الاحصائية:

٧' تعزيز التنسيق بين البرامج الإحصائية الدولية وتقديم دعم فني للهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة، بما في ذلك لجان الإحصاءات والسكان؛

٨' تولي مسؤوليات التنفيذ، حسب الاقتضاء، بالنسبة لأنشطة التعاون التقني في المجالات المذكورة أعلاه بهدف النهوض بالاحصاءات والقدرات الإحصائية للبلدان النامية دعماً لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية؛

(ب) تحليل الاتجاهات الطويلة الأجل بما في ذلك الاتجاهات السكانية وإعداد الاسقاطات وتحديد القضايا الجديدة والناشئة؛

٩' إجراء تحليلات كمية لاتجاهات الاقتصاد الكلي والاتجاهات القطاعية الطويلة الأجل، مع إيلاء اهتمام خاص للعوامل الديموغرافية والاجتماعية؛

١٠' إجراء استعراضات وتقييمات دورية للتغيرات الهيكلية وغيرها من التغيرات في الاقتصاد العالمي، تستند إلى الاسقاطات ونماذج السياسة، في إطار متعدد القطاعات والبلدان؛ وتحليل المناظير الإنمائية الطويلة الأجل على المستويين العالمي والإقليمي عن طريق نماذج كمية تصمم بهدف إدماج الاقتصاد الكلي والدراسات والاسقاطات القطاعية ضمن إطار شامل؛

١١' رصد الأنماط والسياسات السكانية الناشئة وإجراء بحوث وتحليلات بشأنها على الصعيد العالمية والإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك التوزيع الحضري/الريفي للسكان، واتجاهات الهجرة، وتطوير المدن الكبرى، وأسباب التغيرات الحاصلة في معدلات المواليد ومعدلات الوفيات حسب مجموعات البلدان، والترابط بين السياسات السكانية والإنمائية؛

١٢' الاضطلاع، حسب الاقتضاء، بمسؤوليات التنفيذ لأنشطة التعاون التقني في المجالات المشار إليها تحت الفقرة الفرعية "٣" أعلاه، بهدف النهوض بالدراسات والتحليلات الديموغرافية في البلدان النامية، وتحسين عملية وضع السياسات الديموغرافية؛

١٣' تعزيز نموذج الاقتصاد القياسي العالمي لمشروع فريق البحث الدولي المعني بواضعي النماذج الاقتصادية القياسية (LINK) والنموذج العالمي للمدخلات - المخرجات ونظام

شبكات المعلومات الاقتصادية، وإعداد إسقاطات قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل للاقتصاد العالمي ولمجموعات البلدان المختلفة على أساس مشروع "LINK" واسداء المشورة لمراكز وضع النماذج الوطنية بشأن نماذج الاقتصاد القياسي الوطنية المتوافقة مع مشروع "LINK"؛

٦' إعداد إسقاطات وتنبؤات في مجالات محددة باستخدام النماذج الاقتصادية القياسية وغيرها من المنهجيات، بهدف التحديد المبكر للمشاكل التي تتطلب اهتمام المجتمع الدولي، فضلا عن تحديات السياسة، التي تترتب عليها آثار بالنسبة لقدرات الانذار المبكر التي يجري تطويرها في القطاعات السياسية والانسانية للمنظمة؛

٧' إعداد تقارير تقدم إلى الهيئات الحكومية الدولية بالتعاون مع أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة الأخرى، لا سيما إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، وذلك بشأن المواضيع المذكورة أعلاه.

(ج) رصد وتقييم القضايا والاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية من منظور عالمي:

١' إجراء بحوث وتحليلات وتقييمات منهجية متعددة التخصصات للقضايا والاتجاهات العالمية الراهنة والترابط بينها وآثارها بالنسبة للاقتصاد العالمي؛

٢' الاضطلاع، في السياق المذكور أعلاه، بتحليلات متعددة القطاعات ومتكاملة لمجموعة واسعة النطاق من القضايا الاجتماعية - الاقتصادية ومشاكل التنمية وإمكاناتها، فضلا عن التغيرات العالمية في الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وطبيعة ونتائج السياسات وأدوات السياسة المتاحة للحكومات، بما في ذلك ما يلي:

(أ) البحث والتحليل في مجال إدارة الاقتصاد الكلي المحلي ذات الكفاءة، ودور الدولة والقطاع الخاص، واستخدام آليات السوق على صعيد الاقتصاد الجزئي، وتشجيع المبادرة في مجال تنظيم المشاريع والقدرة التنافسية ودور الشركة؛

(ب) رصد وتقييم التطورات والاتجاهات في مجالات رئيسية مثل أسواق الطاقة العالمية، لا سيما أسواق النفط الدولية؛

٣' الاضطلاع ببحوث وتحليلات في المجالات التي لا تدخل ضمن نطاق اختصاص الكيانات التنظيمية الأخرى والتي تلزم لدعم المهام المضمنة أعلاه؛

٤' إعداد تقارير عن المواضيع المذكورة أعلاه لتقديمها الى الهيئات الحكومية الدولية بالتعاون مع أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة الأخرى، لا سيما إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة.

٩٤ - وتندرج الأنشطة المضمنة أعلاه، كليا أو جزئيا، تحت البرامج ١٢، قضايا التنمية العالمية وسياساتها؛ و ١٨، السكان؛ و ٢٠، الطاقة؛ و ٢٣، الشركات عبر الوطنية؛ و ٢٤، الإحصاءات، من الخطة المتوسطة الأجل المنقحة للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ التي اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ٢١٤/٤٧، بشأن تخطيط البرامج، ويرد بيانها، على وجه الخصوص، تحت البابين السابقين ١٣، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية، و ٢٠، مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ (A/45/6/Rev.1).

٩٥ - ومن المقدر أنه لكي تضطلع الإدارة بمهامها خلال الجزء المتبقي من فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣، ستحتاج الى ١٤٧ وظيفة من الفئة الفنية والرتب العليا (واحدة برتبة وكيل الأمين العام و ٣ برتبة مد - ٢ و ١٣ برتبة مد - ١ و ٢٧ برتبة ف - ٥ و ٤٤ برتبة ف - ٤ و ٢٣ برتبة ف - ٣ و ٢٦ برتبة ف - ٢) و ١٣٠ وظيفة من فئة الخدمات العامة وإلى مبلغ ١٣٠ ٥٠٠ دولار لأوجه الانفاق الأخرى. ويبلغ مجموع الموارد لهذه الإدارة ٧٠٠ ٦٦٤ ١٦ دولار. وباستثناء وظيفة وكيل الأمين العام المقترح إنشاؤها، يُقترح نقل هذه الموارد من البابين الحاليين ٢٩، إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، و ٢١، التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية.

٩٦ - وسيستمر استخدام أغلب الوظائف المذكورة أعلاه من أجل تنفيذ الأنشطة الموكلة حاليا الى إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وينطبق، على وجه الخصوص، بالنسبة للوظائف الملحقة ببرامج قضايا التنمية العالمية وسياساتها، والسكان، والطاقة، والإحصاءات. أما الوظائف المتبقية فستستخدم لتعزيز قدرة الإدارة الجديدة على أن تحلل، على مستوى الاقتصاد الجزئي، استخدام الآليات السوقية، ودور الشركة. وبالنظر الى إمكانات تحقق وفورات الحجم نتيجة إدماج جميع الأنشطة المتصلة بالاستثمار والأنشطة المتصلة بالتكنولوجيا في الأونكتاد، فمن الملائم، فيما يبدو، استخدام جزء من القدرة الموجودة في مجال الشركات عبر الوطنية من أجل تعزيز قدرة الإدارة الجديدة في مجال التحليل الاقتصادي الجزئي، بالاستعانة بالخبرة الفنية المتاحة بشأن هذه المسائل في إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٩٧ - ومن الجدير بالذكر أنه فيما يتعلق بالمرحلة الأولى من إعادة التشكيل، أحاطت الجمعية العامة علماً، في دورتها السابعة والأربعين، بنقل ٦ وظائف من الفئة الفنية ووظيفتين من فئة الخدمات العامة من الباب ٣٩، إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الى الباب ٢١، التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية، وذلك اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. وعلى ضوء الحاجة الى إدماج البعدين الاقتصادي والاجتماعي من عمل الأمم المتحدة، وعلى ضوء الاقتراح المتصل بذلك الداعي الى نقل الأنشطة ذات الصلة لمركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية من فيينا الى نيويورك، فإنه يقترح الإبقاء على الوظائف المذكورة أعلاه في نيويورك ونقلها الى إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات. ومن شأن هذه الوظائف أن تعزز قدرة الادارة على رصد وتقييم السياسات والاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية من منظور عالمي.

٩٨ - وبالإضافة الى موارد الميزانية العادية المشار إليها في الفقرة ٩٥ أعلاه، ستتاح للإدارة إمكانية استخدام الموارد الخارجة عن الميزانية المتصلة بالأنشطة التي ستنقل إليها. وفي حين سيتوقف التحديد الدقيق لحجم هذه الموارد على نتيجة المشاورات بين رؤساء الادارات الثلاث الجديدة فمن المقدر أن ينقل الى الادارة الجديدة حوالي ٤٠ وظيفة من الفئة الفنية ممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية، تشمل وظيفة واحدة برتبة مد - ١ و ١١ وظيفة برتبة م - ٦ في مجالي الاحصاء والسكان، ونحو ٧٥ وظيفة من فئة الخدمات العامة.

٩٩ - وترد في الجدولين ٣٩ باء - ١ و ٣٩ باء - ٢ أدناه تفاصيل عمليات النقل والتغييرات الأخرى المقترحة.

الباب ٢٩ - إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات

الجدول ٢٩ - ١ - موجز الاحتياجات (الميزانية العادية)

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	وجوه الزيادة/ النقصان الأخرى (معدلة)	التحويلات من		الاعتماد الموافق عليه بموجب القرار ٧٢٠/٤٧ ألف	
		الباب ٢٩ هـ إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية	الباب ٢١ مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية في فيينا		
التقديرات المتوقعة للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣					
١٥ ٥٢٤,٢	١٥٢,٦	١٤ ٨٩٨,٠	٤٨٣,٦	-	وجوه الانفاق
٧٨٧,٥	-	٧٨٧,٥	-	-	تكاليف الموظفين
٧٤٠,٢	-	٧٤٠,٢	-	-	الخبراء الاستشاريون والخبراء السفر
٣١٩,٢	-	٣١٩,٢	-	-	الخدمات التعاقدية
١٩٤,٥	-	١٩٤,٥	-	-	منشآت التشغيل العامة
١٨,٨	-	١٨,٨	-	-	اللوازم والمواد
٧٠,٤	-	٧٠,٤	-	-	الأثاث والمعدات
١٦ ٦٦٤,٧	١٥٢,٦	١٦ ٠٢٨,٥	٤٢٨,٦	-	المجموع

الباب ٢٩ باء - إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات

الجدول ٢٩ باء - ٧ الاحتياجات من الوظائف (الميزانية العادية)

وجه الاتفاق	الفترة الفنية وما فوقها وكيل الأمين العام	الاقتراح الموافق عليه بموجب القرار ٢٠٠٤/٢٠ ألف	التحويلات من		وجه الزيادة/ التقصان الأخرى (معدلة)	التغيرات المتوقعة للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣
			الباب ٧١ مركز التنمية الاقتصادية والشؤون الإنسانية في فيينا	الباب ٢٩ إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية		
١		-	-	-	١	
٢	مد - ٧	-	-	٢	-	
١٢	مد - ١	-	-	١٢	-	
٧٧	ف - ٥	-	١	٧٦	-	
٤٤	ف - ٤	-	٢	٤١	-	
٣٣	ف - ٢	-	١	٣٢	-	
٧٦	ف - ١/٧	-	١	٧٥	-	
١٤٧	المجموع	-	٦	١٤٠	١	
	فئة الخدمات العامة					
٧٤	الرتبة الرئيسية	-	-	٧٤	-	
١٠٦	الرتب الأخرى	-	٧	١٠٤	-	
١٢٠	المجموع	-	٧	١٢٨	-	

التقديرات المتوقعة للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣	وجوه الزيادة/ النقصان الأخرى (معدلة)	التحويلات من		الاعتماد الموافق عليه بموجب القرار ٢٢٠/٤٧ ألف	وجوه الانفاق
		الباب ٣٩ هـ إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية	الباب ٣١ مركز التنمية الاقتصادية والشؤون الإنسانية في فيينا		
-	-	-	-	-	البنات الأخرى
-	-	-	-	-	الرتبة المحلية
-	-	-	-	-	المجموع
٢٧٧	١	٢٦٨	٨	-	المجموع الكلي

٣ - إدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية
(الباب ٣٩ جيم)

١٠٠ - تتمثل مهام إدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية فيما يلي:

(أ) دعم التنمية :
١٠ بالاستعانة بجميع الكيانات التنظيمية ذات الصلة وبالتعاون معها، تحديد المسؤوليات التنفيذية ودعمها والإضطلاع بها، حسب الاقتضاء، فيما يتعلق بالبرامج/المشاريع التي تستهدف التطوير المؤسسي، بما في ذلك بناء المؤسسات والإصلاح المؤسسي، مع التركيز على ما يلي:

أ - إدارة التخطيط الانمائي والسياسات والهياكل الأساسية الانمائية؛

ب - التوجيه والإدارة العامة؛

ج - تنمية القطاع الخاص وإدارة المؤسسات؛

د - الإدارة المالية والمحاسبة؛

هـ - تخطيط وإدارة الموارد الطبيعية والطاقة؛

٢٠ تحديد المسؤوليات التنفيذية ودعمها والإضطلاع بها، حسب الاقتضاء، فيما يتعلق بالبرامج/المشاريع التي تستهدف تنمية الموارد البشرية وتطوير الهياكل الأساسية الاجتماعية، وإدماجها في التخطيط الشامل وصنع القرار على الصعيد الوطني، مع التركيز على ما يلي:

أ - البرامج والمشاريع التي تستهدف دعم تحليل الاستراتيجيات والسياسات والأنشطة المتكاملة، وصياغتها وتنفيذها وتقييمها لتوسيع نطاق الفرص وتحسين إمكانية الوصول إلى الأصول الإنتاجية، والعمالة، والخدمات العامة، والمؤسسات الاجتماعية؛

ب - البرامج والمشاريع التي تستهدف تحسين الانتاجية وتوليد الدخل ومساهمتها في التنمية المجتمعية؛

ج - البرامج والمشاريع المتصلة بتقييم تنمية الموارد البشرية ومتطلبات تكوين رؤوس الأموال البشرية، في إطار الإستراتيجيات الشاملة لعدة قطاعات والتي تضم، في

..../..

جملة أمور، التعليم، والصحة، والتغذية، والإسكان، والعلم والتكنولوجيا، والبيئة،
والرعاية الاجتماعية؛

٣٠ دعم بناء القدرات في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك دعمها في إطار برامج التنمية
المنفذة على الصعيد الوطني، مع التركيز بصفة خاصة على الأنشطة المتصلة بالتنمية
المستدامة (جدول أعمال القرن ٢١)؛

٤٠ لدى تنفيذ أنشطة التعاون التقني مع البلدان النامية في مجالات التركيز السالفة الذكر، إيلاء
أولوية خاصة لصياغة برامج ومشاريع اقتصادية خاصة لصالح أقل البلدان نمواً، وتعبئة
الموارد من أجلها، وتقديم الدعم التقني والإداري لها، وكذلك لدعم البرنامج الجديد لأفريقيا؛

٥٠ في مجالات التركيز السالفة الذكر، إيلاء أولوية خاصة لتقديم دعم تقني وخدمات استشارية
إلى الاقتصادات التي في مرحلة تحول، ولا سيما في مجالات بناء المؤسسات، وإنشاء
الهيكل الحكومية، والإجراءات التنظيمية، وتنمية الموارد البشرية.

(ب) إدارة التعاون التقني. القيام عن طريق مكتب خدمات المشاريع المتميز وشبه المستقل
بما يلي:

١٠ تقديم خدمات الدعم المباشرة والاضطلاع بمسؤوليات التنفيذ في إطار التنفيذ الوطني
للبرامج/المشاريع المتعلقة ببناء أو تعزيز القدرات الوطنية على تخطيط وإدارة وتنفيذ
السياسات والبرامج والمشاريع الإنمائية؛

٢٠ تقديم خدمات إدارية والاضطلاع بمسؤوليات التنفيذ (بما في ذلك الخدمات الإدارية
والتشغيلية) فيما يتعلق بالبرامج والمشاريع الوطنية التي تكون الأمم المتحدة بالنسبة لها هي
الوكالة المنفذة، ولا سيما البرامج والمشاريع ذات الصبغة المتعددة القطاعات، وذلك إلى أن
تكون الحكومات مستعدة لتولي هذه المسؤوليات؛

٣٠ الاضطلاع بمسؤوليات التنفيذ و/أو تقديم الخدمات الإدارية للمشاريع والبرامج الممولة عن
طريق المؤسسات المتعددة الأطراف والمانحين الثنائيين على الصعد العالمية والإقليمية
والوطنية - وذلك بناءً على طلب الحكومات المتلقية أو بالتشاور معها حسب الاقتضاء؛

٤٠ الاضطلاع بما قد يوكله إليها المراقب المالي من مهام، فيما يتعلق بالإدارة المالية والمساءلة
المالية لاستخدام موارد البرنامج الإنمائي وغيرها من الموارد الخارجة عن الميزانية، وذلك

فيما يتعلق بالبرامج/المشاريع التي تقع مسؤوليات الإدارة والرقابة الماليتين بالنسبة لها على عاتق المراقب المالي.

١٠١ - وستستوعب في مكتب خدمات المشاريع المهام المماثلة التي يجري الاضطلاع بها حاليا في إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

١٠٢ - ولكي يعمل مكتب خدمات المشاريع الجديد بكفاءة وبصورة فعالة من حيث التكلفة، سيلزم الوفاء بالشروط التالية:

(أ) ينبغي الإبقاء على مبدأ التمويل الذاتي للمكتب - وهو مبدأ مؤداه أن تتوسع المنظمة أو تنكمش وفقا لأعمالها. وهذا المبدأ يجبر المنظمة على أن تكون كفؤة ويحفز على اتباع نهج تنظيم المشاريع في المنظمة. ويجب بالتالي الإبقاء على المرونة التي يتسم بها المكتب حاليا فيما يتعلق بالميزانية وملاك الموظفين وتعزيزها؛

(ب) ينبغي المضي في عملية التحول إلى كيان جديد بطريقة لا تؤدي إلى تعطيل الأنشطة الجارية أو تهدد قواعدها من العملاء؛

(ج) ينبغي الإبقاء على "الاسم التجاري" للمكتب وذلك للمحافظة على قاعدة عملائه القوية؛

(د) ينبغي الجمع بين نقاط القوة في المنظميتين لإيجاد كيان جديد أقوى. وينبغي إدماج المهام المماثلة لإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتصلة بالتنفيذ والخدمات الإدارية وجعلها متساوقة بسرعة غير معطلة مع مهام الهيكل الحالي لمكتب خدمات المشاريع، بهدف القضاء على الازدواجية وتحقيق الامكانيات الكبيرة للوفورات التي ينطوي عليها هذا الإدماج، وذلك استنادا إلى مبدأ التمويل الذاتي؛

(هـ) يستفيد مكتب خدمات المشاريع من الخدمات المركزية للبرنامج الإنمائي في مجالات الميزانية، والخزانة، والمحاسبة، وشؤون الموظفين، والمراجعة الداخلية للحسابات، الخ. ومن شأن تفويض قدر كبير من السلطة من البرنامج الإنمائي إلى المكتب، ولا سيما في مجالات المالية وشؤون الموظفين والمشتريات، أن يمكنه من أداء معظم المهام في هذه المجالات بصورة شبه مستقلة، مع قيام البرنامج الإنمائي بممارسة المهام العامة للرقابة والإشراف. ويجب المحافظة على درجة تفويض السلطة هذه، إن لم يكن زيادتها؛

(و) ينبغي الإبقاء على إجراءات وممارسات التشغيل المعمول بها في المكتب وقطع التزامات بأن تواصل بدأب الاصلاحات المبسطة التي ما برح المكتب يتابعها على مدى الـ ١٨ شهرا الماضية؛

(ز) ينبغي المحافظة على الثقافة الإدارية للمكتب وتعزيزها. والمبدأ الأساسي لهذه الثقافة هو الإدارة بالاستثناء: ممارسة أقصى قدر ممكن من تفويض السلطة والمسؤولية والقدرة للمديرين والوحدات - في المقر وكذلك في الميدان - وكفالة المساءلة عن الأداء عن طريق القيام بأعمال الإدارة والمراجعة المالية فيما بعد؛

(ح) ينبغي مواصلة عملية إضفاء طابع اللامركزية الذي بدأ فيه بالفعل في مكتب خدمات المشاريع استناداً إلى استعراض المهام وتحليل التكاليف، وذلك لكفالة أن تكون الإدارة والخدمات التشغيلية للكيان الجديد قريبة من المستفيدين/العملاء بالقدر الذي يتيح الأداء الفعال؛

(ط) ينبغي الإبقاء على سياسات استثمار الموارد البشرية المتبعة في البرنامج الإنمائي ومكتب خدمات المشاريع على مدى السنوات القليلة الماضية وتعزيزها؛

(ي) يجب مواصلة الاستثمار في نظم المعلومات التي تدعم الإدارة الكفؤة للمنظمة، وإدارة البرامج والمشاريع، ومراقبة أموال المشاريع، والتقديم السريع للخدمات؛

(ك) يجب مواصلة الجهود الرامية إلى إنشاء قاعدة قوية لتكنولوجيا المعلومات.

١٠٣ - ومن المقترح إدماج مكتب خدمات المشاريع في إدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وفي غضون ذلك، يستمر العمل بالترتيبات الحالية التي تحكم عمليات المكتب. وفي الوقت ذاته، أنشئت فرقة عمل برئاسة رئيس الإدارة الجديدة وتضم ممثلين عن إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية، والمكتب التنفيذي للأمين العام، والبرنامج الإنمائي/مكتب خدمات المشاريع، بغرض استعراض الإجراءات التي ستوضع موضع التنفيذ لإدماج مكتب خدمات المشاريع، بوصفه كياناً شبه مستقل، في الإدارة الجديدة، في ضوء الشروط السالفة الذكر.

١٠٤ - وقد قدرت موارد المكتب لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣، التي وافق عليها مجلس إدارة البرنامج الإنمائي في عام ١٩٩٢، بمبلغ ٦١ مليون دولار، تمثل ٣٢ مليون دولار من الإيرادات المتوقعة من البرنامج الإنمائي و ٢٩ مليون دولار يتوقع أن تتاح من مصادر أخرى غير البرنامج الإنمائي. وفي الوقت الحالي يتألف ملاك المكتب من الموظفين من ٨٦ وظيفة من الفئة الفنية (تشمل وظيفة واحدة برتبة أمين عام مساعد، وواحدة مد - ٢، و ٨ وظائف مد - ١) و ١٣٧ وظيفة من فئة الخدمات العامة. ويقوم البرنامج الإنمائي في الوقت الحالي بوضع التقديرات المنقحة لميزانية الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣، بما في ذلك ميزانية مكتب خدمات المشاريع، في صورتها النهائية. وستقدم هذه الميزانية المنقحة إلى مجلس إدارته في دورته المقبلة.

١٠٥ - وستتألف موارد الميزانية العادية المقترحة للإدارة الجديدة للاضطلاع بمهامها خلال الجزء المتبقي من فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ من ٧٣ وظيفة من الفئة الفنية وما فوقها (وظيفة واحدة برتبة وكيل أمين

عام، ووظيفتان مد-٢، و ٨ مد-١، و ١٧ ف-٥، و ٢٤ ف-٤، و ١٥ ف-٣، و ٦ ف-٢، و ١١٧ وظيفة من فئة الخدمات العامة ومبلغ ٦٣٩ ٢٠٠ دولار لوجوه الإنفاق الأخرى. ويبلغ إجمالي الموارد اللازمة لهذه الإدارة ٨٤٣ ٥٠٠ ١٠ دولار. وباستثناء وظيفة وكيل الأمين العام التي يقترح انشاؤها، يقترح تحويل هذه الموارد من الباب ٢٩ (إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية).

١٠٦ - وتتقابل بعض المهام السالفة الذكر برنامجيا، كليا أو جزئيا، مع البرامج التالية من الخطة المتوسطة الأجل: البرنامج ١٢، قضايا التنمية العالمية وسياساتها (البرامج الفرعية ٩ و ١٠ و ١١)؛ و ١٩، الموارد الطبيعية؛ و ٢٠، الطاقة؛ و ٢١، الإدارة العامة والمالية العامة. وستولي الإدارة إهتماما خاصا، لدى اضطلاعها بأنشطة التعاون التقني، لأبعاد التطوير المؤسسي وأبعاد تنمية الموارد البشرية للبرامج ١٥، أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية، و ٤٥، افريقيا: الحالة الاقتصادية الحرجة والانتعاش والتنمية. ولم يتم بعد برمجة المهام الأخرى.

١٠٧ - وإلى حد بعيد، تم وصف الأنشطة المتصلة بمهام الإدارة الجديدة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ في إطار الباب ١٢ الحالي، البرنامج العادي للتعاون التقني، والباب ١٤ السابق، إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية.

١٠٨ - والموارد التي اعتمدت في إطار الباب ١٢ خصصت لتمويل الخدمات الاستشارية التي ستوفرها إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية السابقة والإدارة التي خلفتها، إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجالات التالية: قضايا التنمية العالمية وسياساتها، والموارد الطبيعية، والطاقة، والإدارة العامة والمالية العامة. وتشمل المواد المعتمدة لفترة السنتين ٣٤ مستشارا أقاليميا برتبة م-٧. وسيوقف توزيع هذه الوظائف على نتيجة استعراض أنشطة المقرر الذي ستضطلع به فرقة العمل المشتركة بين الإدارات والمعنية بتحقيق اللامركزية المشار إليها في الفقرة ٦١ أعلاه.

١٠٩ - وفيما يتعلق بموارد التعاون التقني المعتمدة حاليا في إطار الباب ٣٩، يقترح إعادة توزيعها على هذه الإدارة، وذلك باستثناء الموارد المتصلة بالبرامج المتعلقة بالسكان والإحصاءات، التي سيتم تحويلها إلى الإدارة الجديدة المسماة إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات لتعكس ادماج جميع المهام المتصلة بالأنشطة السكانية والإحصاءات في تلك الإدارة. وتقتصر هذه التحويلات رهنا بنتيجة استعراض أنشطة المقرر من جانب فرقة العمل المعنية بإضفاء الطابع اللامركزي. وسترد المقررات التي ستتخذ بشأن استنتاجات فرقة العمل وتوصياتها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥.

١١٠ - أما الوظائف الممولة من إيرادات الدعم البرنامجي، أي الوظائف المرتبطة حاليا بأنشطة التعاون التقني بالذات في مجالات الموارد الطبيعية، والطاقة، والإدارة العامة والمالية العامة، فضلا عن الوظائف التي تقوم بتنفيذ المهام المتصلة بالسياسات أو بتوفير الدعم الإداري لأنشطة التعاون التقني، فسيتم تحويلها

إلى إدارة دعم التنمية والخدمات الادارية للفترة المتبقية من عام ١٩٩٣. وفي الوقت الحالي، تتألف هذه الموارد من ٦٥ وظيفة من وظائف الفئة الفنية الممولة من خارج الميزانية والوظائف المحلية، بما في ذلك وظيفة واحدة برتبة مد-٢، و ٥ مد-١، وواحدة م-٧، و ١٦ م-٦، و ٨٨ من فئة الخدمات العامة. وسيحدد مستقبل هذه الوظائف في ضوء نتيجة الاستعراضين الجاريين حالياً، أي الاستعراض المتعلق بتحقيق اللامركزية والاستعراض المتعلق بالاجراءات التي ستوضع لإدماج مكتب خدمات المشاريع في الادارة الجديدة. وستقدم المقترحات في اطار الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥.

١١١ - وترد في الجدولين ٣٩ جيم - ١ و ٣٩ جيم-٢ أدناه تفاصيل التحويلات المقترحة والتغييرات الأخرى في إطار الميزانية العادية.

الباب ٢٩ جيم - إدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية

الجدول ٢٩ جيم - ١ موجز الاحتياجات (الميزانية العادية)
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجوه الانفاق	الاعتماد الموافق عليه بموجب القرار ٢٢٠/٤٧ ألف	التحويلات من الباب ٢٩ (إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية)	وجوه الزيادة/النقصان الأخرى (معدلة)	التقديرات المنقحة للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧
تكاليف الموظفين	-	١٠ ٠٥١,٧	١٥٢,٦	١٠ ٢٠٤,٣
الخبراء الاستشاريون والخبراء	-	٢٠١,٦	-	٢٠١,٦
السفر	-	٢٠٤,٥	-	٢٠٤,٥
الخدمات التعاقدية	-	٨,٥	-	٨,٥
نفقات التشغيل العامة	-	١٦٥,٤	-	١٦٥,٤
اللوازم والمواد	-	١١,٧	-	١١,٧
الأثاث والمعدات	-	٤٧,٥	-	٤٧,٥
المجموع	-	١٠ ٦٩٠,٩	١٥٢,٦	١٠ ٨٤٣,٥

الباب ٢٩ - جيم إدارة خدمات الدعم الإنشائي والخدمات الإدارية
الجدول ٢٩ جيم - ٢ الاحتياجات من الوظائف (الميزانية العادية)

الرتبة	ملاك الموظفين الموافق عليه بموجب القرار ٢٢٠/٤٧ ألف	الوظائف المنقولة من الباب ٢٩ (إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية)	التغييرات الأخرى	ملاك الموظفين المقترح
الفئة الفنية وما فوقها				
وكيل أمين عام	-	-	١	١
أمين عام مساعد	-	-	-	-
مد - ٢	-	٢	-	٢
مد - ١	-	٨	-	٨
ف - ٥	-	١٧	-	١٧
ف - ٤	-	٢٤	-	٢٤
ف - ٣	-	١٥	-	١٥
ف - ١/٢	-	٦	-	٦
المجموع	-	٧٢	١	٧٣
فئة الخدمات العامة				
الرتبة الرئيسية	-	٦	-	٦
الرتب الأخرى	-	١١١	-	١١١
المجموع	-	١١٧	-	١١٧
الفئات الأخرى				
الرتبة المحلية	-	-	-	-
المجموع	-	-	-	-
المجموع الكلي	-	١٨٩	١	١٩٠

٤ - أجهزة تقرير السياسة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي

(الباب ٣٩ دال)

١١٢ - يقترح أن تدمج في هذا الباب لما تبقى من عام ١٩٩٣، الموارد المتصلة باجتماعات الأجهزة الفرعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والتي تقدم إليها الخدمات إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن الموارد المخصصة من أجل الإعداد للمؤتمرات العالمية في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، وأنشطة مجلس الأغذية العالمي. ويقترح هذا الدمج لأغراض عملية تكفل المرونة القصوى عند وضع التحديد النهائي للمسؤوليات فيما يتعلق بتقديم الخدمات إلى الاجتماعات. وتشمل الأجهزة والمؤتمرات التي رصدت لها موارد ما يلي:

(أ) الأجهزة الفرعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي:

- اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة
- اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية
- لجنة التخطيط الإنمائي
- اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية
- لجنة السكان
- اجتماع الخبراء المعنيين ببرنامج الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة والمالية
- فريق الخبراء المخصص المعني بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية:

(ب) مجلس الأغذية العالمي:

(ج) المؤتمرات الدولية:

- المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية لعام ١٩٩٤

- مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

- المؤتمر العالمي المعني بالمرأة والتنمية لعام ١٩٩٥.

١١٣ - وترد في البابين ذوي الصلة، وهما ٣٩ هـ و ٢١، الموارد المتصلة بدورات اللجنة الإحصائية، واللجنة المعنية بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، وبتسخير الطاقة لأغراض التنمية، ولجنة الموارد الطبيعية، ولجنة التنمية الاجتماعية، ولجنة مركز المرأة، ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، نظرا لأن هذه الهيئات قد عقدت بالفعل دوراتها التي تعقد سنويا أو كل سنتين، ولا يتوقع أن تعقد دورات أخرى خلال الجزء المتبقي من عام ١٩٩٣.

١١٤ - وترد في الجدول ٣٩ دال - ١ أدناه تفاصيل عمليات النقل أو التغييرات الأخرى المقترحة المتصلة بأجهزة تقرير السياسة.

الباب ٣٩ دال - أجهزة تقرير السياسة في القطعين الاقتصادي والاجتماعي

الجدول ٣٩ دال - ١ موجز الاحتياجات (الميزانية العادية)
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

		التحويلات من			
		الباب ٣٩ هاء إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية	الباب ٧١ مركز التنمية الاقتصادية والشؤون الاجتماعية الاجتماعية		
الولايات المتحدة التقديرات المبنية للفترة ١٩٩٣-١٩٩٧	الولايات المتحدة بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية			الاعتماد الموافق عليه ٧٢٠/٤٧ القرار ألف	وجوه الاتفاق تكاليف الموظفين الخبراء الاستشاريون والخبراء السفر نفقات التشغيل العامة
٦٤٩,٧	-	٢١٦,٣	٤٣٢,٥	-	
٣٠٠,٣	-	٧٨١,٦	١٨٧	-	
١٠٤٤,٣	٤١٤,٧	٥٥١,٦	٧٨٠	-	
٧,٨	-	-	٧,٨	-	
٧٠٠٧,١	٤١٤,٧	١٠٤٩,٤	٥٣٨,٠	-	المجموع

٥ - إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
(الباب ٣٩ هاء)

١١٥ - يقترح الإبقاء على الموارد المخصصة لإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٢ إلى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٣ في هذا الباب الجديد بغية تحديدها بصورة مستقلة.

١١٦ - وسيستعمل هذا الباب أيضا كباب تحال إليه الوظائف الشاغرة أو التي ستصبح شاغرة في وقت قريب، والتي تم تحديدها في إطار إعادة تنظيم القطاعين الاقتصادي والاجتماعي ليستغلها الأمين العام مرة أخرى في إطار سياسة المرونة المستمرة في إدارة الشواغر.

١١٧ - ومن بين مجموع ٢٢ وظيفة ستبقى في الباب ٣٩ هاء، أعيدت منها بالفعل بصورة مؤقتة إلى وحدات تنظيمية أخرى في الأمانة العامة الوظائف التالية (وظيفة من الرتبة مد-٢، ووظيفة من الرتبة ف-٥ و ٢ ف-٤ و ٣ ف-٣ و ٢ ف-١/٢). وتشمل الوظائف الـ ١٣ المتبقية ١١ وظيفة (وظيفة من الرتبة ف-٤ و ٦ ف-٣ و ٤ ف-١/٢) وهي شاغرة في الوقت الراهن و ٢ من الرتبة مد-٢، لم تخصص بعد لأي من الإدارات الثلاث الجديدة. ويقترح الإبقاء على هذه الوظائف الـ ١٣ تحت تصرف الأمين العام.

١١٨ - وترد في إطار هذا الباب أيضا الموارد المتصلة بدورات اللجنة المعنية بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وبتسخير الطاقة لأغراض التنمية (١٩٩٢)، ولجنة الموارد الطبيعية (١٩٩٣) واللجنة الإحصائية (١٩٩٣)، نظرا لأنه تم الإبقاء عليها.

١١٩ - وترد أدناه تفاصيل الموارد المقترح الإبقاء عليها في هذا الباب، في الجدولين ٣٩ هاء - ١ و ٣٩ هاء - ٢.

الباب ٢٩ - إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
الجدول ٢٩ - هاء ١ - موجز الاحتياجات (الميزانية العادية)
(بالآلاف دولارات المتحدة)

التقديرات المنفصلة للتجزئة ١٩٩٢-١٩٩٣	أوجه الزيادة/ النقص الأخرى (معدلة)	النقل إلى					الاعتماد الموافق عليه بموجب القرار ٢٢٠/٤٧ ألف	وجوه الاتفاق وتكليف الموظفين الخبراء الاستشاريين والخبراء السفر الخدمات التعاقدية مضروقات التوظيف العامة اللوازم والمواد الأثاث والمعدات
		الباب ٢٩ إدارة تنمية السياسات	الباب ٢٩ إدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية	الباب ٢٩ إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات	الباب ٢٩ إدارة تنسيق المسياسات والتنمية المستدامة	الباب ١٥ (الأوكتل)		
٣٧ ٧٤٢,٣	(١٥٧,٦)	(٧١٦,٧)	(١٠٠٥١,٧)	(١٤٨٩٨,٠)	(٨٤٢٢,٧)	(٣٧٨٣,٠)	٧٤ ٨٦٦,٥	تكاليف الموظفين الخبراء الاستشاريين والخبراء السفر الخدمات التعاقدية مضروقات التوظيف العامة اللوازم والمواد الأثاث والمعدات
١ ٣١٩,١	-	(٣٨١,٦)	(٢٠١,٦)	(٣٨٧,٤)	(١٣,٣)	(١٣٤,٥)	٢ ٢٣٧,٥	
١ ١٠٣,١	-	(٥٥١,٦)	(٢٠٤,٥)	(٣٤٠,٢)	(١٤٨,٥)	(١٠١,٦)	٢ ٣٤٩,٥	
٦٩٩,٠	-	-	(٨,٥)	(٣١٩,٢)	(١٨٧,٨)	(٤٧,٥)	١ ٢٥٧,٠	
٥٧٤,٠	-	-	(١٦٥,٤)	(١٩٤,٥)	(١١٦,٦)	-	١ ٠٠٠,٥	
٣١,٦	-	-	(١١,٧)	(١٨,٨)	(١٦,٩)	-	٧٩,٠	
١٦٧,٩	-	-	(٤٧,٥)	(٧٠,٤)	(٤٠,٨)	-	٣٢٦,٦	
٤١ ٥٨٧,٠	(١٥٢,٦)	(١٠٤٩,٤)	(١٠٦٩٠,٩)	(١٦٠٧٨,٥)	(٨٩٤١,٦)	(٣٦٦٦,٦)	٨٢ ١١٦,٦	المجموع

الباب ٢٩ هـ - إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

الجدول ٢٩ هـ - ٢ موزع الاحتياجات من الوظائف (الميزانية العادية)

	الوظائف المستولة إلى	الباب ٢٩ هـ إدارة الشؤون الاقتصادية وتنظيم السياسات	الباب ٢٩ هـ إدارة تنسيق السياسات التنموية المستدامة	الباب ١٥ هـ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	ملاك الموظفين الموافق عليه بموجب القرار ٢٢٠/٤٧ ألف	
الرئيسية						
الفترة الثمنية وما فوقها وكيل الأمين العام						
١ - مد	١	-	-	-	١١	٢ - مد
١ - مد	٣١	(١١)	(١١)	(٤)	٣١	١ - مد
٥ - ف	٧٥	(٢١)	(٢١)	(١٠)	٧٥	٥ - ف
٤ - ف	٩٤	(١٩)	(١٩)	(٧)	٩٤	٤ - ف
٣ - ف	٧٩	(١٤)	(١٤)	(٩)	٧٩	٣ - ف
١/٧ - ف	٥٠	(٧)	(٦)	(٧)	٥٠	١/٧ - ف
المجموع	٣٤٦	(٣٧)	(٣٤)	(٣٧)	٣٤٦	المجموع
فترة الخدمات العامة الرئيسية الرئيسية الترتيب الأخرى						
٣١					٣١	٣١
٧٩٨					٧٩٨	٧٩٨

(أ) بما فيها وظيفتان من الرتبة مد - ٧ لم تخصصهما لأي من الإدارات الجديدة الثلاث المنشأة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي.

٦ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

(الباب ١٥)

١٢٠ - نظرا للدور الذي يقوم به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية كمركز تنسيق للقطاعين الاقتصادي والاجتماعي بفرض توفير المعالجة المتكاملة لقضايا التنمية والقضايا المترابطة في مجالات التجارة والمالية والاستثمار والخدمات والتكنولوجيا، يُقترح نقل الجوانب ذات الصلة من البرامج والأنشطة التي تشمل الشركات عبر الوطنية والعلم والتكنولوجيا والمصطلح بها في إطار الباب ٢٩ (إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية)، الى الباب ١٥ (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية). وسيتمخض هذا عن نقل ما مجموعه ٥٧ وظيفة من إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، من بينها ٤٧ وظيفة (٣ من الرتبة مد - ١ و ٩ ف - ٥ و ٦ و ٩ ف - ٤ و ٨ ف - ٣، و ٥ ف - ٢ ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة/الرتبة الرئيسية و ١١ وظيفة من فئة الخدمات العامة/رتبة أخرى، و ٤ وظائف من الرتب المحلية) ومخصصة لأنشطة الشركات عبر الوطنية، و ١٠ وظائف (وظيفة من الرتبة مد - ١ و ١ ف - ٥ و ١ ف - ٤ و ١ ف - ٣ و ٢ ف - ٢، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة/الرتبة الرئيسية، و ٣ وظائف من فئة الخدمات العامة/رتبة أخرى) ومخصصة للعلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وجدير بالملاحظة أن هذه الموارد تشمل وظائف قد تبقى في الوحدات المشتركة المعنية بالشركات عبر الوطنية والموجودة في اللجان الاقليمية.

١٢١ - وبالإضافة الى موارد الميزانية العادية المتصلة بالوظائف، سيتسنى للأونكتاد أيضا الحصول على الموارد الخارجة عن الميزانية والمتصلة بالأنشطة التي ستنقل.

١٢٢ - وستواصل أمانة الأونكتاد النهوض بمسؤولية تنفيذ برنامج العمل المندرج تحت الباب ١٥ من الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٣ والبرامج ١٣ و ١٤ و ١٥ من الخطة المتوسطة الأجل المنقحة للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٧، بالصورة التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢١٤/٤٧. وبالإضافة الى ذلك ستنفذ أمانة الأونكتاد الأجزاء ذات الصلة من برنامج الأنشطة الوارد وصفها في البابين السابقين ١٨ (مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية) و ٢٠ (مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية) من الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٣. كما ستنهض أيضا بمسؤولية تنفيذ الأجزاء ذات الصلة من البرنامجين ١٧ (تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية المستدامة) و ٢٣ (الشركات عبر الوطنية) من الخطة المتوسطة الأجل المنقحة للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٧.

١٢٣ - والمتوقع أن يؤدي دمج جميع الأنشطة المتصلة بالاستثمار والتكنولوجيا في برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الى تحقيق وفورات الحجم التي سيتم توزيعها للأغراض الموجزة في الفقرة ٥٦ أعلاه.

١٢٤ - ومن أجل دمج الأنشطة المتصلة بالتنمية المستدامة، يُقترح نقل أعمال الأونكتاد الشاملة لعدة قطاعات والمتصلة بالتنمية المستدامة إلى إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، وسيشمل هذا نقل وظيفتين (وظيفة من الرتبة مد - ١ ووظيفة من الرتبة ف - ٤) من الباب ١٥ (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) إلى الباب ٣٩ ألف (إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة).

١٢٥ - وستحدد وظيفة الأمين العام المساعد المرتبطة بالباب ١٥ (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) بقصد الإلغاء، بيد أنه سيُبقي عليها شاغرة بصورة مؤقتة للأغراض المشار إليها في الفقرة ١٥ أعلاه.

١٢٦ - وترد في الجدولين ١٥ - ١ و ١٥ - ٢ أدناه تفاصيل عمليات النقل والتغييرات الأخرى المقترحة التي تؤثر في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

الباب ١٥ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
الجدول ١٥ - ١ موجز الاحتياجات (الميزانية العادية)
(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

أوجه الإنفاق	الاعتماد الموافق عليه بموطنيار ٢٠٠/٤٧ ألف	التحصيلات من الباب ٢٩ إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية	التحصيلات إلى الباب ٢٩ ألف إدارة تنسيق الموظفين المستدامة	أوجه الزيادة/التقصان الأخرى (المعدل)	التحصيلات المتوقعة للسنة ١٩٩٥-١٩٩٦
تكاليف الموظفين الخبراء الاستشاريين والخبراء السفر الخدمات التعاقدية ممرورات السفر العامة الزوارم والمعدات الأتات والمعدات	٨٣٠٨٨,١ ١٨٤١,٨ ١٦٩١,٣ ٦٤١,٦ ٣٠٣١,٦ ١٥٩٩,٨ ٦١٩,٨	٣٩٠٥,١ ١٣٤,٥ ١٠١,٦ ٤٧,٥ - - -	(١٩٩,٥) - - - - - -	٥٧٥,١ - - - - - -	٨٧٣١٨,٨ ١٩٧١,٣ ١٧٩٧,٩ ٦٨٩,١ ٣٠٣١,٦ ١٥٩٩,٨ ٦١٩,٨
المجموع	٩٧٥١٤,٠	٤١٨٨,٧	(١٩٩,٥)	٥٧٥,١	٩٧٠٧٨,٣

الباب ١٥ - الأوكناد
الجدول ٢٠١٥ الاحتياجات من الوظائف (الميزانية العادية)

ملاك الموظفين المقترح	التغييرات الأخرى	الوظائف المتوفرة إلى الباب ٢٩ ألف إدارة تنفيذية السياسات والتنمية المستدامة	الوظائف المتوفرة من الباب ٢٩ إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية	ملاك الموظفين الموافق عليه في القرار ٢٢٠/٤٧ ألف	الرتبة
١ (١١) ٨ ٢٥ ٥٧ ٦٠ ٧٧ ٤٠	- - - - - -	- - (١) - (١) -	- - ٤ ١٠ ٧ ٩ ٧	١ ٨ ٧٢ ٤٧ ٥٤ ٦٨ ٧٢	المرتبة الثانية وما فوقها وكيل الأمين العام المساعد الأمين العام المساعد مد - ٢ مد - ١ ف - ٥ ف - ٤ ف - ٣ ف - ١/٢
٢٦٩	-	(٧)	٣٧	٧٢٤	المجموع
١٢	-	-	٧	١٠	فئة الخدمات العامة: الرتب الرئيسية
١٨٤	-	-	١٤	١٧٠	الرتب الأخرى
١٩١	-	-	١٦	١٨٠	المجموع
٤	-	-	٤	-	الفئات الأخرى: الرتب المحلية
٤	-	-	٤	-	المجموع
٤١٩ (ب)	-	(٧)	٥٧	١٤١٤	المجموع الكلي

(أ) كما هو مبين في المرفقة ١٥ أعلاه يقتصر الإبقاء مؤقتاً على وظيفة الأمين العام المساعد المعتمد إلخاوما.
يشمل ١٣ وظيفة مؤقتة (١ من الرتبة مد - ٢ و ٧ من الرتبة ف - ٥ و ١ من الرتبة ف - ٤ و ٣ من الرتبة ف - ٣ و ٧ من الرتبة ف - ٢ و ٤ من الرتبة ع/رتب أخرى).
(ب)

٧ - التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية

(الباب ٢١)

١٢٧ - يتولى مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية، على النحو الموافق عليه في الميزانية البرنامجية الحالية لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ مسؤولية الأنشطة الواردة في إطار الباب ٢١ ألف، القضايا والسياسات الاجتماعية والعالمية، و ٢١ باء إدماج الفئات الاجتماعية، و ٢١ جيم، النهوض بالمرأة و ٢١ دال، منع الجريمة والعدالة الجنائية، وهي تقابل البرامج ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٩ من الخطة المتوسطة الأجل المنقحة للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٣ التي اعتمدها الجمعية العامة بقرارها ٢١٤/٤٧ بشأن تخطيط البرامج. وتشمل هذه الأنشطة الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

١٢٨ - ويقترح نقل الأنشطة المشار إليها في الفقرة ١٢٨ أعلاه إلى الباب ٢٩ ألف (إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة) باستثناء تلك المتصلة بـ (أ) الأعمال التحضيرية للسنة الدولية للأسرة التي سيُحتفل بها، وتختتم في عام ١٩٩٤؛ و (ب) منع الجريمة والعدالة الجنائية. وسيستمر الاضطلاع بهذه الأنشطة في فيينا كما ستظل ترد في إطار الباب ٢١ من الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٣.

١٢٩ - وقد وافقت الجمعية العامة في قرارها ٢١٢/٤٧، على تقرير الأمين العام بشأن التقديرات المنقحة، التي شملت نقل ثماني وظائف (ست من الفئة الفنية واثنتان من فئة الخدمات العامة) من الباب ٢٩، إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلى الباب ٢١، ابتداءً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ بالنسبة للأنشطة المتصلة بإعداد تقرير الحالة الاجتماعية في العالم. وفي ضوء الحاجة إلى دمج البعدين الاقتصادي والاجتماعي لأعمال الأمم المتحدة والمقترحات المتصلة بنقل الأنشطة ذات الصلة لمركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية من فيينا إلى نيويورك، يُقترح الإبقاء على الوظائف المذكورة أعلاه في نيويورك ونقلها إلى إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، فهذه الوظائف من شأنها تعزيز قدرة الإدارة في مجالي المعلومات الاجتماعية وتحليل السياسات.

١٣٠ - ومن شأن المقترحات المذكورة أعلاه أن تسفر عن نقل ما مجموعه ٥١ وظيفة إلى الباب ٢٩ ألف (وظيفة من الرتبة مد - ٢، و ١ و ٤ ف - ٥ و ١٠ ف - ٤ و ٤ ف - ٣ و ١٠ ف - ٢، و ٢ من الرتبة الرئيسية و ١٨ من رتب أخرى)؛ فضلاً عن نقل ما مجموعه ٨ وظائف إلى الباب ٢٩ باء منها (واحدة من الرتبة ف - ٥ و ٣ ف - ٤ و واحدة ف - ٢ و ٢ من رتب أخرى). وسيستتبع نقل ال ٣١ وظيفة من الفئة الفنية إعادة توزيعها من فيينا إلى نيويورك، وترد في الجدولين ٢١-١ و ٢١-٢ أدناه تفاصيل عمليات النقل والتغييرات الأخرى المقترحة.

الباب ٢١ - التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية

الجدول ٢١-١ - موجز الاحتياجات (الميزانية المقدرة)
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التعهدات المقدمة للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧	أوجه الإنفاق/التصانيف الأخرى (معدل)	التصديقات إلى			الاعتماد الموافق عليه بموجب القرار ٢٢/٧ الصفحة	أوجه الإنفاق
		البناب ٢١ إجمالي البناب ٢١ إجمالي	البناب ٢١ إدارة المعلومات والإحصائية والتحليل السياسات	البناب ٢١ إدارة المعلومات والإحصائية والتحليل السياسات		
٨ ٨٤١,٦	-	(٤٣٢,٥)	(٤٩٥,٠)	(٧ ٨٩٧,٥)	١٢ ٦١٢,٦	تكاليف الموظفين
٧٨٦,٧	-	(١٨,٧)	-	(١ ٣١,٥)	٤٣٦,٩	الخبراء الاستشاريون والخبراء المتفرغين
٩٥٤,٠	-	(٧٨,٠)	-	(٦٥,٣)	١٠٩٧,٣	الخدمات التعاقدية
٧٧٧,٥	-	-	-	(٥٢,٤)	٣٢٩,٩	معدات وخدمات
٥,٨	-	(٧,٨)	-	-	١٣,٦	الاتصالات والمعدات
٩٧,٥	-	-	-	(١١,٩)	١٠٤,٤	الزراعات والصيد والتربية
٧٤,٨	-	-	-	(٢٠,٨)	٥٥,٦	المجموع
١٠ ٤٩٧,٩	-	(٥٣٨,٠)	(٤٩٥,٠)	(٣ ١٧٤,٤)	١٤ ٧٠٠,٣	

الباب ٢١ - التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية
الجدول ٢٠١٢ - الاحتياجات من الوظائف (الميزانية العادية)

ملاك الموظفين في التصنيف ١٢٢١١٢٢	تصنيفات أخرى	وظائف محددة في		ملاك الموظفين الموافق عليه في القرار ٢٠١٢/٢٠	مرتبة
		تصنيف ٢١ الخدمات العامة والاحتياطية والعمليات	تصنيف ٢١ تسليم الخدمات الاحتياطية		
١	-	-	(١)	٧	المرتبة الثانية وما فوقها
١	-	-	(٢)	٣	٢ - مد
٢	-	(١)	(٤)	٧	١ - مد
٣	-	(٢)	(١٠)	١٧	٥ - ف
٣	-	(١)	(٤)	٩	٤ - ف
٧	-	(١)	(١٠)	١٣	٣ - ف
١٤	-	(١)	(٣١)	٥١	١/٢ - ف
المجموع					
فئة الخدمات العامة					
المرتبة الرئيسية					
١	-	-	(٢)	٣	المرتبة الرئيسية
٧	-	(٢)	(١٨)	٧٧	الرتب الأخرى
٨	-	(٢)	(٢٠)	٢٠	المجموع
٨٨	-	(٨)	(٥١)	٨١	المجموع الكلي

٨ - التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي: مجلس الأغذية العالمي

(الباب ١١)

١٣١ - ستمج مهام وأنشطة أمانة مجلس الأغذية العالمي في إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة الجديدة. ويرد وصف لهذه المهام والأنشطة في البرنامج الفرعي ٥، تنسيق السياسات والإجراءات المتعلقة بمكافحة الجوع في العالم، من البرنامج ١١ من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٧-١٩٩٢، وفي البرنامج الفرعي ١١ بء، مجلس الأغذية العالمي، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣.

١٣٢ - ولذلك يقترح إجراء عمليات نقل مقابلة للموارد من الباب ١١ بء إلى الباب ٣٩ ألف. ولا يشمل هذا النقل وظيفة الأمين العام المساعد في أمانة مجلس الأغذية العالمي التي ألغيت في المرحلة الأولى من إعادة التشكيل. وترد في الجدولين ١-١١ و ١١-٧ أدناه تفاصيل نقل الموارد والتغييرات الأخرى المقترحة.

الباب ١١ - التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

الجدول ١-١ - موجز الاحتياجات (الميزانية العادية)
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

أوجه الإنفاق	الاعتماد الموافق عليه في القرار ٢٧٠/٤٧ ألف	التصويلات إلى الباب ٢٩ ألف إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة	أوجه الزيادة/التقصان الأخرى (معدلة)	التعهدات المتوقعة للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧
أوجه الإنفاق				
تكاليف الموظفين	١١ ٤٠٥,٢	(١ ٧٢٤,٤)	(٨٧٢,٣)	٨ ٧٩٧,٥
الخبراء الاستشاريون والخبراء	٥١٦,٠	(٣٩,٤)	-	٤٧٦,٦
السفر	١ ١٧٢,٩	(١٢٤,٤)	-	١ ٠٤٨,٥
الخدمات التعاقدية	١٦٥,٧	(٤٨,١)	-	١١٧,٦
مصرفات التشغيل العامة	٩٥٣,٠	(٢٥٣,٢)	-	٦٩٩,٨
اللوازم والمواد	١٠٤,٤	(٢٠,٦)	-	٨٣,٨
الأثاث والمعدات	٧٥,٩	(٧,٦)	-	٦٨,٣
الرسائل والبريد والشرائح	١٠٦,٠	(٣٧,٩)	-	٦٨,١
المجموع	١٤ ٤٩٩,١	(٢ ٢٦٥,٦)	(٨٧٢,٣)	١١ ٣٦٠,٢

الباب ١١ - التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي
الجدول ٢٠١١ - الاحتياجات من الوظائف (الميزانية العادية)

ملاك الموظفين المقتـرـح	التغييرات الأخرى	الوظائف المنقولة إلى البنسب ٢٩ ألسف إدارة تنسيق السياسات والتنميمة المستدامة	ملاك الموظفين الموافق عليه في القرار ٢٧/٤٧	الرتبة
-	(١)	-	١	الغرفة الفنية وما فوقها
-	(٧)	-	٧	وكيل الأمين العام
-	-	(٧)	٧	الأمين العام المساعد
-	-	(٥)	٥	مد - ١
-	-	(٥)	٥	ف - ٥
-	-	(٤)	٤	ف - ٤
-	-	(١)	١	ف - ٣
-	-	-	-	ف - ٢
-	(٧)	(١٢)	١٥	المجموع
-	-	(٣)	٣	فئة الخدمات العامة
-	-	(١٢)	١٢	الرتبة الرئيسية
-	-	(١٥)	١٥	الرتب الأخرى
-	(٧)	(٢٧)	٣٠	المجموع الكلي

باء - القطاع السياسي

إدارة الشؤون السياسية

(الباب ٣٧)

١٣٣ - أُنشئت إدارة الشؤون السياسية في إطار المرحلة الأولى لعملية إعادة تشكيل الأمانة العامة، وذلك بهدف توحيد وتعزيز أنشطة المنظمة في المجال السياسي، بما في ذلك المساعدة في جمع وتحليل المعلومات، وفي تنبيه الأجهزة المختصة إلى الأزمات وحالات الطوارئ الوشيكة، وفي تنفيذ الولايات التي يقرها مجلس الأمن والجمعية العامة والأجهزة المختصة الأخرى. ويرأس الإدارة وكيلان للأمين العام لهما مسؤوليات ومهام جغرافية محددة بوضوح. وأنشطة إدارة الشؤون السياسية مبينة بتفصيل أكثر في الأبواب ١ باء - ٢ و ٢ جيم و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ كما وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ١٨٥/٤٦، وهي توازي البرامج ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٧.

١٣٤ - وكانت التقديرات المنقحة السابقة قد اقترحت إنشاء وظيفتين برتبة أمين عام مساعد للإدارة الجديدة. والمقرر إلغاء إحداها ولكنها ستظل شاغرة مؤقتاً للأسباب المذكورة في الفقرة ١٥ أعلاه.

١٣٥ - والمقترح الآن نقل مكتب شؤون الفضاء الخارجي بإدارة الشؤون السياسية من نيويورك إلى فيينا كما ورد في الفقرة ٦٦ أعلاه. وسيظهر ذلك في باب فرعي مستقل هو الباب ٣٧ باء (شؤون الفضاء الخارجي). ويشمل برنامج أنشطة المكتب تقديم خدمة فنية إلى لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، وبرنامج التطبيقات الفضائية وأنشطة أخرى، وكلها مبينة بتفصيل أكثر في الفقرات من ٣ - ٢٢ إلى ٣ - ٢٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣. وهي - توازي البرنامج ٨ (استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية) من الخطة المتوسطة الأجل. والمتوقع أن يستدعي النقل تحويل ١١ وظيفة من الفئة الفنية و ٥ وظائف من فئة الخدمات العامة من نيويورك إلى فيينا.

الباب ٣٧ - الشؤون السياسية

الجدول ٣٧-١ - موجز الاحتياجات (الميزانية العادية)
(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التوزيع على البابين الفرعيين		التقديرات المتحة لفترة السنتين ١٩٩٣ - ١٩٩٢	وجوه الزيادة/النقصان الأخرى معدلة	الاعتماد الموافق عليه بموجب القرار ٢٧٠/٧٤ ألف	وجوه الإنفاق
٣٧ بابه (شؤون النضاء الخارجي)	٣٧ أ - الشؤون السياسية				
١ ٩٧٨,٨	٣٣ ٦٤٧,٧	٣٥ ٦٣٦,٥	٨٣٢,٠	٣٤ ٧٩٤,٥	تكاليف الموظفين
٢٩,٦	٨٧٨,٣	٩٠٧,٩	-	٩٠٧,٩	الخبراء الاستشاريون والخبراء
٩٧,٨	٢ ٧٠٧,٤	٢ ٨٠٥,٢	-	٢ ٨٠٥,٢	السفر
-	١ ٠٦٨,٤	١ ٠٦٨,٤	-	١ ٠٦٨,٤	الخدمات التعاقدية العامة
-	٧١٣,١	٧١٣,١	-	٧١٣,١	نفقات التشغيل العامة
-	١٣٣,١	١٣٣,١	-	١٣٣,١	اللوازم والمعدات
٢٠,٣	٢٥٤,٥	٢٥٤,٨	-	٢٥٤,٨	الإتات والمعدات
٢٦٠,٦	٢ ٠٤٧,٧	٢ ٢٠٨,٣	-	٢ ٢٠٨,٣	الزمالات والمنح والتبرعات
٢ ٣٦٧,١	٢ ٠٥٥,٢	٤٣ ٩١٧,٣	٨٣٢,٠	٤٣ ٠٥٧,٣	المجموع

93-12287

الباب ٢٧ - الشؤون السياسية

الجدول ٢-٣٧ - الاحتياجات من الوظائف (الميزانية العادية)

التوزيع على البابين الفرعيين		ملاك الموظفين المقترح	تغييرات أخرى	ملاك الموظفين الموافق عليه بموجب القرار ٢٢٠/٤٧ ألف	وجه الإنفاق
٢٧ ب١٥ (شؤون النضاء الخارجي)	٢٧ ألف (إدارة شؤون الإعلام)				
-	٢	٢	-	٢	الجنة الفنية وما فوقها وكيل الأمين العام الأمين العام المساعد
-	٢	٢	٧	-	٢ - مد
-	٩	٩	-	٩	١ - مد
٢	٧٤	٧٦	-	٧٦	٥ - ف
٢	٣٦	٣٨	-	٣٨	٤ - ف
٤	٤٣	٤٧	-	٤٧	٢ - ف
٢	٣٧	٣٤	-	٣٤	١/٢ - ف
١	١٤	١٥	-	١٥	
١١	١٦٢	١٧٣	٧	١٧١	المجموع
-	٩	٩	-	٩	فئة الخدمات العامة الرتبة الرئيسية
٥	١٠٩	١١٤	-	١١٤	الرتب الأخرى
٥	١١٨	١٢٣	-	١٢٣	المجموع

التوزيع على البابين الفرعيين		ملاك الموظفين المعترف	تغييرات أخرى	ملاك الموظفين الموافق عليه بموجب القرار ٢٠٠٤/٢٧ ألف	وجوه الإنفاق
٢٧ ألف (إدارة شؤون الإعلام)	٢٧ بـ (شؤون النضاء الخارجي)				
-	-	-	-	-	النفقات الأخرى
-	-	-	-	-	الرتبة المحيطة
-	-	-	-	-	الخدمة الميدانية
-	-	-	-	-	المجموع
١٦	٧٨٠	٢٩٦	٢	٢٩٤	المجموع الكلي

(أ) يشمل هذا وظيفتين برتبة مد - ١ ينظر في إمكانية نقلهما على أساس المعاملة الجديدة للشواغر كما جاء في الوثيقة A/C.5/47/2 و Corr.1. ووجدت بالملاحظة أيضا أن ٧ وظائف وظائف (واحدة برتبة مد - ١ و ٤ برتبة ف - ٥ و واحدة برتبة ف - ٤ و واحدة برتبة ف - ٣) قد نقلت مؤقتا إلى هذا الباب بناء على نفس هذه المعاملة للشواغر.

جيم - الإعلام وخدمات الدعم المشتركة

١ - الإعلام

(الباب ٣١)

١٣٦ - أنشطة الإعلام المبرمجة مذكورة بالتفصيل في الباب ٣١ (الإعلام) من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ حسبما وافقت عليها الجمعية العامة في القرار ١٨٥/٤٦، وهي توازي البرنامج ٢٨ من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٧.

١٣٧ - وكانت الجمعية العامة قد اعتمدت بقرارها ٢١٢/٤٧ تقرير الأمين العام بشأن التقديرات المنقحة ومنها نقل وظيفة برتبة ف - ٤ وأخرى من فئة الخدمات العامة من إدارة شؤون المؤتمرات إلى إدارة شؤون الإعلام، وهذا يعكس نقل المسؤولية عن خدمات السكرتارية المقدمة إلى مجلس المنشورات من إدارة شؤون المؤتمرات إلى إدارة شؤون الإعلام.

١٣٨ - وكجزء من عملية إعادة التنظيم الجارية في الأمانة العامة، جرى استعراض للأنشطة المتعلقة بالنشر والإعلام التي توازي البرنامجين الفرعيين ٤ (خدمات النشر) و ٥ (خدمات المكتبة في مجال المعلومات) من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧. ونتيجة لذلك، وكما أشير إليه بصدد الباب ٤١ أدناه، تقرر أن يركز مكتب شؤون المؤتمرات على المهام التي تتصل مباشرة بخدمة المؤتمرات والاجتماعات. لذلك تقرر نقل بعض مهام النشر والمعلومات إلى إدارة شؤون الإعلام، بسبب دور الإدارة في نشر وتوزيع مواد الإعلام، ودورها الذي تعزز مؤخرا في مجلس المنشورات.

١٣٩ - وتقرر في هذا الصدد أن تنقل إلى إدارة شؤون الإعلام المسؤولية - سواء مباشرة أو بواسطة مجلس المنشورات - عن وضع سياسات المنشورات، وإدارة برنامج المنشورات، ومهمتي حساب التكاليف والتخطيط المتعلقة بالطباعة الخارجية عدا المشتريات، وحماية حقوق طبع المنشورات، وخدمات الصور ورسوم الخرائط ومهام أخرى تقوم بها حتي الآن شعبة النشر بمكتب شؤون المؤتمرات. والمقترح حاليا نقل موارد تتعلق بذلك (منها وظيفة برتبة ف - ٥ ووظيفتان برتبة ف - ٤ و ٧ وظائف برتبة ف - ٣ و ٤ وظائف برتبة ف - ١/٢ و ١٣ وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتبة الأخرى)) من الباب ٤١ (مكتب شؤون المؤتمرات) إلى الباب ٣١ (إدارة شؤون الإعلام).

١٤٠ - كما يقترح أن تنقل إلى إدارة شؤون الإعلام الأنشطة المبينة في البرنامج الفرعي ٥ (خدمات المكتبة في مجال المعلومات) من البرنامج ٣٩ من الخطة المتوسطة الأجل. وهذا يستدعي نقل مكتبة داغ همرشولد إلى إدارة شؤون الإعلام، وما يقابل ذلك من نقل في الموارد (بما في ذلك ٣ وظائف برتبة ف - ٥ و ١٠ وظائف برتبة ف - ٤ و ٢٦ وظيفة برتبة ف - ٣ و ١٧ وظيفة برتبة ف - ٢ و ٧٧ وظيفة

من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)). كما تقرر أن يرأس مكتبة داغ همرشولد موظف برتبة مد - ١. وسيجري استيعاب ذلك بالاستعانة مؤقتا بوظيفة مد - ١ لوحظ أنها متاحة للنقل. كما تستدعي ترتيبات إدارة المكتبة مبادلة وظيفة برتبة ف-٣ في المكتب التنفيذي بإدارة شؤون الإدارة والتنظيم بوظيفة برتبة ف - ٢ في مكتبة داغ همرشولد.

١٤١ - وجدير بالذكر أيضا أن الاعتمادات التي وافقت عليها الجمعية العامة في الجزء الأول من دورتها السابعة والأربعين من أجل أنشطة الإعلام التي تتعلق بولايات جديدة مرجعها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، لم تكن موضع الموافقة إلا في جزء من الاحتياجات المقدرة لعام ١٩٩٣. لذلك يقترح الآن اعتماد مبلغ إضافي قدره ٨٠٠ ٨٧ دولار من أجل الاحتياجات التقديرية لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

١٤٢ - وأخيرا تقرر أن يرأس إدارة شؤون الإعلام مستقبلا أمين عام مساعد. وهذا يستدعي إلغاء وظيفة وكيل الأمين العام الحالية وإيجاد وظيفة جديدة برتبة أمين عام مساعد.

١٤٣ - وترد تفاصيل عمليات النقل المقترحة في الجدولين ١-٣١ و ٣١-٢ أدناه.

الباب ٣١ - الإعلام

الجدول ١-٣١ موجز الاحتياجات (الميزانية العادية)

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التصنيفات المفصلة للتيرة ١٩٩٢/١٩٩٣	الولايات المتحدة المتحدة مؤتمر الأمم المتحدة للتربية عالمية والتنمية	مجموع الميزانية والصندوق الأخرى (مجموع)	التصنيفات من فئات ٤١ (إدارة مجموع الميزانية والتنمية)	الاحتياطيات المواقف عليه بموجب القرار ٢٢٠/٤٧ قبل	مجموع الإضاف
٨٣ - ٨٩,١	-	(١٣,٥)	٧ ٤٧٣,٣	٧٥ ٦٢٩,٣	تكاليف الموظفين
-	-	-	-	-	الخبراء الاستشاريون والخبراء
١ ٧٣١,٤	٧٤,٠	-	٥,٧	١ ٧٠١,٧	السكر
١٢ ٢٨٧,٢	٦٣,٨	-	١٧٨,٨	١٢ ١٤٤,٦	الخدمات التعاقدية
٧ ٢٩١,٢	-	-	٨٥,٧	٧ ٣٠٥,٥	معدات التشغيل العامة
٢ ٨٦٧,٨	-	-	٥٢٤,٦	٢ ٣٣٢,٢	للزاد والمواد
٢ ٦٨٢,٠	-	-	٤٨٢,٥	٢ ١٩٩,٥	الزاد والمعدات
-	-	-	-	-	التصاريح والتصاريح
٦٩٢,٣	-	-	-	٦٩٢,٣	الزيارات والتميز والتميزات
-	-	-	-	-	مشاريع أخرى
١١١ ٨٤٢,٠	٨٧,٨	(١٣,٥)	٨ ٧١١,٦	١٠٣ ٠٠٦,٠	المجموع

الباب ٣١ - الإعلام

الجدول ٢-٣١ الاحتياجات من الوظائف (الميزانية العادية)

الرتبة	ملاك الموظفين الموافق عليه بموجب القرار ٢٢٠/٤٧ ألف	الوظائف المنقولة من الباب ٤١ (إدارة شؤون الإدارة والتنظيم	التغيرات الأخرى	ملاك الموظفين المقترح
الفئة الفنية وما فوقها				
وكيل الأمين العام	١	-	(١)	
الأمين العام المساعد	-	-	١	١
مد - ٢	٥	-	-	٥
مد - ١	١٩	-	-	١٩
ف - ٥	٤١	٤	-	٤٥
ف - ٤	٦٢	١٢	-	٧٤
ف - ٣	٦٣	٣٣	-	٩٦
ف - ١/٢	٤٥	٢١	-	٦٦
المجموع	٢٣٦ (ب)	٧٠ (ب)	-	٣٠٦
فئة الخدمات العامة				
الرتبة الرئيسية	٩	-	-	٩
الرتب الأخرى	١٦٨	٩٠	-	٢٥٨
المجموع	١٧٧	٩٠	-	٢٦٧
الفئات الأخرى				
الرتبة المحلية	٢٦٥	-	-	٢٦٥
الخدمة الميدانية				
المجموع	٢٦٥	-	-	٢٦٥
المجموع الكلي	٦٧٨	١٦٠	-	٨٣٨

حواشي الجدول ٣١-٢

(أ) يشمل هذا عشر وظائف (واحدة برتبة مد - ١ ووظيفتان برتبة ف - ٥ و ٣ برتبة ف - ٤ و ٤ برتبة ف - ٣) ينظر في إمكانية نقلها على أساس المعاملة الجديدة للشواغر كما جاء في الوثيقة A/C.5/47/2 و Corr.1. وجدير بالملاحظة أيضا أن ٦ وظائف (اثنان برتبة مد - ١ وواحدة برتبة ف - ٥ و ٣ برتبة ف - ٤) قد نقلت مؤقتا إلى هذا الباب بناء على نفس هذه المعاملة للشواغر.

(ب) يشمل هذا ثلاث وظائف (واحدة برتبة ف - ٥ وواحدة برتبة ف - ٤ وأخرى برتبة ف - ٣) ينظر في إمكانية نقلها على أساس المعاملة الجديدة للشواغر كما جاء في الوثيقة A/C.5/47/2 و Corr.1.

٢ - الإدارة والتنظيم (الباب ٤١)

١٤٤ - تقرر كجزء من المرحلة الأولى لإعادة تشكيل الأمانة العامة أن تندمج في الباب الجديد ٤١ المسؤولية عن جميع أنواع خدمات المؤتمرات والخدمات المشتركة وخدمات المكتبة التي كانت تدخل في الباب ٢٢ (خدمات المؤتمرات) وفي الباب ٣٣ (الإدارة والتنظيم) من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣، حسبما اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها ١٨٥/٤٦. وهذا يستدعي في المقر أن تندمج في إدارة شؤون الإدارة والتنظيم إدارة شؤون المؤتمرات سابقا التي أصبح اسمها مكتب شؤون المؤتمرات. وترد تفاصيل الأنشطة المتعلقة بذلك في البابين ٢٢ و ٣٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ (A/46/6/Rev.1)، وهما يوازنان البرامج من ٣٩ إلى ٤٣ من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧.

١٤٥ - وبعد دمج مكتب شؤون المؤتمرات في إدارة شؤون الإدارة والتنظيم، جرى استعراض لتنظيم ومهام خدمات الإدارة والمؤتمرات. والمقترح نتيجة هذا الاستعراض نقل بعض المهام من إدارة شؤون الإدارة والتنظيم إلى إدارة شؤون الاعلام. كما يُقترح أن تُنقل داخل الباب ٤١ بعض المهام المتعلقة بالنشر من مكتب شؤون المؤتمرات إلى مكتب الخدمات العامة. كما ستكون الدائرة الاستشارية التنظيمية وشعبة العمليات الميدانية مسؤولتين الآن أمام وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم وستكون هذه المسؤولية مباشرة وليس عن طريق مكتب تخطيط البرامج والميزانية والشؤون المالية، ومكتب الخدمات العامة بالترتيب كما هو الحال حتى الآن.

١٤٦ - وكما جاء في تقرير الأمين العام عن هذه المرحلة من إعادة التشكيل (A/47/753) وتمشيا مع تأكيده على أهمية اتباع أسلوب متكامل في تناول جميع القضايا الإدارية المترابطة بحيث يتولى تنسيقها رئيس إدارة شؤون الإدارة والتنظيم، وكجزء من جهوده لتقليل تجزؤ الإدارات، وتعزيز المسؤولية الإدارية على مستوى المديرين، يقترح الأمين العام إلغاء ثلاث من الوظائف الأربعة برتبة أمين عام مساعد كانت مقترحة للإدارة في التقديرات المنقحة السابقة، والموافقة على أن يرأس مكتب تخطيط البرامج والميزانية والشؤون المالية، ومكتب تنظيم الموارد البشرية، ومكتب الخدمات العامة، ومكتب شؤون المؤتمرات، موظف برتبة مد - ٢. ويقترح الأمين العام الإبقاء مؤقتا على وظيفة الأمين العام المساعد الشاغرة حاليا للأغراض المشار إليها في الفقرة ١٥. وبعد إعادة تنظيم إدارة شؤون الإدارة والتنظيم، يُقترح أن يقابل هذه الوظائف من رتبة مد - ٢ إلغاء وظائف برتبة مد - ٢ هي وظيفة كبير المحررين، ووظيفة مدير شعبة النشر، ووظيفة مدير مكتبة داغ همرشولد في مكتب شؤون المؤتمرات، وكذلك إلغاء وظيفة مدير شعبة الخدمات الالكترونية في مكتب الخدمات العامة. وسيُرأس شعبة الخدمات الالكترونية الآن موظف برتبة مد - ١. وهذه التغييرات وغيرها من التغييرات المقترحة حاليا واردة بتفصيل أكثر أدناه. وصافي أثر هذه التغييرات على الباب ٤١ في مجمله وارد في الجدولين ١-٤١ و ٢-٤١ أدناه. وهناك تفاصيل أخرى وتغييرات أخرى مقترحة في هذا الشأن لإدارة شؤون الإدارة والتنظيم، وستكفل بها الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥.

١٤٧ - ويوجه مكتب وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم سياسة الأمانة العامة (بما في ذلك المكاتب البعيدة عن المقر) في أمور تتعلق بالتنظيم الإداري، وبالمراجعة الداخلية للحسابات، والتخطيط البرنامجي والمتوسط الأجل، والرصد والتقييم، والميزنة، وإدارة الموارد المالية والبشرية، وسياسات الابتكارات التكنولوجية، والخدمات العامة، وشؤون المؤتمرات. أما في المقر وحده فهو يسدي التوجيه التنفيذي والتنظيم والتوجيه الإداري لجميع أجزاء إدارة شؤون الإدارة والتنظيم. وهو مسؤول برنامجياً عن أنشطة توازي البرامج الفرعية ٢ (إقامة العدل) و ٣ (العلاقات بين الموظفين والإدارة) و ٤ (سياسات الابتكارات التكنولوجية) من البرنامج ٤٠ (التوجيه التنفيذي والإدارة) من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٧-١٩٩٢. كما أن شعبة المراجعة الداخلية للحسابات التي لها اعتماد مرصود في الباب ٤١ حاء والتي توازي أنشطتها البرنامج الفرعي ١ (خدمات المراجعة الداخلية للحسابات) من البرنامج ٤٠ من الخطة المتوسطة الأجل، مسؤولة أمام وكيل الأمين العام.

١٤٨ - بغية تدعيم قدرة مكتب وكيل الأمين العام اجمالاً على معالجة مسائل التنظيم التي تشمل جميع وحدات الأمانة العامة، يقترح حالياً زيادة تعزيز مكتب وكيل الأمين العام وذلك بأن تحول إليه من مكتب تخطيط البرامج والميزانية والشؤون المالية المسؤولية المباشرة عن الدائرة الاستشارية التنظيمية المسؤولة عن إسداء المشورة وتقديم المساعدة في مجال الإدارة واستعراض النشرات الإدارية. أما الأنشطة ذات الصلة، فتزد من التفصيل في الفقرات الفرعية من ٢ (ب) إلى (هـ) من الفقرة ٢٢ جيم - ٢٩ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ وتتطابق مع جزء في البرنامج الفرعي ٧ (التقييم والخدمات الاستشارية الإدارية) من البرنامج ٤٢ (تخطيط البرامج والميزانية والشؤون المالية) من الخطة المتوسطة الأجل.

١٤٩ - بالإضافة إلى ذلك، ستنقل شعبة العمليات الميدانية، المسؤولة عن تقديم نطاق كامل من الدعم الإداري لبعثات المساعي الحميدة التي يوفدها الأمين العام، والبعثات الخاصة، وعمليات حفظ السلم وغيرها من البعثات الميدانية والتي تتطابق أنشطتها مع البرنامج الفرعي ٣ (دعم العمليات الميدانية) من البرنامج ٤٣ (الخدمات العامة)، من مكتب الخدمات العامة إلى مكتب وكيل الأمين العام (بما في ذلك الوظائف التالية: ١ مد - ٢، و ١ مد - ١، و ١ ف - ٥، و ٢ ف - ٤، و ١ ف - ٣، و ٣ ف - ١/٢، و ١١ وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، و ٦ وظائف بالرتبة المحلية و ١٨ من فئة الخدمات الميدانية). ويرد وصف للأنشطة ذات الصلة بمزيد من التفصيل في الفقرة ٢٣ دال - ٥٧ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣.

١٥٠ - وكانت إدارة خدمات المؤتمرات مسؤولة عن تنفيذ نطاق كامل من خدمات المؤتمرات والمكثبات في المقر، بما في ذلك خدمات التحرير والوثائق الرسمية، وخدمات الاجتماعات والترجمة الشفوية وتدوين المحاضر الحرفية؛ وخدمات الترجمة التحريرية؛ وخدمات النشر؛ وخدمات معلومات المكتبة. أما الأنشطة ذات الصلة، فيرد لها وصف بمزيد من التفصيل في الباب ٢٢ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣

التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ١٨٥/٤٦ وتتطابق مع البرنامج ٣٩، خدمات المؤتمرات والمكتبات، من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧.

١٥١ - وكجزء من المرحلة الأولى لعملية إعادة تشكيل الأمانة العامة، ادمجت إدارة خدمات المؤتمرات في إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية بغية توحيد خدمات الدعم المشتركة في المنظمة، وأصبحت مكتب خدمات المؤتمرات. وظل المكتب الجديد مسؤولاً عن جميع الأنشطة المبينة في الباب ٣٢ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣، فيما عدا توفير الخدمات لمجلس المنشورات الذي نقلت مسؤوليته إلى إدارة شؤون الإعلام، وذلك بالإضافة إلى الموارد ذات الصلة.

١٥٢ - قبل المرحلة الأولى من عملية إعادة التشكيل وخلالها، كان أداء إدارة خدمات المؤتمرات قيد الاستعراض استجابة لطلب الجمعية العامة الوارد في قرارها ١٩٠/٤٦. وبعد أن استعرضت الجمعية العامة تقرير الأمين العام ذا الصلة (A/47/336)، طلبت في قرارها ٢٠٢/٤٧ جيم من الأمين العام، ضمن جملة أمور، أن يقدم، عند اللزوم، توصيات بشأن إعادة التشكيل الممكنة لمكتب شؤون المؤتمرات إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين عن طريق لجنة المؤتمرات واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وفي الوقت نفسه، تم الشروع في استعراض هيكل وأداء إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية ككل، بما في ذلك مكتب خدمات المؤتمرات وذلك بالاعتماد على جملة أمور منها، نتائج استعراض مكتب خدمات المؤتمرات.

١٥٣ - وعلى هذا الأساس، تقرر أن يركز مكتب خدمات المؤتمرات على الأنشطة المتصلة بصورة مباشرة بخدمة المؤتمرات والاجتماعات. وعليه، يقترح حالياً نقل بعض وظائف شعبة النشر التابعة لمكتب خدمات المؤتمرات، التي لا تتصل بجوهر هذه الأهداف، من مكتب خدمات المؤتمرات إلى إدارة شؤون الإعلام، بالإضافة إلى الموارد ذات الصلة (بما في ذلك الوظائف التالية: ١ ف - ٥ و ٢ ف - ٤ و ٧ ف - ٣، و ٤ ف - ١/٢ و ١٣ وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى). علاوة على ذلك، سيتم نقل وظائف أخرى لشعبة النشر إلى مكتب الخدمات العامة، تحت الباب ٤١ أيضاً، بالإضافة إلى الموارد ذات الصلة (بما في ذلك الوظائف التالية: ١ ف - ٥، و ١ ف - ٣، و ١ ف - ١/٢ و ٥ وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى). وبالتحديد أكثر، ستصبح إدارة شؤون الإعلام مسؤولة الآن، بصورة مباشرة وعن طريق مجلس المنشورات، عن وضع سياسات متعلقة بالمنشورات وإدارة برنامج المنشورات، بما في ذلك مهام تحديد التكاليف والتخطيط المتصلة بالطباعة الخارجية، خلاف المشتريات وخدمات التصوير ورسم الخرائط وحماية حقوق النشر وغير ذلك من مهام النشر التي اضطلعت بها حتى الآن شعبة النشر التابعة لمكتب خدمات المؤتمرات. وسيصبح مكتب الخدمات العامة مسؤولاً عن المهام المتصلة بالتعاقد على الخدمات الخارجية للطباعة والتجليد. ومن شأن هذه الوظائف الشرائية أن تتماشى جيداً مع الوظائف ذات الصلة التي يضطلع بها حالياً مكتب الخدمات العامة وأن تتيح للموظفين تغطية مختلف مجالات الشراء خلال حياتهم الوظيفية. أما الوظائف الأخرى في مجال النشر، بما فيها إعداد نسخ المخطوطات المقدمة للطباعة وتصحيح التجارب المطبعية والاستنساخ والتوزيع بالنسبة للوثائق المتعلقة بالاجتماعات وغيرها من الوثائق والمنشورات فستظل في عهدة مكتب خدمات المؤتمرات.

١٥٤ - وتمشيا مع القرار القاضي بزيادة تركيز ولاية مكتب خدمات المؤتمرات، تقرر أن تصبح مكتبة داغ همرشولد تابعة لإدارة شؤون الإعلام. وستظل مهام مكتبة داغ همرشولد كما هي دون تغيير، حسب الوصف الوارد في الفقرتين ٤٣-٣٢ و ٤٤-٣٢ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ التي اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ١٨٥/٤٦ والتي تتطابق مع البرنامج الفرعي ٥، خدمات معلومات المكتبة، في البرنامج ٣٩، خدمات المؤتمرات والمكتبات، في الخطة المتوسطة الأجل. أما فيما يتعلق بالترتيبات الإدارية للمكتبة، يقترح أيضا نقل وظيفة من الرتبة ف - ١/٢ من المكتبة مقابل وظيفة ف - ٣ من المكتب التنفيذي لإدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية.

١٥٥ - وفي الختام، رغم أن الأمر ليس له تأثير مباشر على الباب ٤١، تجدر الإشارة إلى أنه تقرر أن يضطلع مكتب الخدمات العامة بالأنشطة التجارية التي كان يضطلع بها من قبل مكتب خدمات المؤتمرات فيما يتصل ببيع منشورات الأمم المتحدة. أما الأنشطة ذات الصلة، فيرد وصف لها بمزيد من التفصيل في الفقرات ب ٣-٦٧ إلى ب ٣-٧٠ تحت باب الإيرادات ٣ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ وتتطابق مع البرنامج الفرعي ٣، بيع منشورات الأمم المتحدة، من البرنامج ٤٤ (الخدمات المقدمة إلى الجمهور) من الخطة المتوسطة الأجل.

الباب ٤١ - الإدارة والتنظيم

الجدول ١-٤١ موجز الاحتياجات (الميزانية العادية)
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجوه الانفاق	الاعتماد الموافق عليه بموجب القرار ٢٢٠/٤٧ ألف	التحويلات إلى الباب ٢١ (إدارة شؤون الإعلام)	وجوه الزيادة/النقصان (معدلة)	التقديرات المنقحة للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧
تكاليف الموظفين	٤٧٣ ٨٦٠,٧	(٧ ٤٧٢,٣)	(١ ٨١,٦)	٤٦٦ ٣٨٨,٨
الخبراء الاستشاريون والخبراء	٢٠٨,٤	-	-	٢٠٨,٤
السفر	٩٣٥,٨	(٥,٧)	-	٩٣٠,١
الخدمات التعاقدية	١٠ ٧٨٧,٣	(١ ٧٨,٨)	-	١٠ ٦٠٨,٥
مصاريف التشغيل العامة	١٠٩ ٢٦٧,٧	(٨٥,٧)	-	١٠٩ ١٨٢,٠
اللوازم والمعدات	١٢ ٦٩٨,١	(٥٣٤,٦)	-	١٢ ١٦٣,٥
الأثاث والمعدات	١٠ ٧٤٦,٩	(٤٨٣,٥)	-	١٠ ٢٦٣,٤
التعديلات والتحسينات	-	-	-	-
الزمالات والمنح والمساهمات	-	-	-	-
النفقات الأخرى	٢٥ ٠٨٣,٧	-	-	٢٥ ٠٨٣,٧
المجموع	٦٤٣ ٥٨٨,١	(٨ ٧٦١,٦)	(١ ٨١,٦)	٦٣٤ ٦٤٤,٩

الباب ٤١ - الإدارة والتنظيم

الجدول ٤١-٢ الاحتياجات من الوظائف (الميزانية العادية)

الرتبة	ملاك الموظفين الموافق عليه بموجب القرار ٢٢٠/٤٧ ألف	الوظائف المنقولة الى الباب ٢١ جيم (إدارة شؤون الإعلام)	وجوه الزيادة/ النقصان الأخرى	ملاك الموظفين المقترح
الفئة الفنية وما فوقها				
وكيل الأمين العام	١	-	-	١
الأمين العام المساعد	٣	-	(٧)	١
مد - ٢	١٩	-	-	١٩
مد - ١	٤٥	-	-	٤٥
ف - ٥	٢١٦	(٤)	-	٢١٢
ف - ٤	٤٧٩	(١٢)	-	٤٦٧
ف - ٣	٤٦٨	(٣٣)	-	٤٣٥
ف - ١/٢	١٨٢	(٢١)	-	١٦١
المجموع	٤١٣ (ب)	(٧٠) (ب)	(٧)	١ ٢٤١
فئة الخدمات العامة				
الرتبة الرئيسية	١٥٧	-	-	١٥٧
الرتب الأخرى	١ ٩٩٢	(٩٠)	-	١ ٩٠٢
المجموع	٢ ١٤٩	(٩٠)	-	٢ ٠٥٩
الفئات الأخرى				
الأمن والسلامة	١٧٦	-	-	١٧٦
الرتبة المحلية	٥٨	-	-	٥٨
الخدمات الميدانية	١٨	-	-	١٨
المهن والحرف	٢٤٨	-	-	٢٤٨
المجموع	٥٠٠	-	-	٥٠٠
المجموع الكلي	٤ ٠٦٢	(١٦٠)	(٧)	٣ ٩٠٠

(أ) يشمل ذلك ٤١ وظيفة (١ مد - ٢، و ٥ مد - ١، و ٣ ف - ٥، و ٩ ف - ٤، و ١٢ ف - ٣، و ١١ ف - ٢) محددة لاحتمال إعادة توزيعها عن طريق المعالجة الجديدة للشواغر الموجزة في الوثيقة A/C.5/47/2 و Corr.1.

(ب) تشمل ٣ وظائف (١ ف - ٥، و ١ ف - ٤، و ١ ف - ٣) محددة لاحتمال إعادة توزيعها عن طريق المعالجة الجديدة للشواغر الموجزة في الوثيقة A/C.5/47/2 و Corr.1.

ثالثا - الخلاصة

١٥٦ - يطلب الى الجمعية العامة أن توافق على عمليات نقل بين أبواب الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ فيما يتعلق بالمرحلة الثانية من إعادة تشكيل الأمانة العامة على النحو المبين في الجدول الثاني؛ وعلى اعتمادات منقحة أخرى مجموعها ٨٠٠ ٧٧٥ ٤٦٧ ٢ دولار تمثل انخفاضا صافيا قدره ٤٠٠ ٢٦٣ دولار بالنسبة للاعتمادات المنقحة التي وافقت عليها الجمعية العامة بموجب القرار ٢٢٠/٤٧ ألف.

١٥٧ - وتجدر الإشارة الى أن احتياجات اضافية تبلغ ٨٧ ٨٠٠ دولار و ١ ٠٠٨ ٧٠٠ دولار و ٤١٤ ٧٠٠ دولار ستنشأ تحت الأبواب ٣١ (ادارة شؤون الإعلام) و ٣٩ ألف (ادارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة) و ٣٩ دال (أجهزة تقرير السياسة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي) على التوالي فيما يتعلق بتنفيذ قرارات الجمعية العامة التالية في عام ١٩٩٣ : ١٨٨/٤٧ بشأن التصحر، و ١٨٩/٤٧ بشأن المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة و ١٩١/٤٧ بشأن الترتيبات المؤسسية لمتابعة أعمال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية و ١٩٥/٤٧ بشأن حماية المناخ العالمي.

١٥٨ - ونظرا لعدم وجود وفورات معادلة، لا بد من سد هذه الاحتياجات من الاعتمادات الاضافية بموجب قواعد التشغيل واستخدام صندوق الطوارئ. غير أنه لن تكون أية اعتمادات اضافية مطلوبة في الظروف الراهنة.

— — — — —